



احترام حقوق الإنسان ليس قوانين وضوابط فقط

احترام حقوف الإنسان ليس موانين وصوابط مقط بل هو ثقافة وإيمان بوجوب احترا<mark>م ال</mark>ذات الإنسانية

* هيئة الحقيقة والكرامة ليست هيئة دستورية، وهذه مغالطة يجب توضيحها



فهرس

- مدرسة المواطنة اليوم بقلم حميد بن عزيزة
- أي مدرسة نريد؟ قراءةً تأليفية لرؤية الاتحاد العام التونسي للشغل
 - قطاع الطفولة والتعليم قبل المدرسي الحاجة إلى إعادة الهيكلة والمراقبة وتكوين
 - بقلم: نبيلة ميلادي • الإصلاح التربوي رهان مجتمعي
- والالتزام بمخرجات الحوار الوطني ضمانة بقلم أحمد القلعي
- الإصلاح التربوي ورهانات الجودة بقلم : رياض القسنطيني متفقد أول للمدارس
- - الحل.. مدرسة مدنية مجتمعية!
- - عن سياسات الرّاهن المسرحي بقلم حاتم التليلي محمودي
 - التعليمية والبحثية بقلم محسن الخوني
 - - بقلم محمّد نجيب عبدالمولى
 - الحوكمة في قطاع التربية والتعليم في تونس تشخيص الراهن ومداخل الإصلاح
- عن أهمية تعيين ممثل خاص لدى الأمين العام للأمم المتحدة للاضطلاع بمسألة سلامة الصحفيين بقلم: ياسمين كاشا
- ظاهرة التطرف في تونس: شباب يتلمس خطاه
- الوضع الشبايي التونسي
 المواجهة المواطنية لإرادة القمع والتهميش
- بقلم وسام الصغير
- بقلم توفيق ذهبي

الإصلاح التربوي: الرهانات والتحديات

إن الرهان على منظومة تربوية أداة من أدوات تحقيق تنمية شاملة ومستدامة أساسها الديمقراطية في مظهريها السياسي والاجتماعي هو رهان على توفير متطلبات كسب معارك التحديات الكبرى التي يطرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد عبر برامجه المختلفة شكلا والمتكاملة جوهرا من الإصلاح الهيكلي وصولا إلى التثبيت والتكييف.

إنها الحقيقة التي أسس الاتحاد العام التونسي للشغل على قاعدتها جملة من المطالب منذ تسعينات القرن المنصرم تجذيرا لخطط المراجعة وتسريعا

هذه الحقيقة ما لبثت أن تحولت إلى أولوية في سلّم اهتمامات المنظمة بعد مؤمر طبرقة ديسمبر 2011 حيث شددت اللوائح المنبثقة عنه على وجوب العمل من أجل إرساء منظومة تربوية تكرس المجانية والإجبارية والديمقراطية وتقطع مع منزع الاحتراف الذي ساد المدرسة في الإصلاح الأخير فحولها إلى مؤسسة اقتصادية كغيرها من المؤسسات وظيفتها إنتاج أجراء المستقبل فطغى

في هذا الإصدار، ورغم يقيننا الراسخ بان ما تعيشه المنظومة التربوية



مصدرها منوال تنموي موغل في اليبيرالية، فإننا لم نتخلّف عن المشاركة في الموكب الوطني للإعلان عن انطلاق الحوار المجتمعي حول إصلاح المنظومة التربوية ولا المساهمة الجدية في لجنة القيادة الثلاثية التي تمخضت عنه والتي سهرت منذ تشكلها على التخطيط للإصلاح التربوي فكانت البداية بتنظيم الاستشارة الوطنية حول إصلاح المنظومة التربوية والتي سمحت مخرجاتها، أي التقرير الوطني، برصد اتجاهات الإصلاح ومطلوباته لدى الفاعلين التربويين والأولياء والتلاميذ ومنظمات المجتمع المدني . إن ما وفرته عصارة الاستشارة من مادة خام تمثل منطلقا لمسيرة إصلاح طويلة يتوقف قطعها بنجاح على الاسترشاد ببوصلة الدستور والنهل من روافد لا غنى عنها تجسمها مشاريع

بقلى حفيظ حفيظ

الجمهورية الثانية،

المسؤولية المشتركة في دولة القانون

والمؤسسات والحقوق؟

journal.civic@gmail.com : البريد الالكتروني

الجريدة

المدنية

فريق العمل

الأمجد الجمني، عبد اللطيف حداد، ضياء تقتق،

المولدي القسومي، سمير أحمد، محمد كريم السعدي

المقر: 41 شارع على درغوث - تونس 1001 - الهاتف: 200 255 71 - 291 330 71 / الفاكس: 139 355 71 - 17

العنوان الالكتروني : journal.civic@gmail.com - الحساب الجارى بالبريد : 51 - 300 - السحب : مطبعة دار الأنوار - الشرقية - تونس

إن الإصلاح التربوي المنشود ينبغي أن يجيب عن سؤال يعد مركزيا بالنسبة للتونسيات والتونسيين: أية مدرسة نريد؟

المدير

سامي الطاهري

جمعيتي 🃤

http://jamaity.org/agenda



• الحياة المدرسية، المشروع الممكن والإرادة بقلم مصطفى الهمامي

ملف العدد القادى

بقلم خولة السليتي

- «الفنون» والتربية على «المواطنة» نحو ابستمية جديدة لأفق مواطني مختلف بقلم د. سامي النصري
 - تدريس الفلسفة للأطفال
 تأصيل للعيش المشترك وقيم المواطنة
 بقلم الأمجد جملي وعلى عطي
 - أط___فال تحت المقصلة ومدارس كتدرائيات
 - قطاع التعليم العالي الخاص
 بين واقع الشركة الخاصة ومنطق المؤسسة
 - منزلة التكوين في المنظومة التّربوية واقعا

 - الانقطاع المبكر عن الدراسة العوائق الهيكلية بقلم : اميل يانميلار
 - علم: سلوی غریسه جامعیه

 - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قراءة لفهم

بالمحصلة منطق السوق وغابت صورة الإنسان وقيمه.

من أزمة وصفت بالحادة هي في الأصل جزء من أزمة أكثر عمقا وشمولا

المدير المسؤول

حسين العباسي

téseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme

الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسار

بدعم من

مجالات تدخلاتها التربوية ومضامينها مع تحديات عديدة لعل أهمها:

الديمقراطية ومحاولة فهم أسباب تنامى حالات اللامدنية والشعور المبطن بفقداز المقدرة على مجابهة ظاهرة العولمة وتأثيراتها في السلوكيات اليومية أكلا ولباسا

وخصوصا في مجالات الثقافة والدين، وكيف لا يمثل هذا الاختلاف عائقا للسلم في

4 - حملهم على الانخراط في بناء مجتمع لا تكون فيه اللامساواة والفوارق الاجتماعية عناصر إقصاء وتهميش البعض للبعض، وهو ما يدعو المعلم أو الأستاذ لمحاورة قيم المساواة والعدالة والإنصاف باعتبارها شروطا ضرورية للسلم الاجتماعية

أضحت المدرسة غير قادرة على تطوير وظائفها التربوية. هناك خلاف بين المبدأ و الواقع، بين الرسالة والمنتوج، وهو ما يدفعنا إلى مراجعة نقدية للأطر و للغايات

مهمات التعلم والتربية؟ فامتلاك سلوكيات المواطنة والمعارف الخاصة بها والرفع من دورها الاجتماعي هو ما يؤسس - في نظرنا - لتملك الفرد للمؤهلات ولشروط الفعل

الخارجي فقط، بل تجاه ذاته أيضا. مسافة لا تنفصل فيها قيمة احترام الأشخاص

عن قيمة الحقوق والواجبات الانسانية. وهذه العلاقة الحميمة بين مهمة التعلم

ومهمة التربية هي وحدها التي تشرّع لمدرسة المواطنة اليوم. وفي هذا المعنى

تكون المعارف والمهارات و السلوكيات هي أبرز مهام المدرسة، لأن التربية تنصهر

في صلب هذا الفضاء من العلاقات بين الأفراد، وبينهم وبين المؤسسات الاجتماعية.

فأي معنى لتربية لا تؤسس لقيم في المجتمع. ولمَّا كانت هذه القيم مشتركة فهي

موضوع إحراجات وتحديات ومفارقات عديدة. فأي إطار يحملها؟ إنه إطار الحقوق

الإنسانية، وإذا كان ذلك كذلك، أين يكمن الإحراج؟ باختصار شديد يكمن الإحراج

في الطلاق الموجود بين قيم المدرسة وقيم المجتمع، طلاق يجعل بناء علامات أمرا

صعبا. ولأن هذا البناء هو هدف كل تربية وهثل التحدى الأخطر إطلاقا ، فقد

أضحى السؤال : كيف نقلص المسافة بين الموجود والمأمول في المجتمع؟ فالتربية

ليست عملية خارجة عن المجتمع بل هي لصيقة به وهو ما يجعلها تحمل تردداته

وشكوكه ولا يقينياته. ولم تكن العملية التربوية تطرح إشكالا كبيرا في دول الغرب

المسيحى مثلا، لآن الديانة المسيحية في القرون الوسطى أدّت دورا رياديا في فرض

القوانين والقواعد على كل متعلم. وليس الآمر كذلك اليوم حيث لم تعد هنالك

نهاذج تعديلية للحياة التربوية وهو ما يجعل المدرسة في وضع غير متناغم وغير

متلائم مع المجتمع. ومما زاد الآمر تعقيدا تنامى التوتر اليوم بين قيم الاقتصاد

وقيم المدرسة وتنامى تأثيره في المخيال الجماعي للناشئة. فقيم الاقتصاد والمجتمع

تشجع قيم التنافس والفردانية والأنانية والنجاح الشخصى ولا مجال لمن هو غير

قادر على مجاراة هذا النسق . أما المدرسة فهي في خدمة الإنسان ولا يعود عليها

محاكاة منطق الاقتصاد خاصة في منحاه المتوحش، إلاّ بالخيبة والوبال. ولأن التربية

لا تنفصل عن الحقل الاجتماعي، فهي منصهرة في زمانية محددة، وغايتها استقرار

المجتمع. أن نربي التلميذ، هو أن ندمجه في ثقافة وفي مجتمع موجودان من قبله، أي

أنه لم يخترهما. كيف نحول هذا القدر إلى مشروع؟ تلك هي مهمة مدرسة المواطنة.

أضحت التربية على المواطنة، في أغلب المجتمعات الديمقراطية، إحدى الرهانات الكبرى لكل منظومة تربوية. فلم تعد مهمة المدرسة منحصرة في تلقين باعتباره فردا ينتمي الى مجموعة وباعتباره مواطنا. أليس من مهام المدرسة العمومية التلاميذ المعارف الضرورية للتعلم ولصقل مهاراتهم، بل عُهدت للمدرسة مسؤولية تربية الأجيال وتبليغ القيم الاجتماعية وتنمية قيم احترام قواعد الحياة المشتركة تكوين مواطنين قادرين على المساهمة النشيطة والنقدية في بناء مجتمع متفتح وتطوير معنى المسؤولية تجاه الذات وتجاه الآخرين، تجاه المدينة ومحيطها؟ أليس ومتوازن ومتسامح. وحتى تقوم المدرسة بهذه المهمة المدنية، عليها أن تلائم من مهام المدرسة تربية التلميذ على قيم التضامن والتسامح والتعاون، وتطوير ملكة التمييز واستقلالية الحكم؟ إن هذه المقاربة القيمية والنقدية هي التي تجعل 1 - حمل الناشئة على الانخراط الفعلى في الحياة وفي النقاشات حول المؤسسات التلميذ قادرا على أخذ مسافة من الأحداث والأخبار والأقوال والأفعال، لا تُجاه العالم

مدرسة المواطنة اليوم

2 - تنمية الحس النقدي لديهم، في مجتمع استهلاكي، تؤدّي فيه وسائل التواصل الحديثة والإشهار دورا مؤثرا على العقول وعلى السلوكيات وعلى نمط التفكير قد يذهب الى حد وضعهم تحت رقابة. يؤكد كانط في بعض الهوامش والدروس بأنه لا ينبغى على التلميذ أن يتعلم أفكارا، بل أن يفكر، وعلى المعلم أن لا يحمله، بل أن يقوده، إذا أردنا يوما أن يمشي بمحض إرادته، فلا شيء أكثر حزنا من وضع عقول هؤلاء الشبان تحت وصاية. فبمثل هذا السلوك نكون قد سلمناهم فريسة لإغراءات

3 - مساعدة الناشئة على فهم ظاهرة الاختلاف في الرؤى وفي التأويلات عالم يحمل أمواجا من العنف لا تحصى، بل بالعكس رافدا له.

فالمواطنة اذن هي عِقد والعقد ثقة. وكلما تقلصت هذه الثقة ترنحت المواطنة وسلوكها. والعقد ليس مجرد صيغة، بل هو الرابط بين المواطن والسلطة وبين المواطن والوطن. لا يخفى على أحد تنامي الشعور باهتراء هذا العقد وهذه الثقة وهذا الإحراج هو الذي يشرع التساؤل حول كيفية إعادة بنائهما وحول شروط هذا

و لمواضيع التربية. أليست مهمة التربية مهمة جامعة وعامة، تدمج في تكوينها

بقلم حمید بن عزیزة

المدرسة في خدمة الإنسان ولا يعود عليها محاكاة منطق الاقتصاد، خاصة فی منحاه الهتوحش، إلا بالخيبة والوبال

بيانات أفضل من أجل حياة أفضل

وقررت الجمعية (انظر القرار 282/69) الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء في 20 تشرين الأول/أكتوبر من كل خمس سنوات.

الدور الحاسم الذي تؤديه المعلومات الإحصائية الرسمية العالية الجودة في إجراء التحليلات واتخاذ القرارات المستنيرة بشأن السياسة العامة دعما للتنمية المستدامة. كما أنه يعكس ما تكتسبه القدرات الإحصائية الوطنية المستدامة من أهمية أساسية في إنتاج إحصاءات ومؤشرات موثوقة وآنية بشأن قياس ما يحققه أي بلد من تقدم.

هذه هي المناسبة الثانية لليوم العالمي للإحصاء. ويؤكد شعار هذه المناسبة

وأشارت الجمعية العامة إلى أنس سنة 2015 تصادف ذكرى مرور مأئتى عام على ميلاد جورج بولى، الذي أرست جهوده من أجل اعتماد مبادئ المنطق بوصفها شكلا من أشكال الجبر، الذي يعتبر أساس علم الحواسيب

وأحتُفل باليوم العالمي الأول للإحصاء في عام 2010 – موجب قرار الجمعية العامة 267/64 — وحقق نجاحا باهرا بعد أن نظم ما لا يقل عى 40 منظمة من المنظمات والكيانات الدولية والإقليمية أنشطة في أزيد من 130 دولة عضو.

_____ الخميس 20 أكتوبر 2016 - العدد 2 الخميس 20 أكتوبر 2016 - العدد 2

عين على ..

اليوم العالمي

للإحصاء

مقدمة

إصلاح المنظومة التربوية

مشروع الجمهورية

«ياسمىن» شخصية يفتتح بها تلاميذ السنة الثانية ابتدائي رحلتهم مع كتاب القراءة الجديد. «باسمين» ذهبت إلى المدرسة صباحا وأعجبت بساحتها وبالقاعة التي فيها عدد كبير من المدرسين وأجهزة كمبيوتر

«ياسمين» أيقضتها أمها واكتشفت أنّ الأمر حلم. هكذا إذا نبدأ سنتنا الأولى من برنامج الإصلاح التربوي. لمشكل أنّ وزارة التربية تتحدّث عن مشروع يقدّم مدرسة ليوم بشكل أفضل ممّا جاء به النصّ ولكنّه كلام صاح ليس بنائم. إنّها تتحدّث عن المدرسة التي بها نحلم ونأمل والتي نريدها لبناتها وأبنائنا حقيقة وليست وهما، فلماذا لم نترك بناتنا وأبنائنا فرصة حلم اليقظة ومعهم نبنى مدرسة

ملف هذا العدد «الإصلاح التربوي، كيف نبنى مدرسة لجمهوري؟»، إنّه ملف الأمن القومي التونسي في أكثر زواياه

غطورة. إنّه المدخل الذي منه صلاح أمرنا أو فساده كلّه. لا مكن بناء الجمهورية الثانية المدنية والدعقراطية والاجتماعية دون تطوير منظومة التربية والتعليم والعمل على بناء شخصية الفرد المتعلّم ومحاربة الجهل.

لقد كان تعميم التعليم ومجانيته واجباريته أهمٌ مكاسب دولة الاستقلال وحققت تونس تقدّما كبيرا في هذا المجال خلال سنوات قليلة، لكن سرعان ما تعثّر هذا المشروع الحضاري فتراجعت المدرسة التونسية وأصبحت جامعاتنا خارج التصنيف الدولي.

إنّنا نؤمن أنّ المدرسة ليست فقط فضاء لتلقّى المعارف لأساسية (تقنيا) بل هي فضاء لتنشئة شخصية الفرد وتكوينه على مبادئ المواطنة والجمهورية لذلك وجب نطوير الحياة المدرسية وتهيئة الفضاءات، وأساسا «المصالحة مع المدرسة» بما هي مركز الحي والقرية والمدينة ومركز صناعة المستقبل والتربية على القيم.

ونلاحظ من خلال هذا الملفّ أنّ أغلب المشاكل هيكلية وأنّها تعقدت وتراكمت بسبب سياسات الدولة طيلة حكم

بسلط هذا الملف الضوء على مشكل الحوكمة فنعرضه بغاية تبيان الأسس التي يقوم عليها هذا المبحث، وكيف مكن التأسيس لحوكمة رشيدة.

كما نعرض مسألة التكوين وأسباب ضعف أداء الإطار التربوي وهو أمر مرتبط بسياسات الدولة طيلة أكثر من عقدين وغياب توجهات سليمة لإدارة القطاع. كما يعرض الملف أيضا مسألة التعلمات وسبل تطوير المناهج.

وإذ نثمّن مبادرة الحوار المجتمعي حول إصلاح المنظومة لتربوية فإنّنا نير إلى أنّ الكثير من المتابعين، ومن المساهمين في هذا المسار، يؤكِّدون أنِّ وزارة التربية لم تستثمر المجهود .. لمشترك وأنّها تتخلّى تدريجيا عن المنهج التشاركي وعادت إلى القرارت المرتجلة من جانب واحد. وهذا أمر لن يخدم

هذا الملف مساهمة من «الجريدة المدنية» للتنبيه إلى ضرورة جعل مسألة التربية والتعليم في صدارة الاهتمامات لوطنية، ويبقى مفتوحا لمساهمات الباحثين والنقابيين والمربين والإعلاميين.

أى مدرسة نريد؟

قراءة تأليفية لرؤية الاتحاد العام التونسي للشغل

ليس غريبا أن يولى الاتحاد العام التونسي للشغل كبير عناية لملف اصلاح المنظومة التربوية، فعلاوة على دوره الاجتماعي ساهم الاتحاد مساهمة فاعلة في كلّ المحطات المتصلة بالشأن الوطني إذ دأب على الاهتمام بالملفات الكرى والتي من بينها ملف المنظومة التربوية، وقداستحالت مهمة اصلاح المنظومة محور نضال في سلّم أولوباته بعد مؤتمر طرقة 2011حيث تضمّنت لوائحه تأكيدا على وجوب العمل من أجل إرساء منظومة تربوية مجانية عمومية موحدة ديقراطية ومدنية

في هذا الإطار، بادر الاتحاد بتنظيم سلسلة من الندوات خططت لها وأدارتها وأثثتها لجنة قيادة متكونة من خبراء وممثلين عن مختلف نقابات التربية المهتمة بالشأن التربوي، وركزت هذه الندوات وفق مقاربة منظوميّة على أهمّ المحاور المتصلة بالشأن التربوي ولقد مثّلت مضامين هذه الندوات والتوصيات الصادرة عنها في حضور مميّز للنقابيين في ندوات الحوار الجهوى كما الوطني، هذا الحوار الذي عُدّ حدثا مميّزا في تاريخ تونس المعاصر كما مثّل انتهاج

المقاربة التشاركيّة تجربة رائدة -رغم بعض الارتباك- وضعت على المحكّ الخيار الديمقراطي القائم على قناعة مفادها أن اصلاح المنظومة شأن وطنى وأنّ العمل التشاركي معين إبداع لا ينضب، ولقد مثّل اللقاء والتشارك بين الوزارة وخبراء الإتحاد والمعهد العربي لحقوق الإنسان من خلال شبكة عهد فرصة لبلورة تصوّر لمدرسة

المستقبل تقطع مع منظومة شاخت وأصابها الهرم وغدت عنوان أزمة بدل أن تكون أساس تجاوزها.

تحورت رؤية الاتحاد حول اصلاح المنظومة التربوية :

في مجال التشخيص:

لا نضيف جديدا حين نؤكّد أنّ المنظومة التربويّة تشهد أزمتها القصوى في بلادنا وهي أزمة لا تفهم إلاّ باستدعاء الخيارات التي حكمتها ومن بين أهمّ ملامح هذه الخيارات:

1 -اعتماد منوال تربوي هجين، ركّز على مدخل الجودة واعتبر أنّ أزمة المدرسة والمنظومة ككل يعود إلى غياب قيم الاحتراف

2 - لا يغيب على أذهانكم أنّ قيم الجودة والاحتراف دخيلة عن المدرسة بما أنّها تردّ إلى سجلّ اقتصادي ليبرالي ينظر إلى المدرسة بما هي سوق ليغيب عن المدرسة دورها القيمي ولتغيب تبعا لذلك صورة الإنسان

3 - عمقت الإجراءات المنظمة لواقع المدرسة وواقع التقييم ومعايير

النجاح والاخفاق من تكريس المدرسة لواقع التفاوت بين المتعلمين كما بين الجهات وبدل أن تكون المدرسة مصعدا اجتماعيا وقاطرة لتغيير المجتمع وفضاء حريّة غدت قلعة استعباد ومجال تكريس التهميش

- - إنّ واقع التسرب المدرسي وضعف أداء المدرسة علاوة على كلفة التمدرس لم ينتج عقولا مفكرة بل كيانات سيطر عليها اليأس

على ضوء هذا التشخيص ارتأينا أنّ اصلاح المنظومة لا يمكن أن يتحقق إلاّ إذا أسسنا منظومة تراعى في مستوى مبادئها ورهاناتها الإطار القانوني والسياق التاريخي لهذا الإصلاح

في مجال البدائل:

الإطارالقانونيّ: إذ بمقتضى ما ورد بالفصل 39 من دستور الحمهورية التونسية لسنة 2014 فإنّ رؤية إصلاح المنظومة ينبغى أن تأخذ بعين الاعتبار جملة القيم والحقوق التي نصّ عليها الدستور بشكل فعلى في تصوّر مدرسة المستقبل الذي نرى والتي ينبغى أن تكون عموميّة مجانية تؤمّن حق التعلّم للجميع على قاعدة الإنصاف وتتعامل مع المتعلّم بوصفه غاية الفعل التربوى لتستحيل المدرسة فضاء قابلا للعيش وتتحوّل من قلعة استعباد إلى فضاء حرّيّة. علاوة على منظومة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية وغيرها.

السياق التاريخي: إنّ الإجماع الحاصل على ضرورة إنقاذ المنظومة يحصل في سياق مغاير للإصلاحات السابقة، إذ يقترن بالحدث الثوري الذي عشناه، لتنخرط المدرسة في المسار الثوري فلا نجاح لهذا المسار دون انجاز ثورة تربوية تسمح للمدرسة بالانخراط في تحقيق مطالب الحرية والكرامة والإسهام في إرساء أسس الدولة الديمقراطية الاجتماعية وتعلن عن بناء منوال تنموى جديد، لتكون المنظومة التربوية وليدة واقعها وقادرة على

الآليات: إنّ تجسيد مدرسة الالتزام هذه يعنى: المدرسة التي نريد: من مدرسة الاحتراف إلى مدرسة

> إنّ مرجعيّة الالتزام نضاليّة وهو ما تحتاجه المنظومة التربوية اليوم حيث يكون المربّي حاملا لهمّ رسالة المدرسة والتي تفتقد كلّ معنى ما لم تقترن بمثل أعلى إنساني: تكوين الإنسان، المواطن، الفاعل فما دامت إنسانيتنا إنشاء تربويا فعلى المدرسة أن تحقّق صورة الإنسان في كونيّته ومادامت المواطنة عتبة الإنسانيّة على المدرسة أن تحقق في الناشئة قيم المواطنة الفاعلة ومادام المواطن الفاعل لا يكون كذلك في وجه من وجوهه دون أن يكون منتجا فعلى المدرسة أن تعد متعلّميها على احترام قيمة العمل إذ لا قيمة للمدرسة ما لم تستهدف تطوير شروط إمكان اكتساب المعارف الضرورية للحياة العامّة والعملية من جهة ولحياة فكريّة

جماليّة واجتماعيّة أكثر ثراء وأكثر تنوّعا وفق نموذج

مُثل المدرسة المُحرّرة وهي مُثل نخونها حين نُحوّل

المدرسة إلى غرفة خلفية للسوق.

مدرسة تبنى على حوكمة مواطنيّة بما تعنيه من تعهّد الفاعلين التربويين بالتكوين المستمر وتراجع آليّة انتدابهم وفق غايات المنظومة التربوية. تحتاج هذه المدرسة إلى مراجعة للتعلّمات بشكل يوازن بينها في مستوى الزمن المخصص لها كما مستوى قيمتها في سلّم الضوارب مثلما يوازن بين

العرفاني والوجداني والمهاري والقيمي. - مدرسة تعتمد المقاربة بالمنهاج بدل المقاربة

مدرسة عمومية حداثيّة موحدة في مضامينها ومناهجها مجانية واجبارية في كافة مراحل التعليم بما فيها المرحلة التحضيرية

مدرسة تلتزم بتحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع مراجعة الزمن المدرسي ليكون زمنا للتعلّم وزمنا للأنشطة الفنيّة والثقافيّة والرياضيّة احداث مسار تكنولوجي لا يكون ملاذا للفاشلين

مدرسة تقدّر التكوين حقّ قدره بدل التركيز على التقييم الجزائي

بقلم أحمد الملولى ؛ كاتب عام نقابة متفقدى تعليم الثانوي ؛ عضو لجنة القيادة الوطنية صلاح المنظومة التربوية

نرید مدرسة عمومية حداثيّة موحدة في مضامينها ومناهجها مجانية وإجبارية في كافة مراحل التعليم

قطاع الطفولة والتعليم قبل المدرسي الحاجة إلى إعادة الهيكلة والمراقبة وتكوين الإطارات

مراجعة المناهج ودعم التكوين لضمان

يعرف قطاع الطفولة فوضى كبيرة في مستوى المناهج

التعليمية مها يستوجب العمل على توحيد مناهج

وبرامج التدريس لدى كل المؤسسات الحاضنة للطفولة

لضمان التلاؤم و الترابط مع برامج المدرسة والتشديد

وبتطلب هذا الأمر بالمقابل مراجعة أنظمة التدريس

والتكوين للإطارات المشرفة على الطفولة المبكرة ودعم

التفقد والإرشاد عبر الرسكلة والتكوين وتوفير الإطار

البشري والمادي اللازم لوضع حد للتجاوزات وحماية

الطفولة، كما انه من الضروري توفير التكوين المستمر

والتمكين المعرفي والمتابعة البيداغوجية والتشجيع،

ويجب مرافقة القطاع الخاص بآليات تضمن احترام

على مراقبة الأدلة والكتب المستعملة.

إنّنا نخون مُثل

المدرسة المُحرّرة حين

نُحوّل المدرسة إلى

غرفة خلفية للسوق



يعتبر قطاع الطفولة ومجال التربية قبل المدرسية أحد

الأسئلة الرئيسية التي تستوجب تدخلا عاجلا وتخطيطا

استراتيجيا في إطار مشروع إصلاح المنظومة التربوية.

فعلى أهميّة هذا القطاع، تؤكّد الإحصائيات الرسمية

أنّ 7.8 بالمائة فقط من تلاميذ السنة الأولى ابتدائي

تلقوا تعليما في سنة تحضيرية، مما يفقدنا فرصا لتكوين

استرجاع دور الدولة من أجل ضمان فرص

ويتطلب الوضع الراهن، وبشكل عاجل، استثمار نتائج

الحوار وطنى حول الطفولة لصياغة إستراتيجية عامة

تعنى بالطفولة في مختلف مراحلها ومزيد التنسيق بين

مختلف الهياكل المتدخلة سواء العمومية أو الخاصة

شخصية الطفل في سنّ يكون فيها التقبل كبيرا.

لكل أطفال تونس:

ونعتقد أنّه من الضروري مراجعة النصوص القانونية لتوضيحها واستكمالها وجعلها مواكبة لأهم التطورات الحاصلة كما انه على الدولة أن تسترجع دورها، وأن والتراتيب الإدارية: رغم أهمية التشريعات الجارى بها العمل في هذا يكون هذا القطاع تحت إشراف وزارة التربية، من أجل

أركان منظومة التربية. وبحب الحرص راهنا على تنفيذ القوانين وكراسات

ويجب على الدولة أن تتعامل مع أصحاب رياض أو بناء رياض ومحاضن بأسعار تفاضلية.

كما نعتبر مطلب أهل القطاع بالحدّ من تسجيل الأربع

الشروط الإدارية والبيداغوجية.

لا إصلاح دون مراجعة المنظومة التشريعية

القطاع فإنّ مراجعتها أمر ضروري حتى تنسجم مع كلّ

الشروط الموجودة بشكل ناجع للحد من التجاوزات التي تزداد خطورة خاصة أنها بالطفل، الذي يصنف كفئة هشة، وذلك باتخاذ القرارات اللازمة كلّما اقتضى الحال ذلك والسهر على تنفيذها.

الأطفال والمحاضن الخاصة كشريك فعلى في كل الاستشارات و القرارات المتعلقة بالقطاع. وتشركهم في مراجعة قانون الجباية بالنسبة للقطاع نظرا للتفاوت والمحدودية في دخل المؤسسات واستحالة تطبيق التشريع الحالي فعليا. وأن تستجيب الدولة لطلب أهل -القطاع بتوفير الفضاءات أو الأراضي الصالحة للاستغلال

سنوات بالمدارس علمي وموضوعي نظرا للمتطلبات الخصوصية لهذه الشريحة العمرية.

معمق مسارات التعلم في بلادنا التي تتطلب تأمين الترابط الوظيفي بينها وذلك عبر ضبط مرجعية تعليمية وطنية تحتوى على المؤشرات العلمية والمنهجية والمهارات المطلوب اكتسابها في كل مستوى وكل مادة وتطوير نظام التوجيه

مدرسة تستند إلى المبادئ التالية:

- هذا الإصلاح يحتاج لبنائه إلى مدخل أو إطار يحدد فلسفته في تناغم تام مع

سالة مدرسة المستقبل التي نريد، مدرسة مستقلة صلتها عضوية بملامح التسير تتجاوز القيم العامة إلى التحسيم في مشروع قابل للقيس والملاحظة والتعديل.

ن الإصلاح التربوي من حيث هو لبنة من لبنات البناء الدمقراطي لا مكن ولعلّ من أهم أركان الإصلاح التربوي التي ينبغي أن تمثل موضوع بحث

وحمايته وإدخال مرحلة ما قبل المدرسي إلى حوكمة قضايا الإصلاح العاجلة

والأساسية بإضفاء العمومية والمجانية عليه وجعله منظما خاضعا إلى إشراف

التربوي باعتبار قيمته الكبرى التي تتجلى في ارتباطه بمختلف مسارات التعليم

والتعلم، ومكانته من حيث هو أحد مداخل الإصلاح التي تقتضي تطويق جملة

من الإشكاليات التي تتعلق بالتقييم العددي والتقييم حسب المجالات أو المواد

وأهمية التدقيق البيداغوجي ومقدار نجاعته في منظومة التقييم وفرص تطبيق

اللامركزية في التقييمات الوطنية ومدى فعاليتها وسبل تحقيق مبدأ المساواة عن

طريق التقييم والمراحل المفصلية التي يمكن تحديدها لانجاز تقييم وطني ودور

وشعبه، وإبلاء مزيد من الاهتمام مفاصله ورسم سياسة إعلام تنعقد على برامج

وآليات دافعة للتشغيلية يسهر على تنفيذها هيكل وطني للتوجيه له امتداداته

تشكل أساسا لإصلاح الزمن المدرسي كاستثمار الدولة في التربية وضمان متسع من

الحرية للمدرس ومراعاة خصوصية المتمدرس والواقع المدرسي، وتنسيب الزمن

المدرسي وضمان تناسقه مع التقييم والعطل والزمن الاجتماعي ومراعاته لحاجيات

الفئات الخصوصية وإعادة النظر في موضع النشاط الثقافي صلبه واعتبار الدعم

والتدارك جزءا لا يتجزأ منه، وهندسته بطريقة تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد

الكامنة في إيقاعات التعلم والمرتبطة ارتباطا مباشرا يشخصية الطفل وحاحات نموّه

وفي ارتباط بالتقييم، لا مناص اليوم من إعادة النظر في مسالك التوجيه

وفي ذات السياق، تبرز الحاجة ماسة إلى تحديد جملة المبادئ التي يجب أن

لا شكّ أن التقييم عِثل مشغلا هاما وجب العمل عليه في مسار الإصلاح

الإصلاح التربوي: الرهانات والتحديات

إن المدرسة التي نتطلع إليها ينبغي أن تكون مدرسة تحرر، مدرسة للقيه

القيادي وملامح الفاعل التربوي ذي التكوين المعمق والمتين في مختلف المجالات، مدرسة تقوم على العمل التشاركي كقاعدة ثابتة، مدرسة واضحة في مستوى رسالتها

أن يختزل في تكييف المدرسة لوظائفها ورسالتها في ضوء ما نادى به التونسيون والتونسيات أي الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، بل يتعين أن يتعدى الإصلاح ذلك إلى البحث في البدائل المتصلة بمدخلاته وخاصة منها إدارة المدرسة بجميع مؤسساتها وفقا لمنهج ينبنى على قاعدة الايجابيات التى تمت مراكمتها ويتجاوز منوال التسيير السلّمي الذي يتسم القرار في إطاره بطابع ممركز زاده تعقيدا كثرة النصوص القانونية المنظمة لسير الهياكل داخل الوزارة وللعلاقة بينها وذلك بإعادة رسم صورة الهبكلة على قاعدة مبادئ الدمقراطية التشاركية والحوكمة الرشيدة.

وانخراطه في أنشطة المجتمع والأسرة والمحيط، ومراجعة الزمن الداخلي بتوفير خدمات متنوعة للتلاميذ داخل الفضاء المدرسي بوصفه مكانا للعيش وممارسة الهوايات والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية التي ينبغى أن يخصّص لها زمن يومى قار وتكرّس الزاميتها وفقا لميولات التلاميذ واهتماماتهم واعتبار تأطيرهم من المهمات المستوجبة على القائمين عليها في النشاط المدرسي اليومي.

الرابطة بين مختلف الفاعلين التربويين وذلك بتحديد ملامح الفاعل التربوي الذي نريد وبآليات تحقيق ذلك ومنها مجلس للتربية داخل المؤسسة يكون إطارا وأداة لتحقيق التكامل والقضاء على مصادر التصادم إضافة إلى بعث أكاديمية للمهن التربوية تضطلع بمهمة تشكيل الهوية المهنية للفاعل التربوى وتضمن حصوله على تكوين متكامل يشمل غايات علمية وبيداغوجية وتواصلية من خلال برنامج تكويني متين ومتنوع يجعل من الفاعل التربوي عنصرا فاعلا ينخرط بايجابية في شتى المشاريع التي تتبناها المؤسسة.

إن فشل الإصلاحات المنفردة والفوقية في معالجة الإشكاليات الحقيقية للمنظومة التربوبة وضعف أثرها من الناحبة العملية هو ما استدعى اعتماد مقاربة تشاركية في الإصلاح تنخرط فيها كل القوى الاجتماعية والمنظمات والجمعيات الوطنية قصد تحقيق هدف مشترك وهو إعادة تأسيس المدرسة التونسية بناء على

انه عمل تشاركي من أجل وضع خطة عمل طويلة المدى تراعى ما هو عاجل وما هو مستحق على المدى المتوسط وفقا لمتطلبات جميع العناص المكونة للمنظومة التربوية بداية بالمبادئ العامة ومرورا بالبنية التحتية والمناهج والتسيير والتقييم ووصولا إلى التنفيذ والمتابعة. وهو ما يعنى تعبئة كل الموارد اللازمة لاستكمال هذه المهمة الوطنية وتوظيفها وفق نفس المنهج التشاركي للارتقاء منظومتنا التربوية ما يسهم في تكوين إنسان متجذر في هويته، قادر على التواصل مع الحضارة الإنسانية والتأقلم مع مسار التقدم الذي يشهده عالمنا المتغير.

- التربية والتعليم أولوية وطنية.

تأمين المدرسة مهمة الدولة أولا وأساسا - غابة المدرسة تحقيق أبعاد الإنسان في كونيتها

· مدرسة منصفة يتحقق في إطارها التوازن بين مختلف التعلمات.

هذا المنوال الجديد يجب أن يرتكز على أسس تسمح بالفرادة ومسارات لترقى نحو الكوني، ويعيد تحديد منزلة المتعلم من اعتباره مجرد محور إلى غاية للفعل التربوي، والاعتبار للمربى عبر إقامة علاقة بيداغوجية جديدة قوامها الشراكة تحرره من أفق الوسيط والناقل.

لا مكن أن يكتمل الإصلاح الذي نتطلع إليه ما لم نعد النظر في العلاقة

ما حققته من مكاسب وتطلعا إلى تحقيق انتظارات التونسيين مستقبلا.

بقلم أحمد القلعي عوشبكة عهد وعضو اللجنة وطنية لصياغة التقرير العاه مخرجات الحوار الوطني

لضمان ديمومة الإصلاح ينبغى أن تتوفر لدى جميع الأطراف، وبالخصوص القائمين بواجب التربية، الإرادة السياسية التى لا تحيد عن استحقاقات ثورة الحرية والكرامة

والالتزام بمخرجات الحوار الوطنى ضمانة لئن تدرج النظام التربوى التونسى عبر محطاته

الإصلاحية الثلاثة_ 2002.1991.1958 نحو تكريس الحق في التربية للجميع، فإنّ إنجازاته الجمّة في إنشاء المدارس «فوق كلّ ربوة» وتأهيل المدرّسين والمدرّسات لم تتعدّ، رغم أهمّيتها، الجانب الكمّي من نسب التمدرس وأحجام متفاوتة للمضامين والمعارف. ورغم سعى الأجيال المتعاقبة من المربّين عبر هياكلهم المدنية أو النقابية لاقتراح بدائل إصلاحية لمنظومة تربوية بدأ يسرى فيها الوهن، ما يتضمنه ذلك من مراجعات نقدية للبرامج والمضامين المعرفية والأساليب والطرق البيداغوجية ومختلف أنشطة الحياة المدرسية، إِلَّا أَن بدائلهم السَّخية والنَّابِعة من ممارساتهم المهنية وتوقهم لنظام تربوي جيّد هرمت فوق رفوف الإدارات وفي أحسن الحالات استُعملت لزركشة خطاب مسؤولين دون اقتناع.

وقد فتحت ثورة الحرّية والكرامة، بعد عقود من تهميش وإقصاء فعاليّات المجتمع المدنيّ، آفاقا رحبة أمام قوى المجتمع الحيّة للمشاركة الفعليّة في إصلاح المؤسّسات واقتراح البدائل لبناء محتمع أفضل. ولم تبق المؤسّسة التّربويّة، الّتي هُمَّشَ دورها في تنمية الوعي بالحقوق ونشر قيم المواطنة طيلة عقود، معزل عن »المخاض الديمقراطي»، فانخرطت كفضاء للتّربية والتّنشئة الاجتماعية في عمليّة الانتقال. وانضمّ أغلب المتدخّلين في الفعل التّربويّ من متعلّمين ومدرّسين ومشرفين، بصفة منفردة أو عبر هياكلهم المهنيّة والنّقابيّة والجمعياتيّة في حراك الإصلاح الضروريّ للمؤسّسة التربوية وتجويد اشتغالها لتفعيل دورها في تكوين الأجيال وتربية النّاشئة والنهوض بالمجتمع. ومنذ الإرهاصات الأولى للانتقال نحو الدعقراطبة على أسس تتلاقى مع استحقاقات الثورة، انخرط المعهد العربي لحقوق الإنسان، إلى جانب القوى المدنية الأخرى، في الحراك الشّعبي الهائل من أجل وضع دعائم الجمهورية الثانية تحت شعار « حقوق الإنسان في صلب مسارات التّحوّل الدّيقراطيّ». كما شكل ائتلافا مدنيا من عدّة جمعيات عربقة وناشئة خاض معها ملحمة «عهد تونس للحقوق والحريات»

من أجل دسترة الحقوق الأساسية. ومن الطبيعي أن تتبوّأ منظومة التربية والتّعليم موقعا محوريا في الخطة الاستراتيجية للمعهد 2012-2015

إصلاح جوهري لهذه المنظومة كمدخل أساسي لإصلاح مجتمعى أشمل. ففي الأشهر الأولى بعد التّورة، أبرم المعهد العربي لحقوق الإنسان اتّفاقية شّراكة وتّعاون مع وزارة التربية تعبّر عن التزام الطّرفين باعتماد مَشّ ديمقراطي تشاركي للقيام بأنشطة في مجال تقييم ودعم حقوق الإنسان والمواطنة في البرامج والكتب المدرسيّة واقتراح برامج وخطط من أجل إدماج هذه المبادئ والقيم في المؤسسة التّربويّة، ومن ذلك تطوير تجربة نوادي التربية على حقوق الإنسان والمواطنة وتنظيم دورات تكوينية لتدريب المدربين لفائدة إطارات التدريس والتأطير والتسيير بالمؤسسات

الإصلاح التربوي رهان مجتمعي

وجاءت «شبكة عهد للثقافة المدنية» دعما لهذا الإصرار لعدد هامٌ من الجمعيات من أجل ''بناء ثقافة مدنية والعمل على ترسيخ ثقافة مجتمعية تحترم التعدديّة والحقّ في الاختلاف وتنبذ العنف والتمييز والإقصاء وتعتمد على حقوق الإنسان في كونيتها وشموليّتها وترابطها». واختارت الشّبكة عن وعي بأن يكون إصلاح المنظومة التّربوية أوّل تحدّ تخوضه مع

إنّ أهمّ ما مِيّز منهجيّة الإصلاح بعد الثّورة هو القطع كلّيا مع النمط التسلّطي السّابق والترميمات الفوقية في تجاهل تام لبدائل ومبادرات أجيال من المربين والمربيات واستخفاف ذريع بانتظارات وحاجيات أصحاب الحقوق من تلامذة وأولياء. ورغم احتراز قلّة من أهل التربية والإداريين على المنهجية التشاركية خوفا من التفريط في صلاحيات وزارة التربية، فإن اقتناع أغلبية الأطراف كان قويًا بأن الإصلاح لا يمكن أن يكون جدّيا ومجديا إلّا في إطار «حوار وطني» تشاركيّ يضم الفاعلين الأساسيين في الشّأن التّربوي: وزارة التربية بصفتها سلطة القرار والقائمة بالواجب لضمان الحقّ في التّعليم الجيّد للجميع، الاتحاد العام التونسي للشغل كطرف اجتماعي يحمل، عبر المنتمين إليه من النقابيين المربين ومختلف العاملين في الفضاء التربوي، رؤى وتصورات عميقة حول منظومة تربوية عمومية متماسكة والمعهد العربي لحقوق الإنسان الذي أنضج معية حلفائه التسعة ضمن «شبكة عهد» مشروعا ثقافيا تربويا متكاملا يعتمد النهج القائم على

وعيا من السّاهرين عليه والفاعلين صلبه من ضرورة 2015 انطلاق ورشات عاملة في المؤسسات التربوية في مختلف البلاد شاركت فيها قرابة مليونين من

الأطراف والفعلة المنخرطين في مسار الإصلاح.

الإصلاح التربوي ورهانات الجودة إدارة الحودة وإظهار الهانات قبل انعكاسها على حودة فشلت المدرسة التونسية في ضمان بيئة تعليمية جيدة

وتحصيل دراسي مرضى وفي تكريس مبدأ تكافؤ الفرص يعتبر مفهوم الجودة الشاملة من المفاهيم المتعلقة بتطوير أساليب العمل في مختلف المجالات وقد أصبح تطبيقه في المجال التربوي مطلبا ملحا من أجل التفاعل والتعامل بكفاءة مع متغيرات عصر يتسم بالتسارع المعرفي التكنولوجي وبتزايد المنافسة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات.

ويشير هذا المفهوم إلى «مجموعة المعايير والإجراءات التي يهدف تبنيها وتنفيذها إلى تحقيق أقصى درجة من الأهداف المتوخاة للمؤسسة والتحسين المتواصل في الأداء والمنتج وفقا للأغراض المطلوبة والمواصفات المنشودة بأفضل طرق و أقل جهد وتكلفة ممكنن» (طعيمة، 2006)، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالمعايير باعتبارها المدخل إلى تحقيق الجودة والأساس في وضع مستويات متوقعة ومرغوبة وفي ضبط هدف مشترك للمتابعة،وقد بين ين فاطمة (2002) في طرحه لإشكالية مداخل الإصلاح أنّ توظيف الجودة الشاملة كمدخل لإصلاح المنظومة التربوبة يتطلب استخدام عدد من المعايير كالمعبار القانوني ومعيار الفعل البيداغوجي ومعيار الموارد البشرية ومعبار المناهج التعليمية ومعبار التقويم... كما يرتبط أيضا مفهوم الاعتماد باعتباره شهادة رسمية تمنحها هيئة معترف بها تؤكد أن البرنامج التعليمي أو المؤسسة التعليمية يفيان بالمعايير المطلوبة.

ويقصد بضمان الجودة في التعليم «التأكد من أنّ المعابر الخاصة برسالة المؤسسة قد تم فعلا تحقيقها على الوجه الأفضل، وبشكل يتوافق مع المعايير المناظرة لها على المستوى الوطنى أو الإقليمي أو العالمي «. (بن فاطمة، 2012). ويحيل هذا المفهوم حسب عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي (2013) إلى نوعين من العمليات: ضمان الجودة الخارجي ويتمثل في عمليات مراجعة وتقويم المؤسسات وبرامجها وأنشطتها من قبل وكالة خارجية مستقلة وضمان الجودة الداخلي ويتمثل في العمليات التي تقوم بها المؤسسة التعليمية لضمان جودة أدائها في كافة الأنشطة، ولا يشمل ضمان الجودة الداخلي عمليات الرصد والتأكد من أن المؤسسة تدير أعمالها بشكل جبد فحسب، ولكن أيضا استخدامها من تلقاء نفسها لأشخاص من غيرها من وكالات الاعتماد أو ضمان الجودة من أجل المراجعة وتقديم المشورة بشأن برامجها وأنشطتها،وعادة ما يكون ضمان الجودة الداخلي شاملا، بحيث يتعامل مع المدخلات والعمليات والنتائج وجميع مجالات أنشطة المؤسسة وأعضاء الإطار التربوي

وتعتبر مراقبة الجودة أو تدقيق الجودة من بين أهم عمليات ضمان الجودة اعتبارا لكونها تمثل الفحص المنظم والمستقل لتحديد ما اذا كانت نشاطات الجودة ونتائجها تتطابق مع ما هو مخطط له وما إذا كان تطبيقه يتم بشكل فاعل وفقا للأهداف الموضوعة وباعتماد دليل للجودة (فلاق، 2010). ومن فوائد التدقيق الداخلي تزويد الإدارة بمعلومات وأدلة عن فعالية تطبيق نظام



راديو كلمة،

اعتصام الكرامة

أعلن صحافيو وتقنيو رادبو كلمة اعتصاما

في مقر عملهم منذ يوم 10 أكتوبر الجاري،

وذلك على خلفية إعلان إدارة المؤسسة

وقد تبنت كلّ من النقابة العامة للإعلام

التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل

والنقابة الوطنية للصحافين التونسين هذا

التحرك الاحتجاجي وأصدرا بيانات مساندة.

وقد أصدر قسم الإعلام والنشر والنقابة

العامة للإعلام بيانا مشتركا حول وضع

المؤسسات الإعلامية وجاء فيه أنهما "ينددان

ما أقدم عليه مالك راديو كلمة من طرد

تعسفى لكافة العاملين في الراديو من

صحفيين وتقنيين ويعبرون عن مساندتهم

المطلقة لهم ووقوفهم إلى جانبهم حتى

استرجاع حقهم في العمل اللائق والأجر

واعتبرت النقابة الوطنية للصحافيين أنّ الكثير

من الشبهات تحوم حول ملكبة الإذاعة،

متهمة في الآن نفسه الهيئة الوطنية للاتصال

السمعى البصري بأنها لم تتخذ الإجراءات

القانونية اللازمة. كما دعت كلّ القوى الحبة

في البلاد إلى مساندة العاملين المعتصمين.

الذكرى الأولى لوفاة الإعلامي

الهاشمى الطرودي

تَمرّ بوم 6 نوفمر الذكري الأولى لوفاة

الإعلامى والمناضل التونسى الهاشمى

الطرودي الذي يعتبر مناضلا من الرعيل الأوّل

مثل الفقيد أمام أول حلسة لمحكمة أمن

الدولة سنة 1968 مع ثلّة من رفاقه، وتمّ

إطلاق سراحه سنة 1970 ليعود إلى السجن

اشتغل الأستاذ الهاشمى الطرودى بالإعلام

وكان لسنوات كاتبا صحفيا بجريدة

«الشعب» التي مثلت حاضنة لعدد كبير من

الأقلام المحاصرة في ظلّ حكم بورقيبة وحكم

سنة 1973 وتتالى المحاكمات بعد ذلك.

والمناضل التونسي

والاستقرار المهنى وفي الكرامةً ".

تسريح كلّ العاملين وإغلاق المؤسسة.

قلم : رياض القسنطينى تفقد أول للمدارس الابتدائية

فشلت المدرسة التونسية في ضمان ىىئة تعليمية جيدة وتحصيل دراسي مرضی وفی تکریس مبدأ تكافؤ الفرص

الحقيقيّة التي أعاقت استكمال هذه التحرية، ومن قبيل بعث لحنة للحوكمة انطلقت في إرساء تصور لمنظومة تهدف إلى تقييم أداء المؤسسات التربوية، ومن قبيل تنظيم التفقدية العامة ليبداغوجيا التربية خلال صائفة 2016 لملتقى حول «معايير الجودة في المنظومة التربوية التونسية» ولآخر حول « التفقد البيداغوجيّ بالمدارس الابتدائيّة: من التقبيم إلى التدقيق».

وحتى يهيئ هذا المدخل كل الفاعلين في الحقل التربوي لتبنى ثقافة المعايير والجودة، وحتى يهيئ المدرسة لأن تصبح قادرة على تحمل المسؤولية وعلى المساءلة وعلى بناء خطط لتطوير أدائها في ضوء السياسات التعليمية المعلنة، وحتى يهيئ قطاع التفقد إلى ممارسة مهمّة التدقيق وفق آلبات مختلفة لضمان الجودة وهياكل

متنوعة لمراقبتها، فإنه من الضرورى : - مأسسة تمشى الجودة ووضع محددات للاشتغال

تهيء مختلف الأطراف وتضمن تشريكهم. - اعتبار الخبرة والتجربة العالمية مرجعا لتمشى

صاغة رؤية موحدة حول المفاهيم الأساسية

للجودة في المجال التربوي. معرفة جيدة بإمكانات الواقع مع الأخذ بأسلوب

التجريب قبل التعميم عند تخير أي منوال. - تبنى تطوير مرحلى لمنظومة الجودة.

قيادة جودة كلية تضمن الشمول.

- الإسراع في إعداد إطار مرجعي لجودة المؤسسات

- التعويل على الكوادر الوطنية في هذا التمشي بما يضمن استمرارية ومتابعة دورة العمل مع الاستفادة من الخرات الأجنبية.

الأسس والتطبيقات. عمان. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عليمات ص، ن. (2004). إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية. عمان. دار على الرابط:

فلاق، م. (2010). التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية Boéri, D. (2003). Maîtriser la qualité: Tout sur la certification et la qualité

وزارة التربية. (2016). الكتاب الأبيض: مشروع إصلاح المنظومة التربوية في تونس

وفي بناء شبكة تقاطعات بينها وبين غيرها من اللّجان انطلاقا من رصيد التجربة التونسيّة في مجال الجودة

بن فاطمة، م. (2012). إشكالية المداخل لإصلاح المنظومات التربوية. الفاعل التربوي . الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001 . إشكالية المداخل لإصلاح المنظومات التربوية. الفاعل التربوي .

.développement de la formation professionnelle

ومَكِّن بعد الثورة من خوض تجربة مستقرة بجريدة «المغرب» لكنّ المنيّة فاجأته وغيّبته بعد صراع مع المرض. صدر له كتابان: «أضواء

الخميس 20 أكتوبر 2016 - العدد 2

الخميس 20 أكتوبر 2016 - العدد 2

التلاميذ والتلميذات وعشرات الآلاف من إطارات التربية والتعليم والأولياء وممثلات وممثلى منظمات المجتمع المدنى المهتمين بالشأن التربوي. وأفرزت هذه الحوارات المجتمعية مقترحات وبدائل في مجالات القوانين والتشريعات والبرامج والتكوين والتوجيه المدرسي والبحوث والدراسات والتجديد والتقييم. كما تناولت بالدّرس مسائل الزمن المدرسيّ والحياة المدرسية والقضايا المتعلقة بالموارد البشرية والحوكمة والتسبير وكذلك إشكاليات التخطيط الاستراتيجي والمالية والتجهيز. وتعهّدت لجنة وطنية ثلاثية التركيب بصياغة تقرير تأليفي عام لمخرجات الحوار تم عرضه خلال ندوة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

ويجدر التّذكير هنا أنّ أيّة بادرة تغيير في المنظومة ينبغى أن يكون نابعا من المخرجات الحقيقية للحوار الوطنى بالتّوافق بين أطرافه الثّلاثة. ولعلّ أهم التحديات تكمن في هذا المشغل، إذ شهدت مسارات الإصلاح في بداياته إخلالات تمثّلت في الإعلان من جهة واحدة عن إصلاحات تتعلق مجالات هامة كالزمن المدرسي والكتب والبرامج. ولضمان ديمومة الإصلاح، وهذا تحدّ آخر، ينبغي أن تتوفر لدى جميع الأطراف، وبالخصوص القائمين بواجب التربية، الإرادة السياسية التي لا تحيد عن استحقاقات ثورة الحرية والكرامة. ومن الضمانات الصّلية للاصلاح عدم ارتهانه بالأشخاص، فهم عابرون، وارتباطه بوثوق بثقافة

إنّ الرّهان الأساسي لعمليّة إصلاح المنظومة التربويّة التونسيّة لا ينبغى أن يُختزل في مظاهره التقنية أو الإحصائية. إنّه رهان مجتمعي ترفعه كافة مكونات الشّعب، عبر الجهات الثّلاثة الراعية للحوار والإصلاح، لناء مدرسة الجمهورية الثانية، تلك التي تضمن التعليم المجاني والإجباري الجيد للجميع حسب ما تقتضيه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، مدرسة المواطنة، تلك التي نحتت بحرفية وصدقية متناهية ملامح أجيال من النّاشئة توّاقة للعلم والمعرفة، متشبعة بالقيم الكونية والحداثية مع اعتزاز بالشخصية الوطنية و متمسكة بقواعد العيش معا عارفة بحقوقها واعية بمسؤولياتها تجاه الأفراد

وقد مثّل الشّروع في الحوار الوطني في أفريل

سفيان الشورابي ونذير القطاري مختفیان فی لیبیا منذ سبتمبر 2014



طعيمة، أ. (2006). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: mohamedfellague.pdf

عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكادمِي (2013). مصطلحات الجودة. الرياض. جامعة php?CUV=373&SubModel=138&ID=729

مجلة المعرفة (2010). جودة التعليم والاعتماد الـمدرسي.

وأداء العمل. ولصالح المؤسسة، يجب على القائم على

عملية تدقيق الجودة ألا يبلّغ فقط عن عدم مطابقة

المواصفات والإجراءات التصحيحية لها، ولكن عليه أن

يشير أيضًا إلى الممارسات الجيدة وبهذه الطريقة تستفيد

المؤسسات الأخرى وتعدل ممارساتها. وقد طُبق تدقيق

الجودة في القطاع التربوي للمرة الأولى في بريطانيا ثم

تبنته العديد من الدول في أنظمتها مثل نيوزيلندا،

وأستراليا، والسويد، وفنلندا، والنرويج، والولايات المتحدة.

ومنذ التسعينات من القرن الماضي أصبحت المعايير في

جملة من الدول المدخل الحقيقي إلى تحقيق جودة

التعليم في مؤسسة تربوية ما وأنشئت هيئات سمى

بعضها هيئة اعتماد والبعض الآخر هيئة تقييم و تنوعت

مستويات الاعتماد وأساليبه ورهاناته، فبالولايات المتحدة

مثلايترتب على الحصول على شهادة الاعتماد من الهيئات

المتخصصة حصول المدرسة على دعم مالى من الحكومة.

كما اختلفت نهاذج التقييم من إجبارية أواختيارية

وخارجية أو داخلية واحتل التدقيق الذي ينجز من قبل

هىئات أو أفراد أهمية خاصة لكونه عملية فحص منهجى

لنظام الجودة على المستويين الداخلي أو الخارجي (إيزو

وفي المقابل يشير الكتاب الأبيض لمشروع إصلاح المنظومة

التربوية في تونس (2016) إلى أن الدراسات الوطنية

والفعاليات الحوارية قد أفضت إلى توافق عام حول

تدنى جودة التعليم وذلك استنادا إلى مؤشرات في علاقة

بنتائج المشاركة في التقييمات الدولية ولأخرى تبرز فشل

المدرسة التونسية في ضمان بيئة تعليمية جيدة وتحصيل

دراسي مرضى وفي تكريس مبدأ تكافؤ الفرص وفي مواكبة

نسق التكنولوجيات الحديثة وفي مقاومة بعض الظواهر

الاجتماعية المشينة وفي تحقيق اندماج خريجيها في سوق

الشغل... وبالتالي كان من اللازم تعهد المؤسسات التربوية

بالتطوير لتحقيق مستويات من الجودة تضمن لها الوفاء

بالرسالة التي من أجلها أنشئت. فبدأت تتشكل خيارات

عليها مشروع الإصلاح تبرز توجه نظامنا التربوى تدريجيا

نحو تطبيق معايير محددة لضمان الجودة. ولئن تنوعت

الأشكال الهيكلية ومؤسسات الاعتماد والمراكز التي توكل

إليها مهمة ضمان الجودة في جملة من الدول المتقدمة،

فإن ملامح منوال الجودة الذي تصبو إليه وزارة التربية

وقيادات الإصلاح لم تتشكل بعد، رغم وجود جملة من

المؤشرات الدالة على تبنى هذاالخيار من قبيل إعداد

نظام أساسي جديد لمتفقدي المدارس الابتدائية تحت

إشراف النقابة العامة لمتفقدي التعليم الابتدائي ينص

على مهام جديدةكمهمة التدقيق المدرسي عوضا عن

مهمة التقييم الواردة بالنظام الأساسي السابق لسنة

2001 لتشمل التدقيق في المناهج والكتب والأداء الداخلي

للمؤسسة التربوية، ومن قبيل تشكيل لجنة ضمن لجان

الإصلاح التربوي شرعت في إعداد مرجعية وطنية للجودة

dans l'enseignement et la formation. Ed Centre européen pour le http://www.almarefh.net/show_content_sub.

Organisation internationale de normalisation. (2015). ISO 9000 2015. http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2010/seminaire_skikda_): Suisse. Ed ISO.Org. En ligne. Disponible sur www.iso.org/iso/fr/ iso_9001__f_.pptx Van der Berghe, W. (1998). L'application des normes ISO 9000

على اليسار التونسي» و«كتاب الأحياء»، اللذان يعتبران شهادتي تاريخ ونضال.

الحياة المدرسية، المشروع الممكن والإرادة المفقودة

برمتها تروم الأبقاء على منزلة الثقافة في كل

أوجهها كمكون ثانوي يأتي في أوقات الفراغ بعد

وحيث أن المسألة تدار إنطلاق من الإدارات

مؤسسة ديوان الوزارة واليوم إثر صدور الأمر

المؤسسى لديوان الخدمات المدرسية فإن المقاربة

المنظومية للمشروع الثقافي داخل المؤسسة التربوية

وقع تغييرها إذ أنها المقاربة التي تستهدف البناء

الكامل للذات البشرية في أبعادها الجسمانية

والمعرفية والنفسية حسب الميول والمواهب

إن غياب هيكل وطنى وجهوي يشرف على وضع

تصور بديل للمشروع الثقافي إنطلاقا من الحاجيات

والأندية أما البقية فهم مستهلكون لإنتاج

والرغبات الفردية.

التعلمات ومتى وحد التلميذ إلى ذلك محالا.



يقلم مصطفى الهمامي كاتب العام المساعد لنقابة مستشارى الاعلام التوجيه المدرسي و الجامعي

ضلت المدرسة أفضل المؤسسات التي إبتدعتها الإنسانية في تطورها إذ استهدفت ننشأة الأجيال معلقة عليها كل الآمال وكل التطلعات ويتعاقب تلك الأجيال آلت لمدرسة التونسية إلى وضع يقتضى إصلاحا شاملا مداره كل أوجه الحياة المدرسية من برامج ومقاربات وتكوين وتقويم وحوكمة وتسيير وتوجيه وهدر وتسرب وتمويل

إنطلق مشروع إصلاح المنظومة التربوية وصدر ضمن تطور مساره بالأمر عدد 664 المؤرخ في ماي 2016 معلنا عن تأسيس ديوان الخدمات المدرسية إقتداء بديوان الخدمات الجامعية والهادف إلى تكريس البعد الاجتماعي للمدرسة المنصفة والهادفة إلى تحقيق تساوى الحظوظ بين كل الذين يرتدون المؤسسة وذلك عبر توفير كل مستلزمات الحياة الكريمة للتلميذ من نقل مدرسي جيد وإقامة جيدة وأكلة جيدة وفعلا ثقافيا هادف وملتزم كحق من حقوق المواطن الذي ننشد.

إلا أن عديد الإشكاليات المتعلقة بروح النص المؤسس وضعفه والعملية الإدارية والإجرائية من حيث الهيكلة ومكونات الديوان والمندوبيات ومن حيث إجراء عمليات الصفقات عطلت إلى حد ما مسار المشروع. وسنتناول في هذا الإطار أولا راهنة الواقع بالمبيتات والمطاعم وراهن المشهد الثقافي بالمؤسسة التربوية وسنطرح تصورا يكون بديلا مؤسسا لحياة كرعة ذات أبعاد تحترم فيها الذات البشرية وتصقل فيها المواهب كل حسب ميوله

الهن المسألة الثقافية بالمؤسر

هُـة اتفاق بشأن كارثية المشهد الثقافي بالبلاد عموما وبالمؤسسة التربوية خصوصا وثمة إجماع على قيمة الشأن الثقافي في ظل أزمة متعددة الأبعاد لم تتبين سبل تجاوزها إذ يقتضى الأمر تشخيصا علميا لواقع المؤسسة التربوية اليوم وتأسيس تصور بديل لهذا

المسألة مدارها بالمؤسسة التربوية حاليا أنشطة ثقافية في إطار نواد تكمّل التعلمات وتأتى موزعة الفرص ولما لا التمييز الإيجابي. في مواقيت غير ملائمة لأوقات التلاميذ على اعتبار

أنها مكملة للتعلمات، والأصل أنها الإطار والمرجع الذي تنطلق منه تنشأة الأجيال في أبعادها العلمية والمعرفية والأكادمية والقيمية. الأنشطة الثقافية بها هي عليه اليوم محكومة مبدأى الارتجال والمناسبية. ارتجال لا صدى له المدنى كروافد ثقافية. في مستوى التكوين الفكري والعلمى والجمالي للتلاميذ وهي التي يمكن أن تحصنه ضد الانحرافات الممكنة، وكأن النصوص القانونية المنظمة للعملية

المركزية بالمرحلتين الابتدائية والثانوية وعلى

بدائل ممكنة لتطوير الفعل الثقافي داخل المؤسسة التربوية

يكمن الهدف العام في الارتقاء بالفعل الثقافي والتربوي والرياضي والاجتماعي داخل المؤسسة التربوية وتجويده في تطوير أدوات العمل وآلياته ومضامينه تناغما مع دمقرطة الحياة الثقافية للمتعلمين وفي النفاذ إلى أشكال الفنون والعلوم والتعبيرات الجسمانية والمواطنية وغيرها لكل

التلاميذ الحرية التامة في اختيار المجالات والأشكال الثقافية التي ميلون إليها أكثر من غيرها وتركيز في فضاءات ومناخات مغايرة لما هو قائم. هذا المبدأ يحيل إلى القطع مع النظرية الاجتماعية للتربية القائلة أن المدرسة تعيد إنتاج التقسيم الاجتماعي والثقافي للأفراد وتقود بالضرورة إلى إعادة توزيع الأدوار كل حسب إنتمائه. هذا المشروع يقتضي أولا: وضع إطار قانوني واضح المعانى نقطع فيه مع تشظى المسألة الثقافية على

مؤسسات متنافرة لا خبط ناظم بينها وتقتضي أيضا تكوينا مناسبا للمشرفين على الفعل الثقافي وعدم الإقتصار على المدرسين الذين يقومون بأدوار المنشطين. أما المعضلة الكبرى فتكمن في تقسيم جمهور التلاميذ إلى قسمين أحدهما وريث الثقافة المدرسية الرسمية وهؤلاء المعنيون بالأنشطة التنظيم والتكوين والإعلام والوسائل.

زملائهم لا غير في علاقة بدور المدرسة كمؤسسة أولا التنظيم:

إيديولوجية للدولة تعيد إنتاج تقسيم العمل إن الإطار الذي ينشط فيه التلاميذ لا يقطع مع

بين أفراد المفترض أن يكونوا متساوين في الفرص والإمكانيات والقدرات تكريسا لمبدأ تساوى إن تنزيل المشروع الثقافي البديل، يمر عبر إحداث

ويتنزل كل هذا في إطار إدارات محلية تمكن كل مرتادى المدرسة من كل أشكال الثقافة. فاليوم ثقافة الأكل وصناعة الأضواء وصقل الشخصية يتنزل ضمن تصور واضح المعالم والمكونات والأهداف في أفق تطوير السائد لتحرير الفرد من الخرافة والأسطورة وجعله متملكا لكفايات القرن

> الفعلية للتلاميذ وأهوائهم ويتابع تنفيذ المشروع في كل مراحله ويحدد برامجه ومضامينه هو في الواقع أمر يعيق تطوير ما إصطلح عليه بالحياة إذا إعتبرنا أن الشروع الثقافي داخل المؤسسة التربوية لا يقتصر على التنشيط فحسب بل هو مشروع أو فعل متكامل الجوانب وجب إذا تفادى المناسبتية والعملية المشهدية والكرنفالية وإعطاء

إن شروط دمقرطة الفنون والثقافة والحياة

الفصل ومكوناته إذ يتحول المربي الى منشط ثقافي يعوض البيداغوجي الذي يقيم التلاميذ وعليه فالفضاء يوحى دوما بعلاقة التقييم عند التلاميذ ولذلك نراهم يحاولون دوما إتباع مربيهم في مواد

يحدثونها يتطلب هذا التنظيم فضاءات وأزمنة

خارج الأطر المستهلكة ونروم من وراء ذلك ربط

العلاقة بالمؤسسات الإبداعية والمبدعين يصفة

عامة في مجالات العلوم والثقافة والفنون والمواطنة

علما أن هؤلاء الشركاء مكنون من الالتقاء بجمهور

التلاميذ وللمدرسة أن تربح الكثير لو عدلت زمنها

المدرسي وجعلته ملائما للمشاريع الثقافية للتلاميذ.

لا يمكن لأى فاعل تربوى أن يتحول في أى لحظة إلى

مبدع او قادرا على الإبداع وممارسة أشكال الفنون

إذا لم يكن هو الأخر قد تلقى تكوين أساسيا في

المجالات المرغوب فيها وإختص في واحدة منها

المربون مختصون بيداغوجيون ومجال الجماليات

والثقافة والعلوم والمواطنة يقتضى تكوينا دقيقا

ومعمقا وجعل التكوين الإبداعي أساسا لهذا

إن الإعلام حول المشاريع الثقافية والعلمية والفنية

والحقوقية المزمع إنجازها سواء داخل المؤسسة

التربوية أو في الفضاءات المناسبة لذلك سواء كانت

عروضا أو برامج يتطلب فعلا إتصاليا مختصا

ينبنى على وضع خطة للتواصل مع كل والمحيطين

بالمؤسسة وشركائها من وزارات الثقافة والشباب

والرياضة والأسرة والتربية وغيرها وجعل التلاميذ

هم الذين يقومون بتلك الحملات الاتصالية

باعتبارهم روافد ثقافية .

تغييرات على الإطار التشريعي المنظم وملامح الموارد البشرية المسؤولة والبنية التحتية وإعداد دليل إجراءات عملى إنتقالي مترابط مع مشروع الإصلاح التربوي في علاقة بالسلطة المحلية ممثلة في الإدارات المحلية والمنظمات الوطنية والمجتمع

ويرتكز هذا الهدف العام على مُكين كل المتعلمين، في كل المستويات، من القطع مع ممارسة تربية الأجيال على إستهلاك الثقافة وعدم تربيتهم على إنتاجها وإكتشاف ملكاتهم الذاتية والتى تعتبر أن داخل كل فرد منهم يوجد فنان أو عالم أو رياضي... وتتأسس هذه الخطة لتطوير الفعل الثقافي على الالتزام الهادف لصقل الذوق العام للتلاميذ وإعادة صياغة الحس الجمالي والفنى لديهم وإبراز المواهب المكبوتة وإعطائهم المجال للتعبير

أما على المستوى المؤسسي فيتطلب تفعيل هذا الهدف العام اعتماد مقاربة التربية الثقافية باعتبارأن المدرسة مؤتمنة على تنشئة الأفراد. إن إشكالية دمقرطة التعليم لم تطرح جمهرة النفاذ إلى الثقافة ولم تمكن الأطفال على إختلاف أذواقهم وملامحهم من إكتشاف وتطوير ما يرومون القيام به في مجالات الفنون والعلوم والمواطنة وغيرها

المدرسية داخل المؤسسة التربوية تطلب أولا

يتطلب هذا الشروع موارد بشرية ومادية ضخمة

أسس مشروع الغنون والثقافة والتربية	الأهداف العامة للمشروع
اللقاءات مع الفنانين	التدرب على البعد الجمالي والمتعة في التعرف إلى الإبداعات
والمبدعين	التبادل الحواري مع فنانين ومبدعين
	تحسس الإبداعات والإنتاج الفني
	التعرف على الفاعلين في المجال الثقافي والعلمي والحقوقي
الفعل الإبداعي والقيمي والثقافي	استعمال فنيات التعبير الفني والإبداعي
	مسارات الابداع
	تصور وإنجاز إنتاج إبداعي
	تقييم الانتاج الفني والابداعي
التملك المعرفي	الحساسية الجمالية والتعبير عنها والحكم لها أو عليها
	استعمال المفردات والمفاهيم المعبرة على مجال العلوم والفنون والحقوق وغيرها.

من أجل مدرسة الحرية والمواطنة

إن مراجعة الحياة المدرسية برمتها والتي تعيش منعرجات خطرة أهمها مغادرة مائة ألف تلميذ سنويا للمدرسة وتعرض العديد

> من الآخرين إلى الهرسلة والاحتواء السهل من لدن التيارات المتطرفة. ونحتاج اليوم إنتاج ثقافة الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان في إطار مدرسة التحرر والإبداع والقيم الإنسانية والكونية عبر نشر الفنون والعلوم

والرياضة والحقوق والمعلوماتية كمكونات أساسية لتجاوز مدرسة البيروقراطية إلى مدرسة التحرر والإنعتاق وذلك عبر تنمية أبعاد الشخصية الإنسانية للأشخاص عبر الانتباه إلى ميولهم ومهاراتهم

وقدراتهم والاستمتاع بحياة تلمذية تمكن كل فرد منهم من إعمال الفكر والقدرة على الفهم والتحليل والنقاش الحر وإحترام الرأي الآخر وإبداء الرأي إذ تعتبر التربية على

ممارسة الديمقراطية وتكريس النهج الحداثي من أولويات الإصلاح ولا يمكن لهذه الأهداف **%البعد الاجتماعي** الخصوصية أن ترى النور إلا بتكريس مبدأي للمدرسة هو الذي تكافئ الفرص والتمييز سيمكنها من الإيجابي للنفاذ إلى حق التلميذ في مدرسة الارتقاء بأدائها جاذبة وليست سالبة وبالمجتمع ككل. إلى مدرسة يطيب فيها

العيش دون عنف ودون ردود فعل متشنجة : ان البعد الاجتماعي للمدرسة هو الذي سيمكنها من الارتقاء بأدائها وبالمجتمع ككل.

نجارى تنتهزه للحصول على قروض أو هبات وتفتخر في المنابر صحفية براديو شمس الدولية بنسبة التمدرس وعدد الخريجين من الجامعات وعدد المؤسسات التربوية أو الجامعية وغيرها من الأرقام التي لا

خولة السليتى

فمراعاة للجودة، يجب الاستثمار في العقل البشري بعيدا عن أسلوب التلقين، خاصة أن من أسوأ ما في المنظومة التربوبة التونسية هو ارتكازها على أسلوب التلقين عملا بالقاعدة التجارية «هذه بضاعتكم ردت إليكم». فبعض المدرسين مازالوا إلى اليوم يطالبون تلاميذهم أثناء الامتحان بتدوين ما قدموه لهم في حصة الدرس، ليصبح المحتوى في هذه الحالة دينا على رقبة التلميذ وعليه سداده، وهذا ليس حكرا على المواد الأدبية فقط وإنما أحيانا العلمية ُيضاً، فمن العادي جدا لدى البعض من الأساتذة أن لا تتغير في ورقة امتحان الرياضيات مثلا سوى الأرقام إذا ما قارناها بالفروض المنزلية، لتصبح في هذه الحالة علاقة التلميذ بالمادة التي يدرسها منحصرة في العدد المسند إليه والحصول على بطاقة نجاح. ولكن ماذا تعلم التلميذ؟ ماذا استفاد؟ أي مرجعية تشكلت لديه؟ لا يهم!

الحل.. مدرسة

تعكس واقع جودة التعليم في تونس.

التدريس أو لنقل

البشري لا يكون

بمجرد التلقيري أو

حصر العلاقة في

عرض درس، وإلا

لكان من الممكن

تعويض المدرس

وإنما يكون بايلاء

الجوانب الأخلاقية

والروحية والجسدية

والجمالية الأهمية

الكبرى لدورها في

تكوين شخصية

الفرد والإعداد

لمواطن الغد.

بالة مبرمجة،

الاستثمار في العقل

مدنية مجتمعية!

لا يختلف عاقلان في أن الأدمغة البشرية هي أغلى رأس مال بالنسبة إلى أي دولة تحترم نفسها وشعبها وتؤمن بأن نهضتها

ورقيها رهين العقل البشرى لا غير، لذلك من الأجدر لتونس

الدولة.. تونس الجمهورية الثانية، تعزيز العمل على الاستثمار

في الرأس المال البشرى بعيدا عن منطق التعامل معه كرقم

هذا بحيلنا في الحقيقة إلى الحديث عن علاقة شبه جافة بن المدرس والتلميذ، علاقة عمودية بالأساس. فالتدريس

أو لنقل الاستثمار في العقل البشرى لا يكون بمجرد التلقين أو حصر العلاقة في عرض درس، وإلا لكان من الممكن تعويض المدرس بآلة مبرمجة، وإنما يكون بايلاء الجوانب الأخلاقية والروحية والجسدية والجمالية الأهمية الكبرى لدورها في تكوين شخصية

فمن الضروري إرساء نموذج المدرسة الشاملة في تونس أي المدرسة التي تمكن التلميذ لا فقط من الكتابة والقراءة وإنما خاصة التمييز بين واجباته وحقوقه، التعبير عن رأيه بحرية وكذلك تمكنه من الإبداع. إن المدرسة في نهاية المطاف نموذج مصغر عن المجتمع تعكس جوانبه السوسيوثقافية، لنأخذ كمثال التجربة اليابانية، فالياباني في ثقافته عموما يحبذ العمل الجماعي وملتزم بالانضباط كأبرز مقومات الحياة والفضل في هذا يعود إلى ما تعلمه في المدرسة التي هي مرآة لمجتمعه، ولكن في تونس يختلف الأمر نوعا ما فالطريق لا يزال طويلا أمامنا لتصبح مدارسنا مرآة للمجتمع المتحضر، فنحن لازلنا نبحث عن المدرسة «مصنع المجتمع».

لذا يكمن الحل في تفعيل مفهوم المدرسة الشاملة على أرض الواقع، وهذا يكون بأداء المدرسة لوظيفتها المدنية المجتمعية من خلال لا فقط تلقين التلميذ قيم المواطنة والديمقراطية والشفافية والتعايش السلمي وغيرها من الشعارات والنظريات، وإنما بغرس هذه القيم وغيرها لدى التلميذ تطبيقيا، وذلك يكون بمبادرات بسيطة أولها كيفية احترام الرأى المخالف في القسم بعيدا عن أسلوب القمع بكلمة «اسكت»، بعيدا كذلك عن المنطق الردعى معاقبة التلميذ إذا عبر مثلا عن رأيه الرافض لأسلوب المدرس في القسم، فمن الأجدر على المربي قبول الأفكار التي يطرحها التلميذ والحرص على محاورته ومناقشته بأسلوب حضارى لان في ذلك انعكاس على شخصية التلميذ.

وعلى ذكر شخصية التلميذ، أين هي خلايا الإنصات الدورية للتلاميذ اليوم؟ كيف نريد من التلميذ المواطن غداً أن بتعايش مع مشاكله ويواجهها؟ من سيعلم التلميذ متطلبات الحياة في عصر الرقمنة وعصر الليبرالية الذي سلب فيه سوق الشغل الوقت من الأولياء، ما يحول دون تقربهم أكثر من أبناءهم. إن المعلم أو الأستاذ يبقى حجر لأساس في المنظومة التعليمية التربوية وعلى عاتقه مسؤولية كبرى في بناء شخصية مواطن الغد، ولكن هذا لا بكون بمبادرة فردية من المدرس فحسب وإنما بضرورة توفر إرادة سياسية في جعل المدرسة لا عنوانا للتلقين وإنما عنوانا لتفعيل قيم الدولة المدنية وفضاء يمكن التلاميذ من التعبير عن آرائهم وقدراتهم بكل حرية وأريحية بعيدا عن أسلوب التخويف وفضاء كذلك لصقل مواهبه وتأطيرها.

في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يعاقب التلميذ إذا عبر بالكتابة أو الرسم على أرضية أو حائط المؤسسة التي يدرس فيها، هو ملزم في مطعم مدرسته بتنظيف مكان أكله وفي المقابل يجد من ينصت إليه ويصقل مواهبه ويطور من قدراته الإبداعية. فالكونغرس الأمريكي أكد على ضرورة الاهتمام بالتلاميذ والموهوبين منهم خاصة واعتبر ذلك قضية «دفاع وطني»، وأعتقد أن اسم القضية كاف لوحده أن نعرف وندرك أي أهمية يحظى بها التلميذ وأي آثار إيجابية منتظرة عليه عندما يجد اهتماما وتأطيرا من المدرسة.

حن لا نشكك في كفاءة عدد من مدرسينا أو مربينا خاصة في المدارس العمومية ولا نشكك في حرص البعض منه، على إرساء تعليم مدني، ولكن لنكن صريحين مع أنفسنا يوجد نوع من التقصير في تنمية حب الاطلاع لدى التلميذ وإكسابه مهارات متصلة بالبحث والتعلم الذاتي ليخرج من مرحلة «المتلقى السلبي» إلى المتلقى الفاعل، ففي ذلك

إن التربية في حد ذاتها علم وإصلاح، والركيزة الأساسية للإصلاح هي إرساء تعليم مدني يمكن التلاميذ من كسب مهارات تمكنهم بدورها من ممارسة حقوقهم كمواطنين فاعلين على كل المستويات في المجتمع، فلا يكونوا في المستقبل مجرد موظفين فقط تنحصر علاقتهم بالدولة في راتب العمل.



الخميس 20 أكتوبر 2016 - العدد 2

خلاصة الأمر تكمن في أن الوضع الاجتماعي للتلميذ

يلعب دورًا فاعلاً في تدعيم العملية التربوية نظرًا لأهمية العامل السوسيو-اقتصادي. وإن العائلات

التي تعاني من الخصاصة والحرمان تدفع بأبنائها إلى

تتمثل جملة هذه الأسباب في كون التلميذ المراهق

قد يعاني من ضعف المستوى وليس لديه القدرة على

مواكبة البرنامج الدراسي فيتجه نحو الغياب المتكرر

كنوع من أنواع الهروب من فشله الدراسي. هذه

الغيابات المتكررة مع عدم رقابة الوالدين قد تدفع

بالمراهق إلى اتخاذ قرار خطير يتمثل في الانقطاع عن

الدراسة نهائيا لإنهاء معاناته من هذا الواجب الثقيل

على نفسه وعلى قدرته الذهنية والفكرية. ومن

الأسباب الأخرى في هذا المجال ايضا عدم استعمال

الوسائل التعليمية التى تجذب انتباه التلميذ خاصة

في المواد الفنية والتكنولوجية وفي تدريس اللغات

وغيرها اضافة الى ضعف طرق وأساليب التعليم ثم

مضامينه ومحتوياته، فالتعليم يجب أن يسعى إلى

إعداد المتعلم للحياة وليس إلى تلقينه مجموعة من

المعارف والمعلومات النظرية البعيدة عن محيطه

تتمثل أساسا في تأخر إصلاح التعليم وضعف في

البرامج وتكرار أساليب الترقيع وإسقاط سياسات

فاشلة على الساحة التربوية بالإضافة إلى التركيز على

الأشكال والمظاهر والأرقام والإحصائيات والواجهات

والشعارات وإهمال المضامين والقيم والمعايير

والأفكار والبرامج الثرية وخاصة التباهى الأجوف

بالنسب والأرقام في العشرية الأولى من الألفية الثانية.

من منطلق القضاء على معضلة الانقطاع المبكر عن

البحث عن الحلول من خلال الاتفاقيات الدولية

أسباب سياسية

أسباب تعليمية – بيداغوجية

أحداث منتظرة

حواربين المستثمرين وأصحاب القرار

Réseau Entre- ننظّم كل من شبكة بعث المشاريع prendre Tunisie، ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية leولكوجيت، Middle East Partnership Initiative Cogite، حلقة نقاش موضوعها مغامرات المستثمرين، بهدف تيسير النفاذ إلى التمويل الجماعي 'crowfunding'. ويسعى منظمو هذا النشاط إلى تعزيز الحوار بين أصحاب لقرار والمستثمرين الشبان، دون وساطة، على أن يكون حوارا بنّاء وناجعا. وينتظم اللقاء يوم 28 أكتوبر، بنزل رامادا بلازا، تونس للاتصال: 600 160 71، tunisie@reseau-entreprendre.org

التعليم الالكتروني والتجربة التعليمية

ينظم مركز تنمية المهارات المهنية CDCP الدورة الخامسة لنتدى التعليم الالكتروني بتونس تحت عنوان «من التعليم لالكتروني إلى رقمنة التجربة التعلمية». وذلك يومي 09 و10 نوفمبر، المركب التكنولوجي الغزالة، أريانة للاتصال: contact@forumelearningtunisie.com

تعليم برمجة المعلومات

نظم OpenFabTunisia ورشة تحت عنوان «Lama Pi»، للاحتفال بيوم بي «Pi Day» من خلال جملة من العروض والورشات والنقاشات حول « Raspberry Pi »: حاسوب موجه لتشجيع تعليم برمجة تكنولوجيا المعلومات. تنتظم الورشة يوم 13 نوفمبر، بالسبايس « 10 » ElSpace مكرر نهج الجزائر، تونس

للاتصال: 842 264 55، contact@openfab.tn

حفل البذور الصناعية

ننظم كل من الجمعية التونسية للزراعة المعمرة -Asso ciation Tunisienne de Permaculture، وآكاسياس للجميع Acacias For All، وجمعية صيانة واحة شنني ASOCنقطة اتصال رادو بتونس RADDO الدورة الثانية حفل البذور الزراعية. ويعبر المنظمون أن البذور الزراعية من أسس السيادة والاستقلالية الغذائية.

بنتظم اللقاء يوم 30 أكتوبر بالمركز القطاعي للتكوين

تنظم جمعية قرطاج لدعم المبادرة والمشاريع المجددة، والمجتمع التونسي للحوكمة الرقمية، بالشراكة مع جمعية مهندسي الكهرباء والالكترونياتIEEE الدورة الثانية لحدث المبرمجينHACKATHON 2016» تطبيقات من أجل

د contact@appsfordemocracy.tn ،704 611 29

الانقطاع المبكر عن الدراسة العوائق الهيكلية والحلول المرتقبة

100 الف منقطع عن التعليم سنويا!

رغم تطور المنظومة التعليمية في تونس تبقى

معضلة الانقطاع المبكر عن الدراسة من أهم

الهواجس التي تشغل اهتمام أهل الاختصاص

والمشرفين على قطاع التربية اذ بلغ معدل

سنويا وهو معدل ضخم بالنظر الى المجهودات

ولقد توصّلت الدراسات التي تناولت ظاهرة

الانقطاع المدرسي إلى أن الانقطاع عن التعليم في

تدرج من المرحلة الابتدائية إلى التعليم الثانوي

حيث ارتفع من 1.2 بالمائة إلى 10 بالمائة حاليا.



بقلم: امیل یانمیلار عحفی ببوابة «جمعیتي»

منذ استقلال البلاد ومرورا بالهبة الثورية التي عرفتها تونس ذات 17 ديسمبر كان الرهان ولازال على الثروة البشرية في تونس، التي تعتبر الخيار الأهم لمختلف الحكومات المتعاقبة خاصة في ظل ندرة الموارد الطبيعية الكفيلة بتحقيق التنمية المطلوبة. ولعلّ أحد أهم مؤشرات النهوض بالموارد البشرية هو رصد الاعتمادات الكافية وإيجاد الحلول اللازمة لقطاع التربية والتعليم. وقد حققت الدولة التونسية على امتداد ما يقارب الـ60 سنة أرقاما محترمة فيما يتعلق محوشرات نسب التمدرس و القضاء على الأميّة و قطعت اشواطا كبيرة في درب امتلاك المعارف والمهارات التي تعدّ الناشئة لحياة مهنية محترمة.

على السطح باستمرار ولعلّ أكثرها خطورة

وترتفع نسبة الانقطاع المدرسي في التعليم الابتدائي خاصّة لدى تلاميذ السنوات الخامسة والسادسة وفي مستوى التعليم الإعدادي كانت بالأساس في السابعة أساسي بنسبة 30 بالمائة. هذا وتصل كلفة الانقطاع المدرسي إلى ما يقارب الـ345 مليون دينار سنويا منها أكثر من 137 مليون دينار كلفة الرسوب و207 مليون دينار غير أنّ الكثير من المشكلات التي تعاني منها المنظومة التربوية في تونس ما فتأت تطفو

وأسبابها متعددة ومتداخلة

حلول لهذه الأزمة هاجسا كبيرا. ولأن نصف الانقطاع المدرسي ضرورة ملحّة وفيما يلى البعض من أهم الأسباب:

تداخل كبير بين الأسباب النفسية

الأذهان خاصة مع تراجع المنفعة الاقتصادية للدراسة باعتبار تزايد عدد العاطلين عن العمل من ذوى الشهادات العليا، هو ما يجعل نسبة لا بأس بها من الأطفال تترك المدرسة وتندمج مبكرا في سوق الشغل. كما أن دور المدرسة في تقديم وظيفتها التعليمية تراجع وضعفت العلاقة الاتصالية بين المدرسة والأسرة مقابل بروز مصادر جديدة للتعلم وترسخ قيم اجتماعية أخرى ترتكز على الثراء السهل والشهرة خاصة عند ربطها بتعرض الطفل المراهق إلى اضطرابات نفسية في مرحلة عمرية حساسة وربطها أيضا بتغير مفهوم الرعاية الأسرية في ظل عمل الأولياء والضغط الزمني للعائلة وقلة مراقبة الأبناء في دراستهم ومواظبتهم وتوفير الظروف الأسرية

ترك الدراسة وتضطرهم للعمل لمد يد العون لها دون التفطن الى النتائج النفسية الوخيمة التي ترافق هذا التحول المبكر في حياة الطفل والمراهق. الانقطاع عن الدراسة ظاهرة مركبة

إن الانقطاع المدرسي مشكل يتعدّى تأثيره الفرد ليشمل المجتمع والاقتصاد فهو يؤدى إلى انتشار الأمية والبطالة والجريمة في المجتمع وبهدر الموارد المالية للدولة لذلك يعتبر إيجاد الحلّ هو تشخيص الأمر فأن العودة الى اسباب

والاجتماعية والاقتصادية

تغير سلم القيم اليوم وتراجع مكانة التعليم في

الانقطاع المدرسي ما يقارب ال100 الف منقطع

والاجتماعية الملائمة لهم.

الدراسة وبناء على العديد من القضايا الملحة الأخرى،

بدت الإصلاحات المتصلة بالعملية التربوية أمرا ملحًا

ولا سيما في ظل تنامى الانتظارات المجتمعيّة إذا ما

تمّ ربط الإصلاح التربوي باستحقاقات مجتمع يتحرر

من الاستبداد ويبحث عن منوال تنموى بديل سعت

وزارة التربية الى ايجاد حلول مختلفة منها ما يعتبر

جذريا وفعالا ومنها ما اتفق الجميع على اعتباره

حلولا وقتبة تحتاج إلى عمق أكر حتى تعطى أكلها.

ولعلّ آخر الخطوات التي جاءت لإيجاد حلّ لظاهرة

الانقطاع المبكر هي اتفاقية الشراكة والتعاون المدرسي

التي أمضتها وزارة التربية مع سفارة ايطاليا بتونس

والوكالة الابطالية للتعاون والتنمية بتونس ومنظمة

اليونسيف خلال الشهر المنقضى (8 سبتمبر 2016).

وموجب هذه الاتفاقية تتمتع وزارة التربية التونسية

ما يتجاوزالـ6 مليارات من المليمات تحديدا 2360

ألف يورو. وفي هذا السياق كان وزير التربية ناجي

جلول قد افاد مسبقا بأن وزارة التربية تشكو من

قلة الموارد باعتبار أن 97 بالمائة من ميزانية الوزارة

تتجه لصرف الأجور في حين تخصص 3 بالمائة المتبقية

هذا التعاون الذي سيمتد إلى حدود سنة 2018

وحسب ما جاء في تفاصيل هذا البرنامج أن التدخل سيشمل تحديدا ال19 ولاية التي ترتفع بها نسب الانقطاع أكثر من غيرها و تمّ وضع قامّة بها 34

وقائية لتقليص عدد المغادرين للمدارس سنويا من خلال النظر في رصد إعانات اجتماعية والعمل على تطوير التجهيزات المدرسية والبنية التحتية.

ىصفة عاجلة. هذا وسيعمل الخبراء القائمون على هذا البرنامج على وضع نماذج ممكن الدولة التونسية من اتخاذ إجراءات

كما وضعت خطّة أخرى لمحاولة استرجاع أكبر عدد

لعملية الإصلاح والبناء وبذلك تعتبر هذه العائدات المالية انعاشا للميزانية ودعما لبرنامج مقاومة

يهدف الى معاضدة المجهود الذى تبذله تونس للتصدّى لهذه الظاهرة وضمان عدالة أكبر في المنظومة التربوية خاصة من خلال التدخل في الجهات المحرومة وتمييزها بميزانية مالية أكبر.

مؤسسة مدرسية تعتبر ذات أولوية قصوى لدعمها

JAMAITY **ک** آپ

ممكن من التلاميذ الذين انقطعوا عن الدراسة من

خلال محكينهم من العودة بسهولة وتذليل العقبات

الإدارية التي قد تحول دون ذلك أو من خلال إدماج

من لم يتسنى لهم ذلك في الحياة الاجتماعية عبر

1.المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي 2020-2016 الصادر عن وزاره

3.تقرير عام حول العودة المدرسية الصادر عن اللجنة الوطنية للعودة

4. الدراسات والتخطيط والاحصاء التربوي :معطيات ومؤشرات القطاع

5. تقرير معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

برنامج وزارة التربية في تنفيذ الخطة الوطنية لتطوير كفاءات الموارد

آليات تكوينية تشغيلية.

المصادر والمراجع

بالنسبة للسنة الدراسية 2016-2015

والثقافة الصادر في 2013

http://jamaity.org/agenda

تجربة نوادي التربية على المواطنة وحقوق الانسان ضرورة إدماجها في مشروع الإصلاح التربوي وضمان استمراريتها

بقلم منی امصدق ، صحفي ببوابة «جمعيتي»

تعد حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها شرط التعايش السلمى، وغدا التعريف بها وتعليمها للناشئة أمرا ضروريا لصناعة أجبال المستقبل. وقد ارتبطت حقوق الإنسان بالحق والواجب، وهما ما يقوم عليه مصطلح «المواطنة». وقد ذهب المعهد العربي لحقوق الانسان في هذ التوجه ليخصص ضمن مشاريعه برنامجا للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة انطلق منذ 2011، لبؤسس لخطة استراتيجية تعزز لثقافة احترام الآخر والعيش السلمي المشترك في فترة انتقالية تعيشها البلاد

التونسية.

استهل البرنامج باتفاقية شراكة بين المعهد ووزارة التربية في 17 مارس 2011 أسست لعمل مشترك لإصلاح المنظومة التربوية بشكل تربي فيه المؤسسة التعليمية الناشئة على حقوق الانسان وتعد فيه مواطنين صالحين. وقد تضمنت الاتفاقية ثلاثة محاور هي:

البحوث: مراجعة البرامج والكتب المدرسية من منظور التربية على المواطنة وحقوق الانسان، حيث تمت مراجعة أكثر من 90 كتابا مدرسيا من أجل أن يتلاءم المحتوى مع أدبيات حقوق الانسان وجعلها مرجعا في التعليم الأساسي.

التدريب: تنمية قدرات الأطر التربوية، وذلك بتدريب المدربين وتمكين الفاعلين التربويين من مدرسين ومدرسات ومتفقدين ومتفقدات، وبعض الإطارات العاملة بالمدارس والمعاهد،

ومن ثمّ تدريب 300 مربي ومربية من مختلف المجالات في مواضيع تهم ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وتقنيات التواصل والتنشيط بالفضاء

الجمهورية التونسية.

وبالنظر إلى أهداف تكوين هذه النوادي، يتبين أن النوادي تلعب دورا كبيرا في خلق جيل له من الوعى ما يخوله ليكوّن مواطنين مسؤولين مشاركين في شؤون بلدهم. فهذه النوادي يُسعى من خلالها إلى تبسيط وتحسيد مبادئ حقوق

المأسسة: تركيز نوادي التربية على المواطنة في المدارس الابتدائية والثانوية كتجربة نموذجية. فقد انطلقت التجربة بإرساء 7 نواد في الجهات التى تعيش تهميشا اجتماعيا واقتصاديا ثم توسعت التجربة لتبلغ 18 ناد في كامل جهات

الانسان والتربية على المواطنة من مفاهيم نظرية إلى ممارسات يومية تساهم في تغيير سلوك الناشئة. كما هي فضاء للحوار والابداع والتواصل لمواجهة العنف والتعصب والتمييز وتنمية الفكر النقدي من أجل خلق قيادات شابة تشارك في الحياة المدرسية والشأن العام.

ولعل ما يحسب لهذه النوادي من حيث تركيبتها تنوع المتدخلين فيها حيث يتكون فريق التسيير من تلميذ وتلميذه، منشط ومنشطة، مدير المدرسة وممثلامن المجتمع المدنى بالجهة. أما المنخرطون فتراوح عددهم من 20 إلى 25 تلميذا مع احترام قاعدة التناصف وأن يكونوا من أقسام ومستويات دراسية متعددة شريطة أن يراعى انضمام أعضاء النادى الرغبة الذاتية والاقتناع والحماس. أما المدرسون فيشترط أن تكون لهم معرفة بأهم المواثيق والاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان. وهذه شروط من شأنها أن تدفع التلاميذ عن طواعية نحو الإقدام على النوادي وتعلم كيفية تبادل لخبرات من بعضهم البعض على صغر سنهم وهو ما من شأنه أن يغرس فيهم روح القيادة باعتبارهم يساهمون في تسييرها مع الانفتاح على المحيط المدنى والتفاعل معه والاستفادة منه. وفي هذا الصدد، تم القيام بأنشطة تكوين لتنمية قدرات أعضاء النادي على مبادئ حقوق الانسان والمشاركة الدمقراطية والمواطنة الفاعلة استنادا على المقاربة المبنية على حقوق الانسان. كما تم إرساء مشاريع مواطنية يشارك فيها أعضاء النادي في تصور كل مراحلها وتنفيذها وتقييمها من خلال التخطيط الاستراتيجي للمشاريع المبنية على النتائج. فضلا عن ذلك، تم تمكين كل نادى من منح مخصصة

وقد عمل المعهد في هذا المشروع مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، وهي: اليونسكو واليونسيف والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والصندوق الأمم لمتحدة الإمائي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان فضلا عن وزارة التربية. وتجدر الإشارة أن للبرنامج أثر مستدام حيث تم إصدار دليل مكتوب لتسيير نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ودليل آخر تطبيقي حول التربية على حقوق الانسان بالمدارس الابتدائية يحتوى جذاذات تنشيط للتلاميذ وأنشطة خاصة بالمدربين.

حسب ميزانية المشروع، والتي يقع رصد صرفها من قبل التلاميذ والمنشطين.

كما أصدر المعهد وشركاؤه أيضا وثيقة ملامح ومهارات خريجي النادي ووثيقة ملامح وقدرات منسقى النادي، وتعتبر هذه الوثيقة أداة موجهة للأقوال وللأفعال، مَكن كل فرد (تلميذ أو منشط) من تقييم نفسه وقيس أثر أنشطة النادي بالنظر إلى الملامح وما يوازيها من كفايات. وأخيرا وليس آخرا، تم العمل على شبكة تقييم من خلالها بقيم كل فرد التواصل بين الأطراف الفاعلة في انجاز المشروع، وشبكة تقييم المشاريع، وشبكة تقييم ذاتي لأعضاء النادي لقيس مدى تحقيق كفاياتهم المعرفية.

تجربة نيّرة دامت أربع سنوات جمّعت فيها هذه المبادرة ذات الطابع الشامل والتشاركي والدمقراطي عديد الشركاء المعنيين مثل النقابات الناشطة في الوسط المدرسي والجمعيات ومنظمات المجتمع المدنى ومنها الرابطة التونسية للدفاع على حقوق الإنسان والعديد من الإطارات المركزية والجهوية لوزارة التربية. فمثّل المشروع فرصة لمشاركة المعهد العربي لحقوق

الإنسان من خلال شبكة عهد للثقافة المدنية ومدرسة المواطنة إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل في قيادة الحوار الوطني لإصلاح المنظومة التربوية وتبني وزارة التربية «تجربة نوادي التربية على المواطنة»أُنموذجا لتغذية الإصلاح المرتقب. أما على الصعيد الإقليمي، فقد أُستُهل العمل من أجل نقل تجربة النوادي إلى لبنان من خلال اتفاقية شراكة مع وزارة التربية

ومن خلال الاهداف التي حُددت والنتائج التي تحققت، فإنه مِكن الاقرار

بأن «تجربة نوادي التربية على المواطنة وحقوق الانسان» هي أحد الاليات

المثلى لتنمية المهارات الحياتية في مختلف أبعادها بها تتيحه للطفل من

لكن تواجه هذه التجربة تحدى الاستمرارية لاعتبارات ترتبط بنظام

الزمن المدرسي ومدى تطوع وانخراط المدرس في تنشيط النادي وحتى

تغير المنشطين بتغير الإطار التربوي بالمؤسسة. ويجدر أيضا ضمان هويّة

واستقلالية النادى من حيث علاقة التلميذ بالمدرس وانفتاح المدرسة

تجربة أثبتت نجاعتها وينتظر أن تصبح نوادى التربية على المواطنة وحقوق

الانسان جزءا حقيقيا من المدرسة إذا ما أردنا وقاية أطفالنا من الأفكار

المتعصبة والنأى بهم عن كل أشكال العنف والعنصرية وإذا ما أردنا أن

يكون أطفالنا مشروع مواطنين يرتقون بأنفسهم وبهذا الوطن.

مجالات لتنمية قدراته لتجعل منه مواطنا فاعلا في مجتمع متغير.

محيطها والتدريب على الممارسة.

للاتصال: 20660066، asoc@planet.tn لهنی بشط مریم، سوسة.

تطبيقات من أجل الديمقراطية

الأستاذ توفيق بودربالة رئيس الهيئة العليا المستقلة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

احترام حقوق الإنسان ليس قوانين وضوابط فقط بل هو ثقافة وإيمان بوجوب احترام الذات الإنسانية

* هيئة الحقيقة والكرامة ليست هيئة دستورية، وهذه مغالطة يجب توضيحها

حاوره سمير أحمد

لا زالت الهبئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية هبكلا تابعا لرئاسة الجمهورية إداريا وماليا، ممّا قد يؤثّر على استقلالية قرارها وإمكانية تطوير أدائها.

التقت «الجريدة المدنية» رئيس هذه الهيئة الأستاذ توفيق بودربالة وهو الرئيس الأسبق للرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان والمحامى الذي عُرف بدفاعه عن قضايا

وأردنا من خلال هذا الحوار أن نتعرّف على وضعية الهيئة راهنا، ورؤية رئيسها لوضع حركة حقوق الإنسان في تونس وتصوراته لأولويات الإصلاح في سبيل حماية الحقوق والحريات والتأسيس لمجتمع تضمن فيه الحرية والعدالة والكرامة والمساواة.

وأكّد الأستاذ توفيق بودربالة بالخصوص إلى أنّه لم تقع استشارة الهبئة في صباغة النسخة النهائية للقانون المنظم للهبئة والذي أعدته وزارة العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدنى وحقوق الإنسان، التي اعتبرها (وزرارة) غير ضرورية لأنّ مهمّة الدولة وضع القوانين والسهر على حمايتها، حسب رأيه. وشدّد على ضرورة تعديل قانون الأحزاب والجمعيات ومراقبة تمويلها. كما اعتبر أنّ إصلاح المنظومة القانونية وقطاع القضاء أولوية

يلاحظ عدد من المتابعين أن لا أثر ولا تأثير للهيئة رغم أنّها تضم في تركيبتها عددا من المناضلين والخبراء فى مجال حقوق الإنسان، هل ثمة نية في تعطيلها؟

من الضروري أن نقدّم بداية الإطار القانوني للهيئة وظروف عملها خلال السنوات الأخيرة حتى نفهم

حيث تشتغل الهيئة حاليا مقتضى قانون 2008 المتعلق بها والذي يجعلها مرتبطة عضويا برئاسة الجمهورية ما في ذلك ميزانيتها.

وقد ترأس الهيئة منذ تأسيسها ثلاث رؤساء وبعد الثورة أربعة ممّا لم مِكّن من استمرارية البرامج. وقد كان أوّل رئيس للهيئة بعد الثورة السيّد فرحات الراجحي الذي شغل المنصب لمدّة لم تتجاوز الثلاثة أشهر، وأستغرب أن بقع تعيين وزير الداخلية السابق (حينها) على رأس الهبئة! ثم خلفه السنّد نور الدين حشاد والذي اشتغل فقط لمدة ثمانية أشهر، ليتولى مهام رئاسة اللجنة السيّد الهاشمي جغام لسنتين، وخلفته في 10 وبلية 2015 ولم يقع تعين يقية أعضاء الهيئة إلا في فيفرى 2016 والحال أن المدة النيابية انتهت في

ولتعويض المدّة التي لم نتمكّن خلالها من العمل مع يقية الأعضاء كأن من الضروري أن نعد أربع حلسات عامة ويوما دراسيا صدرت عنه ورقة



قدمت الهيئة القائمة النهائية لشهداء الثورة إلى الرؤساء الثلاثة منذ ديسمبر 2015 ولم تنشر بالرائد الرسمى إلى حد الآن

ومن المهمّ أن يعرف الرأى العام أنّ لجنة شهداء وجرحى الثورة تشكلت صلب الهيئة بموجب قانون ويترأسها رئيس هذه الهيئة، ومهمتها ضبط القامّة النهائية لشهداء ومصابى الثورة، وهذا أمر تطلب مجهودات هامّة.

وقد قامت اللجنة بإعداد القائمة النهائية للشهداء وقدمتها إلى الرؤساء الثلاثة منذ 16 و17 و18 ديسمبر 2015 وتنتظر، إلى حد الآن، النشر في الرائد الرسمى. كما أنّنا أتمنا دراسة وإتمام القامًات النهائية لمصابى الثورة لـ23 ولاية، وبقيت ولاية القصرين التي سينتهي الاشتغال على قائمتها في غضون 3 أسابيع وقد تلقينا منها 4700 ملفا تقريبا، مع الإشارة إلى أنّ المدّة المعنيّة بالقانون

من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفرى 2011. ونلفت النظر أنّ الهيئة تعانى اليوم من الديون وأنّ ميزانيتها ضعيفة وسنعمل على تدارك الأزمة المالية بخلق شراكات جديدة مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومؤسسة الكواكبي. على صعيد آخر وفي إطار مهام الهيئة قمت بزيارة

سجن منوبة وسنقوم بزيارة ثلاث سجون الأسبوع

العربية لهيئات حقوق الإنسان للتنديد بالحكم الصادر على رائف بدوى في المملكة العربية السعودية واستجابت لندائنا الهبئة المغربية فقط.

القادم. كما انّه في السياق الإقليمي راسلنا الشبكة

ما هو موقفكم من القانون المنظم للهيئة الذي أعدته وزارة العلاقات مع المجتمع المدنى وحقوق الإنسان والذى ينتظر أن يتم عرضه قريبا على البرلمان؟ شاركنا في المشاورات الجهوية والمركزية لإعداد المشروع ولم يقع تشريكنا في الصباغة النهائية التي تتحفظ على الكثير من نقاطها. ولم تقع مناقشته في مجلس النواب بعد، وقد كونًا فريقا من بين عضاء الهبئة وسنتخذ موقفا كتابيا وسنقدمه إلى لجنة الحقوق والحريات ولجنة التشريع العام. كما أنّ قانونا إطاريا يضبط مهام هيئتنا ويشمل كلّ الهيئات الدستورية. وللتوضيح فإنّ هيئة الحقيقة والكرامة مثلا ليست هبئة دستورية لأنّ مهامها مرتبطة مدّة معيّنة، وهذه مغالطة يجب

توضيحها، والدستور مرجع لتأكيد هذا الأمر.

كيف لكم أن تقيموا واقع حركة حقوق الإنسان في تونس منذ 14 جانفي 2011؟ وما هي أهمّ التحديات التي تواجهها حركة حقوق الإنسان في

وبالنسبة لي، أرى أن الثورة حررتنا واسترجعنا الكلمة باسترجاع حرية التعبير، لكن منظومة حقوق الانسان تشكو نقصا خاصة في الممارسات ويجب التصدّي للانتهاكات. ومن أبرز المخاطر أنّ العمل الحقوقى مازال «مختلطا» بالعمل السياسي. كما أنّ المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الإنسان، وهذه الهيئة أيضا، لم تعط لنفسها الوقت والإمكانيات للتنظير بخصوص واقعها وتطوير منظومة حقوق الإنسان لتكون متسقة مع المنظومة الدولية، ولا يجب بأى حال أن يقع المسّ بهذه المنظومة باسم الخصوصية.

ويجب أن نؤكّد أنّ هيئتنا ليست جمعية دفاع عن حقوق الإنسان بل إنّها تقوم مهام تنبيه الحكومة إلى احترام حقوق الإنسان وتطوير القوانين الداخلية حتى تتلاءم مع التشريعات الدولية لحقوق الإنسان. لهذا تمثل الهيئة قوّة اقتراح للسلط وللمجتمع المدني.

وأعتقد أنّ الأولوية تتمثل اليوم في العمل على إدخال فكرة علوية القانون في التنظير والممارسة. ولا سبيل إلى التمادي في قبول تغييرات واهية لغض الطرف عن مخالفة القانون مهما كانت الأسباب، فعدم احترام القانون مدخل لإرساء أبشع

وفي الوقت الحاضر تبدو انتهاكات حقوق الإنسان قد تعدّدت وكأنّنا عدنا إلى الوراء، وهذا يعود إلى سببين: أولهما أنّ الثورة مكنتنا من مكسب كبير حيث لم يعد من الممكن إخفاء أي انتهاك ونتمنى أن يتواصل أمرنا هذا إلى الأبد. فالإعلام بالانتهاكات أصبح القاعدة لا الاستثناء.

وثانيا: احترام حقوق الإنسان ليست قوانين وضوابط فقط بل هي ثقافة وإيمان بوجوب احترام الذات الإنسانية. ومهما كانت شناعة أي جرم فلا يجب أن يفقد الإنسان إنسانيته لأنه خالف القانون فمعاملته يجب أن تكون حسب ضوابط يقع تطويرها بتطور المجتمع. ويجب تثقيف كلّ متدخّل بوجوب احترام القانون، من قوانين السير في الطرقات إلى عدم الاعتداء على الذات البشرية وهذا عمل يومي ومسترسل. ولهذا شكلنا فرقا تهتم خاصة بـ: علوية القانون

وإصلاح المنظومة الأمنية وإصلاح المنظومة القضائية الذي يستوجب إرساؤه حوارا وطنيا تصدر عنه خارطة طريق لأنّ القضاء أساس



العمران وهو الحامى الوحيد للحريات الجماعية

بدورات تكوينية في مجال حقوق الإنسان لإرساء ثقافة إنسانية وحقوقية تكون الرد السليم لشهداء وجرحى الثورة الذين قدموا حياتهم وأجسادهم ثمنا. يجب أن نضع الإنسان محور بداية ونهاية

«الفاعلون الجدد» فى الحركة

نلاحظ أنّ بعث عدد كبير من الأحزاب والجمعيات في كلّ الميادين، لكن هذه الكثرة لم تنتج لا تطوّرا نظريا ولا من الناحية العملية وخاصة في مجال حقوق الإنسان، فكأنّ كلّ جمعيّة تدافع على طيفٌ من المجتمع، وهذا أمر يجب أن ينتهي. كما أنه من الضروري مراجعة قانون الأحزاب والجمعيات وتطوير منظومة الرقابة الإدارية والكشف يصفة صارمة عن مصادر التمويل وخاصة ما ارتبط بالمال الفاسد.

أنشأت الدولة مؤسسة وزاريّة لحقوق الإنسان، هل تعتقد أنّ للمؤسسة الرسمية مشروع فعلى فى خدمة حقوق الإنسان؟

أنا ضدّ وجود وزارة معنية بحقوق الإنسان، فهذه ليست مهمّة الدولة التي من واجبها وضع قوانين والسهر على تطبيقها، ومجال حقوق الإنسان هو من اختصاص المجتمع المدنى والهيئات المعنيّة.

هل يمكن أن نضع ضوابط للمطالبة بالحقوف خاصة أنّ الدولة تواحه

الصعوبات الراهنة؟

من حضور لجان التفكر التابعة لها ولجان صباغة مشاريع القوانين في كلّ الميادين لنبدي رأينا ونقدّم مقترحاتنا قبل وصولها إلى مجلس الوزاراء. نحن لدينا ولاية عامّة، ويمكن أن تحضر منظمات



الحقوقية، كيف تفسّر هذه «الوفرة»؟ وهل مكّنت من مزيد نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها؟

تحديات أمنيّة وأزمة اقتصادية؟

لا يمكن أن نتذرّع مصلحة وطنية أو قومية أو أسباب أمنية ومكافحة الإرهاب أو الفساد للدوس على مبادئ حقوق الإنسان. وكلّ تضييق يجب أن يكون واضحا ومعلّلا والمدّة الصالحة لإزالة السبب الذي أدّى إلى هذا التضيق، مها يحعل محو هذا الحق مستحيلا، وهذا ما يضبطه الدستور والمواثبق

ما هي المسؤوليات الحقيقية الملقاة على عاتق الحركة الحقوقيّة لدعم المؤسسات الرسمية على مواجهة

من جهتنا طالبنا كلّ الوزارت، دون استثناء لتمكيننا المجتمع المدنى حسب اختصاصاتها، وفي هذا يهمّنا

الأستاذ توفيق بودربالة: أنا ضدّ وجود وزارة معنية بحقوق الإنسان،

فهذه ليست مهمّة الدولة التي من واجيها وضع قوانين والسهر على تطبيقها،

الإشارة إلى ضرورة الفصل بين الحقوق والسياسي.

هل يعتقد رئيس الهيئة أنّنا اليوم في

أقول نعم، وألاحظ أنّنا بداية إرساء نظام

ديمقراطي. ولا يجب أن يجعلنا اعتبار أنفسنا في

ظل نظام ديمقراطي نتوقف عن العمل والنضال،

فالدمقراطية مكسب ومجهود متواصل مع

تطوير المجتمع والاهتمام بالحقوق الاقتصادية

ما هي التأثيرات المُباشرة للأوضاع

الإقليمية والدوليّة على التجربة

هُة قاعدة أساسية تتمثل في أنّ الجغرافيا تفرض

على البلد اتجاها أو اتخاذ مواقف أو حتى عدم

الجغرافيا لا تتغرّ لكن المواقف تتغرّ ومصلحة

البلاد مرتبطة بالجوار، خاصة أنّنا إزاء نظام

اقتصادى متشابك وهو معدوم الحدود في المادة

التجارية. والتشابك موجود أيضا في الإنتاج وتوزيع

الخيرات باعتبار الاتفاقيات الثنائية أو القاريّة وهذا

التونسيّة ومسارات الإصلاح؟

ظلُ نظام حکم دیمقراطی؟

يفرض على المسؤولين المحافظة على حريّة القرار الوطنى وعدم ارتهان الأجيال القادمة بالمديوينة

على تقييم ورؤية وأهداف واستشراف. ما هو الشعار الذي تقترح استنادا إلى مقاربة حقوقية؟

أقترح : «علوية القانون وشموليّة الحقوق»، فأعتقد أنَّ الحقوق لا تفاضل فيها، وعلى الدولة واجب احترام الحريات والذات البشرية وكذلك الحقوق الاجتماعية مع إرساء نظام جبائي عادل. وأؤمن، كذلك، أنّ الإدارة المُحترمة للقانون هي الضامن لتطوّر الدولة. ويجب أن تكون «تونس

أو تبعيّة أمنها الوطني وهذا لن يتأتى إلا بوجود مناخ دمقراطى وسلم اجتماعي وحوار لا ينقطع مع كافة مكونات المجتمع المدني. وألاحظ هنا أنّنا لم نستثمر كما يجب في جائزة نوبل للسلام وكان من المفروض أن تنتظم أنشطة

وتظاهرات وطنية ودوليّة لجلب الأنظار مما مكن أن يوفر الكثير من المنافع لتونس.

كلاسيكيا نضع شعارا لكلّ مرحلة بناء

دامًا فوق كلّ اعتبار»، وهذا شعاري الجامع الثاني الذي يمكن أن أقترحه.

- من مواليد 29 سبتمبر 1941

متحصل على الإجازة في الحقوق وشهادة الكفاءة لمهنة المحاماة

باشر مهنة المحاماة يوم 8 ماى 1970 أصبح عضوا بالهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان منذ 1983، حيث كان عضوا مكلّفا

بالمسائل القانونية والسجون شغل خطّة كاتب عام رابطة حقوق الإنسان سنة

شغل خطّة رئيس رابطة حقوق الإنسان من سنة 1994 إلى سنة 2000 - درّس في كليّة العلوم القانونيّة والسياسية والاجتماعيّة من أكتوبر 1990 إلى جوان 2000

كُلّف، في 17 جانفي 2011، برئاسة لجنة تقصى الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة في تونس من 17 ديسمبر 2010

- تمّ تكليفه، في 3 جوان 2015، موجب قرار رئاسي برئاسة الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات

- كان من المحامين المدافعين عن قضايا الحريات، وأوّل قضيّة دافع فيها هي قضية راضية حداد (1973 - 1974) وقضية الاتحاد العام التونسي للشغل سنة

- كان عضوا مؤسسا للمعهد العربي لحقوق الإنسان سنة 1989، وعضوا بمجلس إدارته طيلة فترة ترأسه رابطة حقوق الإنسان

أحداث منتظرة

الرحلة البحرية «ملحمة ابن بطوطة، البدائل» تحل بتونس – قابس

مناسبة انعقاد الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن التغيرات المناخية (كوب22)، المرتقب انعقاده في الفترة ما بين 7 و 18 نوفمبر 2016، عدينة مراكش بالمغرب، يستعد مجموعة من النشطاء والمهتمين بالمجال البيئي والايكولوجي، إلى تعزيز هذا الحدث الدولي عبر تنظيم رحلة بحرية اختير لها اسم «ملحمة ابن بطوطة، البدائل».

ومن المقرر أن تجوب الرحلة كلا من اسبانيا وفرنسا وايطاليا وتونس والجزائر والمغرب، قبل أن تحط الرحال مدينة مراكش في تاريخ المؤتمر، وذلك بهدف جعل هذه

الرحلة فرصة مهمة للتعبئة، و خلق الروابط بين الضفتين من أجل العدالة المناخية، كما سيتم طرح مواضيع أخرى مثل الهجرة وتسيير الموارد الطبيعية واستقبال IBN BATTÛTA المهاجرين والسيادة الغذائية

والزراعة الايكولوجية وحماية النظم البيئية والدفاع عن الحقوق البشرية والاجتماعية وإدارة النزاعات والاقتصاد الاجتماعي

هذا ومن المقرر أن تحل الرحلة البحرية بتونس (ميناء بنزرت) بوم 28 أكتوبر 2016، أبن ستعقد ندوة صحفية لتسليط الضوء على الأهداف من هذه الرحلة، ثم ليتنقل النشطاء إلى مدينة قابس للمشاركة في المنتدى التونسي للبيئة والمناخ الذي يمتد من 27 إلى 30 أكتوبر 2016 أبن سبتم عرض وتبادل تحارب مختلف الفاعلين والمهتمين بالمجال البيئي والتجارب الاقتصادية

أحداث منتظرة

لقاء يباعثات المشاريع في الشمال الغربي

تنظم The NextWomanيوم التشبيك للنساء باعثات مشاريع الشمال الغربي وبتونس. ومثل هذا اللقاء فرصة لكي تعرّف لمشاركات بأنفسهن ولتبادل الأفكار والمعارف والتجارب وطرح لأسئلة وللحصول على نصائح من قبل مستثمرين ذوالي خبرة. بنتظم اللقاء يوم 19 أكتوبر، مركز الإرشاد والتوجيه العائلي

antoinet_van_dalen@ /82 451 525 6 (0) +31 كلاتصال:

احتفاء دولى بالتراث التونسي

سوف ينال الاهتمام بحفظ التراث المادى لمدننا وتثمينه مرتبة لشرف مناسبة المؤمّر الدولي المزمع انعقاده بتونس يومي 24 و25 أكتوبر. وهذا المؤمّر هو مبادرة من جمعية صيانة مدينة

ر ينتظم المؤتمر يومي 24 و25 أكتوبر بنزل مدينة القصبة بتونس للاتصال: asmedina.tunis@gnet.tn ،71560896

"الفنون" والتربية على "المواطنة" نحو ابستمية جديدة لأفق مواطني مختلف

*التربية اكتشاف

للطاقات وتطوير

لمعدن ثقافة

ومرجعية الجسد

والفكر وعيا وقيما

وتفتح المجال

للمواطن الصغير

على أن يكبر وهو

يبدع ذاته ويطورها



ـ. سامي النصري. أستاذ مساعد بالمعهد لعالى للمسرح والموسيقى بالكاف

قديما كان للمسرح دوره في اليونان تربية للإنسان الأثيني على الاقتراب من انساق المدينة وقراءات حكامها لشؤون الحياة وقوانين الاعتراف بالمواطنة وكانت الاحتفالات مجمعا وإطارا للقاء بين مواطنين ينشدون طلب الحكمة والسبيل إلى السلوك القويم. وقد أشار «أرسطو» في كتابه «فن الشعر» إلى أن المسرح بساهم في تربية المواطنين على الخير سلوكا والجمال إحساسا وذوقا، وكان بذلك لليونان السبق في الاعتراف بالجمالية كمفهوم تربوي أيضا وكإشارة للعبور إلى المواطنة. وميز «أرسطو» في نفس الكتاب بين الجمالية في الإبداع وبين الجمالية كطريقة ومسلك حياة يربى عليها اليونانيون منذ نعومة أظافرهم فتصقل مواهبهم وينشدون عبرها الحياة المثلى وقيم الحرية والاعتناء بالفنون كمنحى هام للاعتراف بهم كمواطنين.

> عرف البونان إذا منذ البدء ضرورة الفن والاستبطيقا والرابط بن التربية والمواطنة وفن العيش. أبن نحن الآن كمجتمع مرتهن لخطاب الحداثة وما بعدها من فضاء المدينة وقيمها ولماذا ما زلنا «نقدر» خطأ منزلة الفنون في التربية على المواطنة.

> ربما لسنا هنا للغوص في مفاهيم سياسة المدينة والتربية كمجالات تخصص»سياسي» بل سنحاول أن نبين بعض المفاهيم الممكن صياغة تصور حولها انطلاقا من واقع المجتمع التونسي وتجاربه خاصة لكي نكوّن مدخلا ممكنا لحضور وتطوير الفنون في علاقة منظومات «الإصلاح» العامة للنشء.

> التربية لا تعنى تطبيق نسق ما أو نظام ما على عقليات وأبدان الأطفال والشباب بل إن الفنون تعلمنا أن التربية اكتشاف للطاقات وتطوير لمعدن ثقافة ومرجعية الجسد والفكر وعيا وقيما وتفتح المجال للمواطن الصغير على أن يكبر وهو يبدع ذاته ويطورها ملامسة لمبادئ مكن أن يجدها عبر فعل الإبداع والقيام بتجربة بناء شخصيته، لا أن يكون مجرد آلية تجريب لنسق مواطني خارج عنه أو هو

موضوعه. كما أننا نشير أيضا إلى مفهوم الوعى الذي هو مادة حقيقية لإنشاء مواطن، حيث عهد الفن وممارسة الفنون للاسترشاد على وجود وعي بالموجودات وبالنظم بحيث يصل الطفل أو الشاب حين ممارسة الفنون إلى التحسس لوعى منفتح على الاختلاف والآخر ونابذ للنرجسية والانغلاق والتطرف لأنه سيتكون لديه وعى بالفضاء الذي يعيش فيه ومميزاته وخصوصيات تجاربه وحدوده أى المكونات الأخرى للفضاء ومن ضمنها العائلة والمدرسة والشارع. فالفن يخلق الوعى بالآخر وحدود الذات أي هو يكشف منزلقات العنف والحد ويجعل مفهوم الذات منبنية على مفهوم الاعتراف الواعى والغير واعى بفضاء الآخر. وهناك دراسات نفسية واجتماعية كتبها خاصة «جون بياجي» العالم والباحث في شؤون التربية تبرز هذه الجوانب وتناقشها علميا ومعرفيا وخاصة في إطار مفهوم اللعب

والتشارك فيه وقيم الوعى بالشخصية ومكوناتها وحدودها. ما نريد أن نفكر فيه إذا هو إمكان القول بالعلاقة المتشابكة والتقاطعية

بين الفنون ومجال التربية على المواطنة رغم تباين فضاء المفاهيم لكل مفردة لكن ثمة رهان غير خطير بل محبذ للربط بينها والمواطنة بناء على منطق مفتوح يحافظ على حرية الممارسة في الفن وإبداعيتها ومجال التربية كانتظام وقدرة على التجاوب والبناء لشخصية المواطن في المدينة.

وانطلاقا من معاينة حضور الفن وتدريسه ونشاطه في الفضاءات التربوية مكن أن نشير إلى الملاحظات أو التساؤلات التالية من حيث ننشد تقديم مقترح الفنون كاسترتيجيا لخلق وتكوين ما أسميناه المبحث التكويني فيها أهمية مسألة التعلمات الاختيارية ومسألة المشروع. وهما تجربتان التكوين أو تقبل المعلومة عند التلميذ خاصة من حبث أن منطق التحرية وقد ركز البرنامج خاصة على منطق مشاركة التلميذ في صياغة المعلومات يتلقاه وليس مجرد كيان مفتوح على الملء والتفريغ.

وقد كان للفنون في هذه التجربة دور من خلال محورة التعلم حول المهارات والقدرات وإعطاء حركية للتلميذ ولعملية التقبل بالتركيز على دور الفنون في إذكاء روح البحث والمشاركة وأيضا في انتقاء ما هو اقرب للتلميذ حتى يستوعبه، وأيضا تم تثبيت دور

مستخرجا من تجارب الفن وخاصة المسرح

لأنه ينبنى على جماعية الأداء والمشاركة وعلى

ديناميكية فعله وإبداعه وأيضا لأنه يحتوى في النهاية على منتوج يقدم وحتى في الرسم حيث هناك تجارب رسم جماعية وليست فردية بالضرورة. ورغم أهمية المقترح حينها إلا انه أيضا انضوى طى النسيان ولم يتم نقاشه قبحية العنف ويدخل مدينة الغد استيطيقيا في المستقبل..

في الفن والمبحث المختبري. فقد انفتحت المدرسة التونسية على الإصلاح التربوى خاصة منذ عقود وقد عاينت على الأقل تجربتين كانت للفنون خاضتهما المدرسة التونسية منذ 2002 خاصة فيمكن أن نشر إلى أن مفهوم التعلم ليس غاية في حد ذاته بل كان نوعا من الآلية لفهم أبحديات في تلك السنوات كان البحث عن الإصلاح انطلاقا من السؤال البيداغوجي وأن يكون محور عملية التعلم لا مجرد وعاء لها أي ارتباط المفهوم وأهميته في مجال المواطنة إذ أن التلميذ مواطن له الحق في فهم واستيعاب ما

الفنون لأنها مجالات مفتوحة على التعبير والرقى ملكات الذات. غير أن التجربة ظلت منحسرة ولم تتطور وبقت شكلية أي خدمت الظاهر ولم تتطور عبر برامج مدروسة ودقيقة. أما التجربة الثانية والتي كانت أيضا جزءا من عملية الإصلاح حينها مسألة «المشروع» أي ارتباط التلميذ بمشروع ما في القسم وحتى بالنسبة للمدرسة ككل وقد كانت التجربة أيضا منصبة على خلق وتكوين تلميذ قادر على إبداع أفكار جديدة تواكب الراهن وتذهب للمستقبل وتجدد في طرق طرح المعلومة وتقبلها والمساهمة في صياغة مشروع «المؤسسة» عبر تقديم عمل جماعي فيه جهد الجميع ومشاركتهم، كل عبر ما يقدر عليه أو انطلاقا من مهمة تحدد في مسار الإنشاء. وتجربة «مشروع» المدرسة أو القسم كان أيضا

كمحصلة لجهد وعمل مجموعة كاملة. ونجد أن المسرح يساهم عبر مشاريعه في التقريب بين المتدخلين وتمرير مقترحاتهم بينهم وتبنى مقترح ورأى الآخر بالضرورة لإنجاح مقترح الذات خاصة فيما يتعلق بأن الجمهور أو المتقبل أساسي في الإنشاء. وهذه مسألة هامة وأساسية في المسرح والحقيقة في الفنون عامة وخاصة المسرح والموسيقي والسينما والرقص أو تقييمه فعلا وطرحه كممكن لتقديم إصلاح تربوي يفتح المجال لتصور جديد للمواطنة يبدأ من فضائية المدرسة والمحيط وينتهى في فضائية المدينة. لذلك نقرأ حيدا فعل التعويل على الفنون كمساحات ضوئية هامة وبها يضيء مصباح ديوجين أفق حياتنا الراهنة وربما ينقذ مواطني الغد من

تأصيل للعيش المشترك وقيم المواطنة لأستاذان: الأمجد جملى وعلى عطى

تدريس الفلسفة للأطفال

يستمد هذا المقال أسسه النظرية وأهم الأفكار الواردة فيه من عمل* تم إعداده وتقديمه في إطار «هيئة بحث» ساهمنا فيها إلى جانب ثلة من أساتذة الفلسفة بجهة بنعروس تحت إشراف السيدة هدى الكافي متفقدة المادة. وقد اهتممنا خلال بحوثنا تلك بتقديم تصور منهجى للإصلاح التربوي. لا من زاوية قطاعية فحسب ولكن من زاوية مساهمة تدريس الفلسفة الممكن في الإصلاح بشكل عام.

و تصب جملة البحوث المنجزة في إبراز مكانة الفلسفة في إحداث النقلة المرجوة من الإصلاح في سياق يطرح عديد المشاكل في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية في جميع المستويات. ويعيش ضغطا إقليميا ودوليا وسط تنوع قيمى وصل حد التصادم بنن أنظمة تبريرية متصارعة سمح لها هامش

الحربة ب»اقتحام» الفضاء العمومي دفعة واحدة. وتجد مشكلات المجتمع التونسى الأخيرة المتعلقة بالتعايش السلمى وتفادي العنف والتأسيس لقيم المواطنة الديمقراطية والتعاون ما يساعد على فهمها في أعمال كبار الفلاسفة الذين اختار الكثيرون منهم جعل المدرسة مدارا لإصلاح المجتمع وحمله على «تعديل سلوكه إراديا» وعلى إعادة التفكر في قيمه ومهارساته.

ويلتقي كل من «ماثيو ليبمان» و»امارتيا صن» مثلا علم اعتبار أن المدرسة هي الفضاء الأنسب للتربية على قيم المساواة والديمقراطية والتشبع بالقيم الجمهورية. وأن تدريس الفلسفة للأطفال في المدارس بوسعه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق ذلك.

فكيف ذلك وكيف ننظر للتعليم بشكل عام؟ هل يتعلق الأمر بتوريث أو تمرير معارف تقليدية متحررة من السياقات الاجتماعية والثقافية أم يكون من الأفضل أن يتخلل هذه المعارف نقاش ومداولات بشأن قيمها ومعاييرها وأن تتضمن كذلك مساءلة هذه القيم وهذه

أطفالنا وتلاميذنا في أمكنة أخرى غير مدارسهم ومعاهدهم، وليس حضورهم هناك

غير إقامة جسديّة لا غير، بينما عقولهم تنبت وتربّى في أمكنة أخرى هي أشبه بالجحيم

ليس ثمّة من صيحة فزع نطلقها الآن كالتي ردّدها جبران خليل جبران بالقول: "إذا

غنيت للجائع سمعك معدته"، فهو لن يهتم اطلاقا ما هو ثقافي بعد أن تحوّلت

الضرورة الحياتية إلى شغله الشاغل، ما جعل منه محض كائن بيولوجيّ تحرّكه الرّغبة

في البقاء على قيد الوجود، إنّه بالتأكيد سيجد نفسه غريبا عمّا هو فنّى، وإن تمّ أسره

من باب ترويض الحيوان الآدمي فيه وإدخاله القصر المدنيّ، ما يجعله إنسانا فاعلا في

مُّة راهن جنائزيّ لا ريب فيه، يجد منبته في تربة ما بعد مسار ثوريّ تآكل، ولأنّنا

إزاء مقام يهدف إلى تفكيك السّائد من فلوات الانحطاط الإنساني، سنشير الآن بشكل

واضح إلى أنّ مقالنا بتنزّل في حقول تقويض صنم الوهم الذي يروِّجه بعض السياسين

والمسرحيين، والقائل بضرورة الدور المهمّ الذي تضطلع به المدارس بغية ثورة ثقافيّة

تعيد إلى اللاانسانيّ انسانيته. منبع تقويضنا لذلك منبته مسارين: الأوّل يعود إلى

مدارس في أمكنة نائية، أطفال ينتحرون، جحيم من الفقر، بنايات خربة، فلوات

تفصل المدرّسن عن أمكنة عملهم، كائنات متوحّشة في الأحراش وتحمل طبور

الكاتيوشا تتربّص بلحوم أولئك الأطفال وهم يعبرون التلال والشعاب إلى مدارسهم،

وفي المقابل هُنَّة مدارس أخرى بديلة تشهد إقبال المئات، هي تلك التي تلقَّن الخرافة

باسم الله الإسلامي، وأخرى أيضا خاصة، لا يطال دخولها إلا من أنجاه الفقر، وفي

خضمٌ هذا الالتباس يعتقد أصحاب الألقاب الكبرى من وزاريين أنَّهم بصدد البحث

عن حلول لإصلاح التعليم وإلى غير ذلك من العلب المصطلحيّة الجاهزة، بينما هم في

لقد نشأت مغالطة جهنّمية في مدارسنا ومعاهدنا طيلة السنوات الفارطة، سيّما تلك

التي ادّعت انفتاحها على الفعل الثقافيّ ومنها فتح نوادي المسرح، ولعلّ من الأسباب

الداعية إلى ذلك هو الادعاء القائل بضرورة كنس الفكر الطائفيّ ومواجهته: نعم إنّ

ذلك صائب في مرماه ولكنّه يظلّ نسبيًا، وتلك هي المشكلة الكبرى، إذ الفعل الثقافيّ

حقيقة الأمر بينون مستقبل تلك الأجبال عبر سياسة المشي إلى الوراء.

حدود الكائن والراهن من خلال صورته، والثاني وهم مغالطة تشغيله وتجاوزه.

المجتمع، فهو حتما سيظلّ فريسة سهلة أمام كلّ قوّة تشدّه إلى الوراء.

المعايير عن تماسكها وصلاحيتها؟ كيف يمكن أن ننمّى لدى التلميذ تفكيرا نقديًا وصارما على أن يكون في نفس الوقت مفتوحا على التنوع والاختلاف؟ تنطلق وجهة النظر التي نسعى إلى تقديمها من اعتبار

> التربية رهانا على تأصيل ممارسة المداولات والنقاش والمشاركة في الجدل العمومي. فحتى يصبح الطفل مواطنا فعليا، فإنه من الضروري أن يتكوّن ويتعلّم بطريقة مناسبة تجعله قادرا على الانخراط والمشاركة والقيام باختيارات معقولة وهذا ما يؤكد عليه «امارتيا صن». و نفس هذا المسار التحرري نلمسه لدى ‹‹ليبمان›› حيث يسعى في كلّ أعماله الموجهة للأطفال إلى ‹›تطوير›› صرامة التفكير مع تحفيز المشاركين على الوعي برهانات العيش ضمن

فمثلما أنّه من الضروري للتربية على المواطنة من تعلّم التاريخ ومعرفة المؤسسات، فإنّه من الضروري كذلك أن نخصّص الوقت الكافي ضمن الزمن المدرسي ‹›لممارسة التفكير›› أي خلق فضاء المواطنة.

وبهذا المعنى تطرح التربية الديمقراطية مقاربة جيدة. حيث يكون مسار المتعلم مسار متعدد الأبعاد. فالمتعلم يس تلميذا فحسب بل مشروع مواطن يشارك في الحياة الجماعية وهو ما يستوجب تخصيص الوقت والفضاءات المناسبة لذلك. ضمن هذا المسار يتحول الفصل إلى «هيئة ىحث» تؤدى وظيفة مضاعفة: فهي تشكّل أولا «علية أدوات مشتركة». وهي تنمّى -ثانياً- البحث الصارم عن

معقولية تنسّبها أحكام تراعي السياق. وترتكز «هيئة البحث» على الحوار الذي يأخذ شكل معقولية جماعية. إذ تساهم كل حجة يقدمها أحد المشاركين في تقدم البحث. وهو ما يمكن من تجاوز

الآخر والتمحور فقط حول إرادة تنافسية وفردانية. فما مِيّز إذن هذه الطريقة هو مرونتها الكافية لتمكين الجماعة (كافة التلاميذ بوصفهم كذلك مشاريع المواطنين) من التقدّم باتجاه هدف مشترك متناسب مع أعمار الأطفال و قدراتهم دون أن تقف عائقا أمام التوجهات العرفانية

وجدير بالتنويه، أنه ثمة منهجية يجب إتباعها من أجل إنشاء ‹‹هيئة بحث فلسفى›› وثمة من الباحثين التربويين والفلاسفة من يضبط مراحل وضوابط شكلية وتحديد زمني لكل حصة عمل للقسم في شكل ‹›هيئة بحث فلسفي››أو حصة» حوارات ذات توجه فلسفي». وهي كلها مهارسات جديدة تعود إلى المهارات الدنيا للتفكر الفلسفي والمتمثلة في الاشكلة والمفهمة والحجاج لتجعل منها قاعدة لإقامة حوارات بين التلاميذ بشأن قضايا تشغلهم. وتعلمهم كيف مكنهم التعاون فما بينهم لحلها بالاعتماد على ما يقدمه

وقد أثبتت عديد التجارب المقارنة. أن هذه الممارسات الفلسفية الجديدة يستدعى لدى الأطفال العديد من

أ ـ الإصلاح الذاتي: ويتمثل في ضع كل عنصر من المشاركين أقواله موضع مساءلة والقبول بالبناء انطلاقا من أقوال الآخرين وهو ما يجعل للخطأ قيمة ابستمولوجية وايتيقية مّكن من تجاوز العنف.

مع الآخر ضمن هذا التوجه مصدرا لفرص جديدة مَكّننا النقاشات المنقطعة والتفكير الفردي المتحرّر من هاجس من تغذية اختياراتنا بتجارب الآخرين. وممارسة الحرية بشكل فعلى، وهو ما توفره هيئات البحث من خلال مناخ الحرية و الإصغاء المتبادل ما ينشئ فضاء مكّن كلّ عضو

> وفي هذا السياق يتمّ النظر إلى المدرسة على أنّها فضاء للتربية والاندماج الاجتماعي الذي يهدف إلى جعل الأطفال فاعلين في تجربتهم التعلّمية.

> كل واحد منهم من إضافة.

ب ـ الانفتاح على التعددية والمثاقفة: حيث تعتبر العلاقة

من الحصول على الكلمة وعرض الحجج في كنف الاحترام ج ـ استبعاد العنف: مَكِّن هيئات البحث من تجاوز العنف والانتقال من المواجهة الفيزيولوجية إلى مواجهة الحجج من خلال الحوار. فالحوار هو الفضاء الضروري لدعم

المساواة. وهنا يبرز جانب أساسي من جوانب هذا التمشي حيث يتم تعلّم القيم من خلال النقاش، أي ترسيخ القيم الديمقراطية من خلال ممارستها. في خاتمة هذا المقال نؤكد على أن المقصود بالفلسفة هنا هو فقط تلك التمشيات الدنيا التي تحكن الطفل من التساؤل وتنمى فيه الرغبة في البحث عن حجج منطقية لتبرير اختياراته بحرية في سياق الجدل مع غيره من الأطفال

والتعاون معهم على حل ما يواجههم من مشكلات. وذلك تههيدا ليكون أطفال المدارس مواطنون فاعلون قادرون على تبرير اختياراتهم وتحمل مسؤولياتها ومنفتحون على الاختلاف ومتحررين في الآن نفسه من سجون الجماعاتية والفئوية ومن أوهام الفردانية. ونحن مدركون شديد الإدراك صعوبة هذه المهام. إلا

أننا ندرك كذلك أن إصلاحا لا يغامر بجرعة من الفلسفة للأطفال لن يكون إصلاحا جديا في جعل المدرسة فضاء للعلم والمعرفة ولتكريس قيم المواطنة الديمقراطية. ولكل هذه الأسباب نقول نعم لتدريس الفلسفة للأطفال. نعتمد أساسا على مقال «المواطنة الديمقراطية والتداول كمسارات

تحررية لدى "ماثيو ليبمان" و"أمارتيا صن" لازابيل ياسبرس

أطـــفال تحت المقصلة ومدارس كتدرائيات عن سياسات الرّاهن المسرحي

قلم حاتم التليلي محمودي باحث

.. الأصوليّة، وهي أصوليّة من الممكن أن نصطلح عليها بعبارة المفكّر العربيّ أدونيس "بالاستحداث السلفيّ"، ذلك أنّها تواجه الخرافة بنقيضها، فلا تخرج عن معادلة التصادم، وبالتالي لا جدوى منها إذا كان المطمح متمثِّلا في نتيجة مفادها مولد جينات ثقافيّة قد تفصح بوجود كوادر مستقبليّة تحتاجها البلاد. في المقابل، ومن باب التهكّم الذي نوجّهه مثل رماح إلى أكاذيب البورجوازي الصغير:

ثمّ تأثير وانعكاس رهيب ومخيف على وسطنا التعليميّ.

عن آلياته وكيفيات اشتغاله على الصعيد الثقافي ما يحمله من إيديولوجيات وأفكار، أما الثانية فتتعلق ها هو مضاد للأولى سيّما حيث اشتغاله وحضوره الفنّي وخاصّة وعبر طرق مختلفة كالإعلام وغيره.

شراك كلّ الدجّالين والمهدويين، أمّا الثانية فقد اشتغلت بروح بافلوفيّة ضدّ الأولى، فكانت مضادديّة لا أكثر، وبعيدة عن الجمهور الشبابي والتلمذيّ إذ اقتصرت على الحانب النخبويّ فحسب، كما إنّها لم تعرّج على الحانب الاحتماعي ومسألة التنميّة ومحاولة ايجاد حلول لأولئك الذي رحتهم أيّام الفقر والتهميش، فما كان إلا أمر نعكس على معاهدنا ومدارسنا التي تحوّلت إلى ما يشبه طقسا جنائزيًا من خلاله رأبنا تصادما بن الثقافتين لا بيش إلا بقحط ثقافي.

في صورته البافلوفيّة لا يمكن أن يتعدّى كونه محض سلاح، ومن ثمّة تنشأ ثقافة

إنّنا لم نشهد ذعرا إزاء الارهاب وخوفا منه من قبل الفقراء والمهمّشين رغّم كونهم أكثر ضحاباه، كما إنّنا لم نلمس ذلك مع كبار البورجوازيّة سيّما وأنّهم هم من بهندسوا خفاياه: أليسوا محض خدم وحاشية لتلك الكولونياليّة التي تقدّم نفسها ضحيّة الوحش الدموى كي تبرّر غزوها لنا؟ إنّ أكثر الذين أطلقوا صيحة الفزع والرعب هم أولئك البورجوازيون الصغار، إذ لا همّ لهم غير مكاسب حداثيّة تبيح لهم نمطا معيّنا من العيش، وهؤلاء منهم الآن من يأخذ على عاتقه مسألة المشهد الثقافي والتعليميّ، ويا لوطأة هذا السخف، إنّ فنّهم ومسرحهم محض انعكاس لطبقتهم الاجتماعية لا منحازا إلى تلك الشرائح التي ينحدر منها الفقراء من أطفال المدارس وتلاميذ المعاهد. سيطلّ علينا من باب المزايدة أحد رجالات المسرح، ورمّا مدرّس أيضا، ليستعرض علينا تجربة البرازيلي "أوغيستو بوال" حول مسرح المقهورين ويدّعي أنّ سلطة الاشراف المتمثّلة في وزارة التربيّة لا مكن أن تتّخذ تجربة كهذه خاصّة في تلك الأصقاع من لمناطق المهمَّشة، وقد يطل علينا اخر من باب التحدِّث عن الإدماج، وهنا فقط علينا الحذر، إذ ثُمّة أكثر من ثقافة نشهدها في مدارسنا ومعاهدنا، الأولى كما ذكرنا سلفا هي ثقافة الخرافة والقتل، أمّا الثانية فهي التي تدّعي انتسابها إلى الحداثة فتحوّلت إلى محض سلاح تواجه الأولى، فما كان إلا تهافت فنَّى لا جدوى ولا نفع له إزاء اشتغاله في مدارسنا، بل وعلى العكس فهو الآن يبشّر مولد حقبة من الخراب المعرفيّ قد نشهد تجلّياتها مستقبليًا. سوف لن نقدّم حلولا بقدر ما سنحاول تفكيك كلّ من الثقافتين، إذ كان لهما أوّل الأمر وجود على السطح السياسي والاجتماعي والاقتصادي

إنّ مسألة الادماج لا مكن كما أشرنا أن تتنزل إلا من خلال زاويتين، الأولى تبحث

المسرحي. نقصد بهذا الأمر أنّنا نشير إلى رصد واقعنا الاجتماعي والسياسي والأمنيّ بما يحمله من تحوّلات خطرة ومفزعة، حيث ترعرعت داخل كباننا الاجتماعي ثقافة الموت التي تبشّر بالماضي وتحاول إعادته بالقوة، وهي ثقافة أصوليّة ودوغمائية وجدت في الدين وسيلتها الشرعية فصارت تستقطب الجماهير محاولة إدماجها في حقولها الفكرية، وفي المقابل ظلت ثقافة حداثية تحاول التصدى لتلك الثقافة من حهة، ومن حهة ثانية تحاول التأسيس لمحتمع حداثي بخلو من التعصب والقتل والإرهاب، وهي الأخرى تحاول جاهدة إدماج شرائح عديدة من المجتمع في صفّها اشتغلت الأولى في الشوارع والمساجد وفي جلّ الفضاءات، ومن ثمّة انتقلت في شكل وضات ليصل بها الامر إلى المدارس والمعاهد، لقد تمكنت من ادماج عدد مهول من الشباب التلمذيّ، كما نجحت في تدجين المئات من عقول الأطفال، واستقطاب البعض منهم، ذلك أنّها كانت تعرف أنّ الفقراء والمهمّشن والنائسن هم فريسة سهلة في

قطاع التعليم العالى الخاص بين واقع الشركة الخاصة ومنطق المؤسسة التعليمية والبحثية

عِثِّل التعليم العالى الخاص حاليا في تونس حلاً للعديد من الوضعيات الصعبة التي تساهم في تكوينها سياسة التوجيه القائمة على الانتقائية بواسطة المعدلات ومحدودية طاقة استيعاب الجامعات العمومية. ويجد العديد من الأولياء القادرين ماليا على تسجيل أبنائهم في المؤسسات الخاصة حلا أفضل من هجرة أبنائهم وخاصة بناتهم للدراسة في مؤسسات خاصة أو عمومية خارج الوطن. وقد أصبحت الدراسة داخل المؤسسات الخاصة في تونس قبلة بعض الأجانب وبعتقد المتفائلون بهذا المسار أن بلادنا ستتحوّل قريبا إلى قطب للسياحة الدراسية.

إن مؤسسات التعليم العالى الخاص في ازدياد مطرد إذ قفز عددها حسب إحصائبات وزارة التعليم العالى والبحث العلمي من 63 مؤسسة سنة 2011-2010 إلى 99مؤسسة سنة 2015-2014. وقد تضاعف عدد الطلبة المسجلين فيها من 15045 طالب سنة -2010 2011 إلى 30334 طالب سنة 2015-2014. ومثل عدد الطلبة المسجلين بالمؤسسات الخاصة عشرة بالمائة من محموع طلبة التعليم العالى العمومي. أمًا الاختصاصات التي تحتكر مجالات الدراسة في التعليم الخاص من حيث عدد الطلبة المسجلين فيها فهى الأعمال التجارية والإدارة والصحة وعلوم الاعلاميّة والملتيميديا.

المؤسسات الخاصة والتمويل العمومي؟

لا يُفَسِّر التطور السريع لعدد المؤسسات الخاصة بتراجع مستوى التعليم العمومي فحسب وإنما يفسّره أيضا اختيار سياسي استراتيجي تؤكّد وجوده المنح والتشجيعات التي يحضى بها باعثو هذه المؤسسات من المال العام وفق ما ينص عليه القانون المنظّم لقطاع التعليم الخاص بتاريخ 25 جويلية 2000 (عدد 2000-37) والذي تمّ تنقيحه وإكماله بالقانون 2000-59 بتاريخ 4 أوت 2008 ، ومن بن

(1) يحصل كلّ باعث لمؤسسة خاصة على منحة من الدولة في حدود 150 ألف دينار سنة 2000 وقد وقع الترفيع فيها عند تنقيح القانون لتبلغ نصف



الأطفال التي بعضها أشبه بالمعتقلات.

يعدّ تقديم التعليم الخاص

على أنه حل لأزمة التعليم

العمومي مغالطة كما يعدّ

التمادي في تسويق هذه

للإجهاز على ما تبقى من

تماسك للتعليم العمومي،

هذا المكسب الجمهوري،

القانون المنظم للتعليم

العمومية والخاصة

لذلك يجب أن تكون مراجعة

العالى شاملة للمنظومتين

المغالطة محاولة غير يريئة

(2) تتكفّل الدولة بنسبة من الأجور المدفوعة للمدرسين أو المكونين التونسيين المنتدبين بصفة قارة تناهز الربع، كما تتكفّل الدولة بنسبة في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للمدرسين أو المكوّنين التونسيين المنتدبين بصفة قارة من خمس إلى عشر سنوات. وتمثّل هذه الحوافز استحقاقا قانونيًا للمؤسسات

الخاصة لكن ثمّة إشكال يكمن في عدم فرض الوزارة لشهادات التعليم العمومي. على باعثى المؤسّسات تقديم ضمان بنكي لتوفر القدر الأدنى المنصوص عليه لبعث مؤسسة خاصة. وعلى أساس ذلك فالمشكل الحقيقى يتعلق بعدم تفعيل وزارة التعليم العالى للقوانين الجاري بها العمل، وهو أمر يجعل الواقع منفلتا من المراقبة والمحاسبة لأنّه في صورة غباب التأكد من توفر المبلغ فعليًا بواسطة ضمان بنكيّ مثلا يمكن أن يقتصر صاحب المشروع على المنحة المسندة من الدولة ليبعث مؤسسته. وما يرجّح هذا الاحتمال أنّ عددا هامًا من المؤسسات الخاصّة قد انتصب في فضاءات لا تلبق بالتدريس من حيث السعة والتهيئة وعدد الموظّفين والمدرسين والعملة المنتدبين وكأننا إزاء نسخة من نفس المشهد الذى تعرفه الساحة الاجتماعية في بعث رياض

العام ومن خدمات المؤسسات العامّة.

2) تشغّل المؤسسات الخاصّة مدرّسي التعليم العمومي ولا تفي بتعهداتها لتشغيل العدد الذي ينص عليه القانون وفي هذا إخلال مسؤوليتما المجتمعية. لقد تمّ تقديم مشروع بعث المؤسسات الخاصة على أنه دفع للخواص لكي يوفّروا مواطن شغل قارة عبر انتداب مدرسين باحثين وعملة وموظفين وإذا بها ، على صعيد الواقع، تعيش على هامش المؤسسات العمومية فكثير من المدرسين يأتونها من القطاع العمومي ويشتغلون فيها بنظام الساعات الإضافية وغالبا ما يكون ثمّة تضخّم في عدد الساعات، وهذه مسؤولية مشتركة بن أجهزة المراقبة والمدرسين المعنيين. هذا فضلا عن أنّ المؤسسات الخاصة تشغّل المتقاعدين من الوظيفة العموميّة نظام العقود وهم بذلك بقطعون الطريق أمام الشباب العاطل عن العمل أمّا الطلبة الباحثين الذين تشغلهم وقتيا فإنها تفعل ذلك دون ضمانات شغلية أو تكوين بيداغوجي وبكلفة زهيدة يتحكم

فيها المنطق الربحيّ. 3) لا تتوفر أغلب المؤسسات الخاصة على جميع المستلزمات المادية من مخاير وتجهيزات ومكتبات مختصة وعامّة ويعانى طلبتها من التهميش في التربصات كما لا تتوفر على الحد الأدنى من الخدمات

الجامعية مثل المبيت والسكن. ومعلوم أن هذه المؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية: تكامل أم تضارب؟ تمثل ظاهرة المؤسسات الحامعية الخاصة التر

قلم الأستاذ محسن الخوني

.. تتطور بنسق سريع امتدادا لنفس الظاهرة في التعليم الخاص في المستويين الابتدائي والثانوي. ونلاحظ أن التعليم العالى الخاص المموّل من المجموعة الوطنيّة يشغّل أيضا نسبة لا بأس بما من المدرسين المنتدبين في التعليم العمومي. ويسند شهادات علمية لخريجيه ذات نفس المصداقية التي

وإذا ما نظرنا للعلاقة على مستوى نظري ومبدئي يكون من بديهبات الأمور أن ينشأ تكامل وتنافس نزيه بن القطاعين الخاص والعمومي وتحكيم الثاني على الأوّل. ولا جدال في اعتبار التعليم العمومي مكسبا للجمهوريّة التونسيّة، فهو الممثّل للمصلحا العامّة وفق مّش عادل وقائم على المساواة وقد زوّد الدولة بأغلب الكوادر المهنية والتعليمية منذ تأسست الجامعة العمومية إثر الاستقلال. فالقاعدة هي التعليم العمومي والاستثناء هو التعليم الخاص. ولكن يبدو أن الواقع اليوم متّجه نحو مخالفة هذه القاعدة العامة وذلك في عدة مستويات نذكر

1) تستفيد المؤسسات الخاصة من تشجيعات الدولة ولكنها في المقابل لا تفي بالتزاماتها التي تنص عليها كراس الشروط. ويحصل انطباع عام لدى الملاحظ مفاده أن المؤسسات الخاصّة هي مثابة البنت المدللة لهياكل الإشراف على التعليم العالى، فهي تستفيد من الشراكة مع المؤسسات العموميّة من حيث تأطير الطلبة واستغلال التجهيزات دون مقابل. فهي تعمل من جهة كمؤسسات ربحية للحساب الخاص ومن جهة أخرى تستفيد من العطاء السخى من المال

المؤسسات خالية من نقابات وهيئات مهنيّة للدفاع عن منظوريها لتحسين ظروفهم المهنيّة. وسبب ذلك عدم توفر الشروط نظرا لهشاشة القطاع وفقدانه

لكتلة بشرية قارة. وينعكس هذا الوضع الهش في المؤسسات الخاصة سلبا على اندماج الطلبة في حياة جامعية من المفروض أن تكون ثريّة ومتوازنة، فالجامعة ليست فقط فضاء تعليميا وبحثيًا وإنما هي أيضا فضاء ثقافي وتكويني للطلبة يؤهلهم لحياة مواطنيّة وسياسيّة فاعلة.

4) تقبل العديد من المؤسسات الجامعية الخاصة عددا من الطلبة يفوق طاقة استيعابها وذلك دون التزام منها ما تنص عليه كراس الشروط. وينعكس ذلك سلبا على تكوين الطلبة الذي يقوم أساسا على التربصات والأعمال التطبيقيّة. ولمّا يتلقّى الطلبة تكوينا منقوصا فإن ذلك ينعكس سلبا على مصداقية الشهادات المسندة إليهم.

5) المؤسسة الجامعية الخاصة وفق ما ينص عليه القانون المنظم شركة خفية الاسم وليست مؤسسة تعليميّة بحثية، وهذا ما يرجّح اختزال الشركة علاقتها بالطالب في كونه مجرّد زبون. وتخضع في تسييرها إلى منطق الربح السهل والسريع. وتعطينا الومضات الاشهارية للتسجيل في هذه المؤسسات انطباعا واضحا عن صبغتها التجارية الربحيّة. ويعزز خضوعها إلى منطق السوق الحرّة عجزا عن تكوين طلبة متوازنين وتكتفى بالاستثمار في التعليم كخدمة وذلك بالاكتفاء بتقديم شهادة مقابل مبلغ ماليّ.

وعلى أساس ما سبق فإنّ هذه الشركات التعليمية تتغذّى من أزمة الجامعات العموميّة وتستفيد من التشجيعات والامتيازات المقتطعة من المال العام دون أن تمتاز فعلا عن التعليم العمومي، فالحديث عن أزمة التعليم العالى يجب أن يشمل الحديث عن أزمة المؤسسات الخاصّة.

المؤسسات الجامعية الخاصة ومبدأ

للعدالة ميادين متعددة ومن بينها التعليم. وتتأسس العدالة في التعليم على المساواة التي كرسها التعليم المجاني في المدرسة الجمهوريّة التي امتدت منذ الاستقلال على كامل الخارطة الجغرافيّة للبلاد. وعِثّل انتشار التعليم بالمقابل ورديفته الدروس الخصوصيّة تهديدا لتلك المساواة. وبقدر ما تتعاظم تكلفة التعليم فإنّ العدالة تختلّ، إذ لا يجد محدود الدخل نفسه متساوى الحظوظ مع ميسور الحال. لقد لعب التعليم منذ تأسيس الجمهورية دور المصعد الاجتماعي وكان إلى وقت قريب يعدّل للامساواة الاجتماعية والتفاوت الطبقى ولكن ظاهرة التعليم الربحي الخاضع لمنطق السوق الحرّة. تَمثّل في تصوري علامة قويّة على تراجع الدور التعديلي الذي كانت تلعبه المؤسسة التعليمية العموميّة التي أصبحت في تبعية متعاظمة لقانون السوق اللرالية الفجّة.

وتساهم المؤسسات الخاصة في تبديد مبدإ المساواة الذي قام عليه التعليم العمومي، فالناجحون في

وتوضيح ذلك أنّ طلبة الهندسة المسجّلين في هذه المؤسسات يدرسون في ظروف أقل ضغطا وخالبة من الانتقائية على أساس معدّل البكالوريا أوّلا ثمّ المردود الدراسي للطالب ثانيا. لا يتمّ قبول طلبة الهندسة في مؤسسات التعليم العالى الخاص على خلاف نظرائهم في الجامعات العموميّة في الجذع المشترك التحضيري للدراسات الهندسية بنفس المعدّلات ولا يخضعون عند التوجيه إلى مناظرات مثل طلبة المدارس العمومية التحضيرية للهندسة

الذين يتبعون نظاما تعليميا صارما وقائما

على المناظرات والانتقائية. ويحصل خريجو

المؤسسات الخاصّة على شهادات مصادق عليها

من قبل وزارة الإشراف ولا فرق بن شهاداتهم

وشهادات خريجي التعليم العمومي ويدخلون

في منافسة معهم في القطاع العمومي والخاص

على حدّ سواء. ويكونون أحيانا أوفر حظًا في

امتحان الباكلوريا القادرون على تحمّل تكلفة

التعليم الخاص يسجلون في اختصاصات تكون

مستحيلة عليهم في الجامعات العمومية

نتيجة لضعف نتائجهم وهذا الأمر متأكّد في

اختصاص الهندسة داخل المؤسسات الخاصّة.

تفعيل القوانين وإصلاح التعليم

يقتضى القانون عدد 59 لسنة2008 في فصله الرابع أن لا يقلّ رأس مال المؤسسة عن مليوني دينار لكن أتساءل عمّا إن كانت الوزارة تُلزم المؤسسة فعلا بالاستظهار بضمان بنكي يشهد بأن المبلغ المطلوب مودع فعلا باسم الشركة وأنه صرف فعلا في البنية التحتية للمؤسسة؟ وهذا التساؤل تشرعه ملاحظة وجود مؤسسات خاصة تفتقر إلى الأساسي من البنية التحتية المادية والبشريّة.

ومما يدفع إلى الحيرة أن "مشروع إصلاح منظومة التعليم العالى والبحث العلمى الصادر عن الوزارة " لم يول للتعليم الخاص سوى فقرة قصيرة، ومن دواعي القلق أنّه تمّ توجيه الرأي العام نحو حصر أزمة التعليم العالى في القطاع العمومي. وسواء كان هذا التمشّي مقصودا أو غير مقصود فإن المستفيد الأكبر منه هو التعليم الخاص، إذ يسوّق ذلك في أذهان أغلب التونسيين في صورة أن التعليم الخاص لا يشكو من الأزمة التي يعاني منها التعليم العمومي. ومعلوم أن هذا التصور الخاطئ يترجم بلغة التسويق في تزايد الإقبال على التسجيل في المؤسسات الخاصة ويلعب دورا إشهاريا ودعائيًا لصالح التعليم الخاصّ. وهذا ما تؤكّده الأرقام المذكورة سابقا.

ويقتضى المنطق السليم أن تخضع المؤسسات الخاصة إلى نفس التمشي الإصلاحي للتعليم والبحث العمومين، وأن تنظوى المؤسسات الخاصة إلى رقابة الوزارة بعيدا عن مبدإ "دعه بعمل دعه عرّ". إنها مطالبة بتطبيق القانون والسلطة مطالبة بتفعيل القانون وتشديد المراقبة الإدارية والبيداغوجية على هذه المؤسسات في بعثها وتسييرها. وهي مطالبة أيضا مراجعة التشريعات للقضاء على الثغرات التي تسمح بالتجاوزات لكي تكون المؤسسات الخاصة قاطرة للجودة ونموذجا لمصداقية التكوين. وما نذكره هنا متلائم مع ما ينص عليه الفصل 24 من قانون 2000 :"تهدف هذه المراقبة بالخصوص إلى التأكّد من احترام مقتضيات هذا القانون والتراتيب المتّخذة

لتطبيقه وأحكام كراس الشروط المنصوص عليه بالفصل 3 من هذا القانون"

يوجد في كلّ التشريعات الجيدة سلّم من

العقوبات تكون متطابقة مع حجم التجاوزات. وما تحدر ملاحظته أن القانون الحالي يكاد لا يذكر سوى العقوبة الأقصى ولعل هذا الإجراء التشريعي يؤدّى بكلّ بساطة إلى تعطيل التطبيق. يخوّل الفصل 23 للوزير المكلّف بالتعليم العالى عند مخالفة أحد أحكام القانون أو التراتيب المتّخذة لتطبيقه أن يقرّر سحب الترخيص المنصوص عليه بالفصل الرابع بعد سماع المخالف. وهذه عقوبة قصوى لو طبّقت اليوم بصرامة لأدّت إلى غلق أغلب المؤسسات الخاصة لتجاوزات ذكرنا بعضها سابقا. ولكن الغريب أنّ الفصل السابع من قانون 2000 يقرّ بأنّه "لا يجوز غلق مؤسسة خاصة للتعليم العالى قبل موفّى السنة الجامعيّة، ويجب عند الغلق اعتبار مصلحة الطلبة المسجلين في إتمام

والوزارة على غير علم بذلك ولو افترضنا أيضا

أن الدروس غير المرخّص فيها قد انطلقت في

هذه المؤسسة فإن الوزارة تجد نفسها مجرة

على عدم غلقها اعتبارا "لمصلحة الطلبة"

المدّعاة والحال أن تدريس طلبة في اختصاص لا

تتوفر فيه الموارد البشرية والمادية يعدّ إضرارا

وفي مثل هذا الوضع الذي لا أستبعد وقوعه ما

معنى مصداقية الشهادات؟ وهل تعكس فعلا

لا يجب أن تخفى أزمة التعليم العالى والبحث

العلمى أزمة التعليم الخاص الخاضع للصبغة

الربحية والمستفيد من المال العام. وبعدّ تقديم

التعليم الخاص على أنه حلّ لأزمة التعليم

العمومي مغالطة كما يعدّ التمادي في تسويق

هذه المعالطة محاولة غير بريئة للإجهاز على

ما تبقّى من تماسك للتعليم العمومي، هذا

المكسب الجمهوريّ، لذلك يجب أن تكون

مراجعة القانون المنظم للتعليم العالى شاملة

للمنظومتين العمومية والخاصة، وأن تضع

حدّا للتسيّب الراهن وتضع الأسس السليمة

لمنظومة شاملة ترقى بنفسها وبالمجتمع

معا. وعلى التعليم الخاص أن يخضع لنفس

المنظومة خضوعا تامًا من منطلق أنّه مموّل

من المال العام ويضيف عبئا على دافعي

الضرائب. ويعدّ تواصل الأمر على ما هو عليه

الآن تناقضا مع منطق الأشياء. فإمّا أن يخضع

التعليم الخاص إلى منطق الشركات التجارية

الربحيّة ويتحمّل تبعات ذلك وأولها أن تكون

المؤسسة الخاصة مموّلة ذاتها وهي الضامن

الوحيد للتكوين وللشهادات المسندة، وهذا

الوضع تعيشه جامعات خاصة لها صيت عالمي

وهى تلعب دورها بجدارة تامّة وتتفوق على

الجامعات العموميّة في البحث والتدريس. وإمّا

أن ينضوى تحت إشراف ومراقبة المنظومة

العموميّة ويتحمّل تبعات ذلك وأولها الخضوع

للقوانين المنظمة وللرقابة الإدارية والمالية

والبيداغوجية والعلميّة إلى حين إصلاح

منظومة التعليم العالى والبحث العلمي، هذا

مصلحتهم ومصلحة التعليم في البلاد.

تخوض تونس اليوم غمار إصلاح تربوي يسعى إلى تخليص المنظومة التّربوية من مظاهر الوهن فيجعل المدرسة فضاء تربية فاعلة، فيها من القيم والمعارف وتنمية الملكات، ما دراستهم". وهكذا عكن لـ"مصلحة الطلبة" به تستعد الناشئة إلى الحياة النّشيطة فتُزْرَعُ فيها مقوّمات أن تكون الشفيع للمؤسسة لكي لا تغلق. ولو افترضنا جدلا أنّ مؤسسة ما قبلت في بداية إنّ الإقبال على إصلاح تربوي بهذا التّوجّه يستدعى أدوات السنة الحامعية تسحيل طلبة في اختصاص لم تحصل فيه على تأهيل أو رفض طلبها

معزول عن حقيقة المدرسة

واستراتيجيات في التّنظيم والتّعلّم، ولا مكن إنجاز ذلك إلّا بناء على نتائج نظرة استردادية ترصد مظاهر الضّعف في الإصلاحات السّابقة التي أعاقت تحقيق الأهداف المرسومة. هذا التّشخيص الاستردادي متشعّب ولا مكن الإتيان على كلّ عناصره في مقال وجيز، لذلك سأقصر النّظر في التّكوين من جهة أنّه عنصر رئيسي من عناصر المنظومة التّربوية.

منزلة التكوين

واقعا واستشرافا

كلّ تغافل عن الاهتمام بالتّكوين لا مكن إلّا أن ينعكس سلبيا

على تجسيم الشعارات الإصلاحية فيحوّلها إلى قول أجوف

في المنظومة التّربوية

بقلم محمّد نجيب عبدالمولى متفقّد عامٌ للتّربية

موقع التّحوين وأهمّيته في تحقيق أهداف

ليس خاف على متصوري الاصلاحات التّربوية المتعاقبة دور التّكوين في تجسيم الاختيارات التّربوية، ونقصد بالتّكوين في هذا السّياق، التّكوين السّابق لممارسة المهنة، والتّكوين المستمرّ على امتداد الحياة المهنية لكلّ المربّن والمربّيات، وأيضا تكوين سائر العاملين والعاملات في المنظومة التّربوية.

إنّ الشعار الذي رفع في الإصلاحيْن السّابقيْن:» التّلميذ قطب العمليّة التّربوية» لا مكنه أن يتجسّم إلّا من خلال إعداد جيّد للمربي والمربية حتى يحذقا كيفية ابتكار وضعيات تعلمية تجعل المتعلّم في مركز المسار التّربوي. وكلّ تغافل عن الاهتمام بالتّكوين لا مكن إلّا أن ينعكس سلبيا على تجسيم الشعارات الإصلاحية فيحوّلها إلى قول أجوف معزول عن حقيقة المدرسة. وهذا أمر يصدق على ما مضى وما سيحدث في الإصلاح التربوي

المؤسّسات التّكوينية و الهدر المستمرّ لرصيد

في الإصلاح التّربوي لسنة 1991 بذل جهد لإرساء مسار تكويني للمدرّسين والمدرّسات ما قبل مباشرة المهنة وأنشئت مدارس عليا لتكوين المعلّمين في مناطق عديدة من الجمهورية. تحتضن الحائزين على شهادة البكالوريا وتكوّنهم لمدّة سنتين قبل مباشرة مهنة التّدريس. برامج التّكوين هذه كانت متنوّعة وسعت إلى تكوين المعلّمين والمعلّمات في مجالات عديدة معرفية وبيداغوجيّة وحتّى ديونتولوجيّة. وقد راوح هذا التّمشّى بين النّظري والتّطبيقي وأشرف عليه مختصّون في المجالات المعرفيّة وتربويون في مجال التأطير البيداغوجي.

هذا التّكوين بدأ متعثّرا لقلّة الوسائل وعدم تهيئة الفضاءات وشحّ الاعتمادات المرصودة. مع الزّمن تكوّن رصيد لهذه المعاهد العليا فراكمت تجربة مهمّة ضاعفت من قيمتها: تكوّنت مكتبات داخل هذه المعاهد واكتسب المسّرون خبرة فيها وأصبحت مهمّة أكثر مع مرور الزّمن. عندما كبرت هذه الشحرة وأصبحت داعما مفيدا في مسار التربية حاء القرار السَّاسي، بالغاء المعاهد العليا لتكوين المعلِّمين، وتعويضها معاهد مهن التّربية، وخلّف هذا التّغيير هدرا للمكتبات التي تكوّنت وتخلّيا عن طرائق وبرامج كانت معتمدة وتأكّدت

نجاعتها. وهُجرَتْ بنايات كانت مخصّصة لهذه الأغراض فاحتلّتها هياكل ومنظّمات أخرى.

أغلق ملف المعاهد العليا لتكوين المعلّمين واندثرت هذه المؤسّسات بقرار سياسي؛ وبدأت تجربة معاهد مهن التّربية كخطوة مغايرة على درب التّكوين، فصيغت برامج لمواد جديدة وفتحت مقرّات أخرى لاستقبال وافدين جدد أُجْرَوا مناظرة للالتحاق بهذه المؤسّسات. ورغم عدّة نقائص في هذه التَّجربة، فإنّها كانت مع ذلك تعدّ المدرّسين والمدرّسات للحياة المهنبة، ومّدهم بأدوات نظرية وعملية لخوض غمار الرّبية والتّعليم. لكن بعد سنوات، صدر القرار السّباسي بعدم تكوين المدرّسين والمدرّسات مسبّقا في مدارس مهن التّربية، بعد أن تمّ انتداب الإداريين والعملة لتولّى شأن هذه المؤسّسات. فقد كانت تشتغل بعدد محدود من الموظّفين وبإمكانيات وموارد بسيطة وناقصة في كثير من الأحيان، وعندما نضجت فيها التّجربة وتدعّمت مواردها البشرية والمادية جاء القرار السّياسي ليحوّلها إلى فضاءات خالية إلّا من إدارة ليس لها محتوى عمل

كيف نفسر قبول أصحاب القرار مثل هذا الهدر الذي تتحمّل وزره المجموعة الوطنية؟ لماذا تتّخذ القرارات على هذا النّحو، ولماذا لا نستفيد من تراكمات تجاربنا، بل نرمى بالصَّالح منها ونستنزف طاقات حديدة، فيدل أن ننطلق من نحاح ما أنحز نبحث عن « اختراع العجلة من حديد»؟

قد يكون السّبب في ذلك مستقلًا عن مستلزمات العمل التّربوي، وهو في الغالب راجع إلى إكراهات خارجة عن السّياق التّربوي وخاضعة لضغط الرّأي العام أو المطالب الاجتماعية. لقد صنع الرّأى العام صورة بشعة للمناظرات وتخصيصا مناظرات الانتداب للتّعليم، بات العديد من خرّيجي الجامعات يعتقد أن العائق أمام تشغيلهم هو المناظرة، وكأن حذف مناظرة الكفاءة للتّدريس (الكاباس) سيجعلهم ينتدبون للشّغل مباشرة. لذلك بدا المسؤول السّياسي الذي سيقدم على حذف المناظرة في غمرة الاحتجاجات عليها وعلى ما اكتنف النتائج فيها من تشكيك، وكأنّه قد اقتلع جذور الشّر وفسح المجال لأصحاب الشّهادات العليا لتشتغل. إن تغذية مثل هذه الأوهام وبناء مواقف أصحاب القرار على أساسها لا بخدم بحقّ التّربية لأنّه لا ينبع من تقييم موضوعي للمشاكل الحقيقية فيها، وإمَّا يخدم لمسار السّياسي الشّخصي لصاحب القرار.

إِنَّ الانتداب على أساس المناظرات هو الصَّبغة الدَّعقراطية الحقيقية في العالم، وإذا تسرّب البعض إلى المنظومة الفساد آلياتها أو الغشّ فيها، فالأولى معاقبته واتّخاذ الطّرائق التي تضمن سلامة الاحراءات.

اشتراطات التّكوين في الإصلاح الجديد

ذا كان هذا حال ما أنجز، فإنّنا نأمل أن يجري الإصلاح التّربوي الحالي على أساس تشخيص موضوعي لما حدث والاستنارة النجاح في بعض المسارات التكوينية الماضية او الحالية؛ ورسم خارطة تكوينية تؤطّر المقبل على العمل في المدرسة قبل أن يعمل، وتواكبه بالتعهّد والرّسكلة عندما يشرع في العمل، لكن محتوى تكويني مدروس وغير مَكْرُور،ينأى عن الارتجال الحاصل البوم في عدّة محطّات تكوينية، ويتوافق تماما مع حاجيات المربّي التحقيقية أينما كان موقعه في المدرسة حتّى يُعدُّ الأجيال بحقّ إلى الحياة والمواطنة.

الجمعيات التونسية معفاة من الأداء على القيمة المضافة إذا كانت

أنشطتها ذات صبغة خيرية وذلك بغض النظر عن صيغة الجمعية

وأهدافها وتبقى العمليات الأخرى التي تنجزها خاضعة للأداء المذكور.

كما أن الأملاك والأشغال والخدمات والبضائع المسلمة للجمعيات

المحدثة وفقا للتشريع الجارى به العمل والممولة أو المسلمة في إطار

هبة في نطاق التعاون الدولي. ومنح هذا

النظام بالنسبة إلى الشراءات المحلية على

أساس شهادة إعفاء تسلم في الغرض من

قبل مكتب مراقبة الأداءات المختص شريطة

الاستظهار باتفاقية الهبة. كما تقوم مصالح

الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات

والمنشآت العمومية بخصم نسبة من

مبلغ الأداء على القيمة المضافة الموظف

على المبالغ التي تساوى أو تفوق 1000

دينار ما في ذلك الأداء على القيمة المضافة

المدفوع بعنوان إقتناءاتها لدى الجمعيات

من سلع ومعدات وتجهيزات وخدمات.

وأخيرا لا تخضع الجمعيات بأي امتياز جبائي

بعنوان المعاليم الديوانية إلا في حالات

توريد مواد ثقافية أو رياضية أو معدة

للتنشيط الاجتماعي والتربوي من قبل فقط

الحوكمة في قطاع التربية والتعليم في تونس تشخيص الراهن ومداخل الإصلاح

حهة أخرى أصدرت الوزارة في البداية الكتاب الأبيض والذي هو عثاية التوجهات العامة للإصلاح المنبثقة عن أعمال اللجان وفي مرحلة ثانية

مختص في الحوكمة والسياسات التربو

يعتبر مصطلح «الحوكمة» واحدا من المصطلحات لا فقط الأكثر انتشارا وتداولا

بل أيضا الأكثر اجماعا واتفاقا بين كل الفاعلين العمومين والخواص والمجتمع

المدني، سياسيين كانوا أو اقتصاديين أو اجتماعيين فلا نكاد نجد قطاعا لا يسعى

ولعل هذا الانتشار والإجماع، في نفس الوقت، حول مفهوم الحوكمة يدعونا إلى

في البداية، وبالبحث في مفهوم الحوكمة نلاحظ أن هناك اختلاف بين المختصين

ويمكن القول اجمالا أن هناك 3 مقاربات كبرى في مجال الحوكمة:

1 - مقاربة المؤسسات المالية الدولية أو ما يعرف بالمقاربة التقنية والتي

2 - مقاربة الاتحاد الأوروبي أو ما يعرف بالمقاربة السياسية والتي تركز

أكثر على البعد السياسي والديمقراطي في علمية التسيير من خلال الأهتمام

3 - مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو ما يعرف بالمقاربة التأليفية

والتي تسعى الي المزاوجة بين العناصر التقنية والعناصر السياسية للحوكمة.

بالبحث في بدايات علاقة الحوكمة بقطاع التربية والتعليم يتبين لنا أن

محاولات إدماج هذه الطريقة التسيرية العصرية انطلقت قبل الثورة، ولئن

لم تكن هذه المزاوجة بينها (أي بن الحوكمة وقطاع التربية) في اطار برنامج

خاص بل كانت من الوزارات النموذجية في اطار برنامج اصلاح الميزانية

العمومية التابع لوزارة المالية والمعروف بـ «برنامج التصرف في الميزانية

وتمثل الحوكمة واحدة من ركائز هذا البرنامج وهو ما يمكن الاطلاع عليه

مجرد قراءة الشعار المصمم له هو «حوكمة- شفافية - قدرة على الآداء».

لكن وبالرغم من أهمية هذا البرنامج في عملية إصلاح وحوكمة قطاع

تركيز البرنامج على البعد التقني وعدم الاهتمام والعمل على البعد

ضعف الإرادة والالتزام السياسي الحقيقي حيث أن هذا البرنامج يندرج

في سياق «الإصلاحات» التي سوّق لها النظام السابق والتي لم تتجاوز البعد

وبالرغم من أن هذا البرنامج انطلق منذ سنة 2004 إلا أننا لا نلمس أثرا

حقيقيا له إلى غاية قيام الثورة التونسية التي مثلت فرصة حقيقية للانطلاق

في عملية إصلاح عميقة لمنظومة التربية والتعليم كان للحوكمة مساحة

كبيرة من جملة مجالات الإصلاح واهتمام كبير من طرف كل الفاعلين

ولا يمكن في هذا المساحة الصغيرة الغوص في كل التفاصيل المتعلقة بمسار

الإصلاح التربوي ومكانة الحوكمة في هذا المسار إلا أن انه من الضروري

في البداية، من الضروري الإشارة الى بعض التداخل والضبابية التي تحيط

بالوثائق الخاصة بعملية الإصلاح والتي يمكن حصرها في أعمال ثلاث

لجان فرعية: لجنة قيادة الإصلاح1 والكتاب الأبيض والمخطط الاستراتيجي

اللجنة الثلاثية التي تقود عملية الإصلاح والتي تتكون من وزارة التربية والاتحاد
 العام التونسي للشغل والمعهد العربي لحقوق الإنسان ممثل لشبكة عهد.

التطرق الى أهم المراحل الكبرى والتمفصلات الرئيسية في هذا المسار.

الشكلي والأهداف التسويقية لدى الشركاء والمانحين الدوليين.

التربية والتعليم إلا أنه يبقى محدودا لأكثر من سبب، أهم الأسباب:

البرنامج ليس برنامج وزارة التربية بل وزارة المالية.

بقضابا المشاركة والادماج والنزاهة والتملك (appropriation).

تهتم بالحوكمة باعتبارها مقاربة تسيير تهدف إلى النجاعة والمردودية.

فى تحديد دلالات هذه الكلمة باختلاف الفاعلين وطبيعتهم واختصاصاتهم.

البحث عن مفهومه قبل الحديث عن علاقته بالإصلاح التربوي.

المخطط الاستراتيجي الذي هثل الترجمة العملية للتصورات الإصلاحية. وبالرغم من هذه الضبابية التي تتعلق بوثائق الإصلاح إلا أن مضمون بقلم صابر الوحيشر

الإصلاح ومحتوى مختلف الوثائق يخصص مساحة هامة للحوكمة في إصلاح المنظومة التربوية وهو ما يدل في نفس الوقت على الإرادة السياسية الفعلية لاعتماد آليات الحوكمة صلب القطاع وعلى اجماع كل الفاعلين

فمن جهة لا تزال أعمال اللجان الفرعية مستمرة وأشغالها متواصلة ومن

بالرجوع لمضمون الوثائق نجد أن موضوع الحوكمة كان له حضور دائم ومستمر في كل الوثائق ففي البداية تم أفراد الحوكمة والتسيير بمحور خاص من محاور الإصلاح تشرف عليه لجنة فرعية ثلاثية اشتغلت على عدد من

تقييم منظومة التسيير الحاليّة

اللامركزيّة وسبل تعصير الإدارة واستثمار المنظومات الرقميّة تعزيز هياكل التسيير التشاركي

الحوكمة في مجال الموارد البشرية الانتداب مسالكه وآليّاته والتّكوين الأساسي والتكوين المستمرّ واستثمار الموارد البشريّة

وذلك عبر تشخيص الواقع وتقديم توصيات للإصلاح ويلاحظ في هذا الصدد أنه بالرغم من تطور المقاربة عبر إدماج البعد السياسي بالتنصيص على التسيير التشاركي إلا أن القراءة التقنية تبقى غالبة

في تصور مكانة الحوكمة في الإصلاح الإداري والسباسي. من جهة أخرى، نجد مواصلة لهذا الاهتمام صلب الكتاب الأبيض حيث تم التأكيد منذ البداية خلال عملية التشخيص تضاعف معدّل ما تنفقه

المجموعة الوطنيّة سنويا للتلميذ الواحد في المرحلة الابتدائية حوالي 5 في العشرين سنة الأخيرة دون أن «يقابله أيّ تحسّن يذكر على مستوى نتائج المنظومة التربويّة وهو... ما يكشف دون أيّ لبس خللا في حوكمة المنظومة التربويّة انجر عنه هدر كبير للموارد المخصّصة لهذه المنظومة».

كما أن الكتاب الأبيض في القسم الرابع منه والمتعلق ببرنامج الإصلاح ومشاريعه قد أعطى مكانة هامة حيث تم تخصيص هدف استراتيجي كامل لها وهو الهدف الاستراتيجي التاسع والذي يقوم على 4 عناوين كبرى هي: تطوير المهام والوظائف على المستوى المركزي تطوير المهام والوظائف على المستوى الجهوي

تأهيل إدارة وتسيير المؤسسات التربوية

إرساء منظومة وطنية لتقييم الأداء العام للمنظومة التربوية

تشمل كل منها عددا من المحاور الفرعية وتتضمن عددا من الإجراءات

فمثلا نجد أن العنوان المتعلق بتأهيل إدارة وتسيير المؤسسات التربوية يتضمن عددا من المحاور الفرعية منها المحور الرابع المتعلق بتطوير علاقة المؤسسة محيطها ودعم الشراكة مع المجتمع المدني والذي يشمل عددا من الإجراءات العملية نذكر منها:

الحث على عقد شراكات مع النسيج الجمعياتيّ ومكونات المجتمع المدنيّ والمؤسّسات الاقتصاديّة بتنظيم أيّام مفتوحة والتعريف بفرص ومجالات

تنظيم لقاءات دوريّة مع أولياء التلاميذ.

الحثُ على عقد علاقات توأمة من خلال إبرام اتفاقيّات توأمة داخليّة يمكن القول من خلال قراءة القسم المتعلق بالحوكمة شكلا ومنهجا

ومضمونا أن الكتاب الأبيض يخبرنا بالإرادة الفعلية والقيادة السياسية والإدارة التربوية لإدماج مبادئ وآليات الحوكمة في عملية الإصلاح ويظهر ذلك خاصة من ضبط الإجراءات العملية وتحديد جدول زمنى للتنفيذ مع تخصيص الموارد الضرورية لذلك. إلا أن هذه الإرادة تتأثر بالضغط الزمني والإجرائي من ناحية وبالمحاذير السياسية وضعف الكفاءات الإدارية في المجال من ناحية أخرى.

وتعمل هذه اللجان من خلال خبراء ممثلين للأطراف الثلاث

العمل ومدخلات الإصلاح ومخرجاته بالإضافة لقلة الكفاءات والخبرات في مجال الحوكمة داخل الوزارة وخارجها يفسر ضعف التناسق بين بعض الإجراءات أو الجدوى النسبية لبعضها أو عدم التلاؤم وغياب الرؤية في

من المهم تثمين مختلف الاعمال والوثائق والبناء عليها لكن أيضا من الضروري تعديل عملية «التأسيس» لنظام حوكمة» داخل المنظومة التربوية عبر رسم منهجية واضحة ومحاور متلائمة ومتناسقة صلب المخطط العملى وذلك بالتفكير خاصة في المزاوجة بين البعد السياسي - القانوني والبعد العملي - التقني من خلال الاهتمام بثلاث محاور كبرى وهي: المحور القانوني أي كل ما يتعلق بتحيين وتحسين النصوص القانونية مع

مقروئيتها أي سهولة القراءة

المرونة من خلال تثمين وتقنين الممارسات الجيدة

المحور التنظيمي أي المسائل التي تتعلق بالهيكل التنظيمي للوزارة وكل

البيداغوجية من ناحية وإعادة توزيع الاختصاصات بين المركزي والمحلى وفق المبادئ الدستورية الواردة بالفصل السابع من الدستور مع مراعات

أدلة إجرائية لتسيير مختلف المرافق مع ضبط نظام المسؤولية

ا والتنسيق la connexion والتنسيق الربط

العلاقات الداخلية ثلاثية الأبعاد

*العلاقة بين الإداري والإداري على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي

*العلاقة بين البيداغوجي أي الوظائف التربوية والتعليمية والتسيير الإداري

pluri acteurs العلاقات الخارجية متعددة الفاعلن *العلاقة مع الفاعلين السياسين في الحكومة القائمين على القيادة والتخطيط أو البرلمان من خلال دوره الرقابي

*العلاقة بين القطاعات الإدارية l'interdisciplinarité أي مختلف القطاعات المترابطة والمتكاملة مع قطاع التربية

فسرعة نسق الإصلاح وتداخل المسارات بن الوثائق المرجعبة ولجان

ضمان جودة هذه النصوص عبر الاهتمام بـ: القدرة على النفاذ للنصوص أي الوضع على الذمة والتبسيط

توزيع المهام والاختصاصات مع ضرورة الفصل بين مهام التسيير والمهام التدرج وضمان «التمكين» empowerment

إعادة توزيع وتأهيل الموارد البشرية وفق ملامح قائمة على المهارات والكفايات المتلائمة مع المهام

حسن التصرف المالي اعتماد أنظمة متابعة وتقييم مع وضع مؤشرات للقياس والتثبت لضمان نجاعة وفعالية هذه الأنظمة

> محور علائقي أي ما يهتم أساسا بـ: منظومة الاتصال والاعلام

في مستوى العلاقات الداخلية والخارجية أي:

* العلاقة بين السياسي والإداري أي بين مستوى القيادة السياسية ومستوى

*العلاقة مع المجتمع المدنى من خلال وضع سلة من المعاير المقاييس الموضوعية تساعد على تحديد مستوى القدرات للجمعيات وبالتالي اختيار

مستوى أو مستويات المشاركة بالرجوع لمحاور الالتزام والتخصص *العلاقة مع الإعلام عبر إعطاء وحدة الاتصال والاعلام بالوزارة مكانة عالية وربطها مباشرة بالقيادة وذلك لضمان قربها من موقع اتخاذ القرار ودوائر المعلومة وهو ما مكنها من لعب دورها كوسيط بين المستوى الداخلي

في قراءتنا للنظام الجبائي للجمعيات المعتمد من وزارة المالية نتبين صعوبة في فهم المصطلحات مما جعل مهمتنا عسيرة في تبسيط

التعامل مع هذه الإجراءات. تخضع الجمعيات لجملة من الواجبات والالتزامات الجبائية على الرغم من أنها لا تقوم بأنشطة ربحية ولا تحقق أرباحا يتقاسمها أعضاؤها. ويرد هذا بصريح العبارة في الفصل 4 من مرسوم عدد 88 لسنة 2011، إلا أنها ملزمة بجبايات متعددة.

المفاهيم وهو ما اضطررنا إلى الاستعانة بخبراء للاستئناس بتجربتهم في

الواجبات الجبائية للجمعيات

معلومات مفيدة

Trucs et Astuces Associatifs

التصريح بالوجود على كل جمعية، وقبل أن تبدأ نشاطها، أن تودع لدى مكتب الأداءات تصريحا بالوجود حسب نموذج معد من قبل الإدارة، وتتسلم الجمعية « بطاقة تعريف جبائي » يجب تعليقها في محل ممارسة النشاط. وللحصول على معرف جبائي يجب تقديم الوثائق

أ. التصريح بالوجود ممضى من قبل الممثل القانوني للجمعية ب . نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للممثل القانوني للجمعية أو نسخة من بطاقة إقامته إذا كان أجنبيا مقيما

ت. سند ملكية مقر النشاط أو عقد كرائه ث . نسخة من القانون الأساسي للجمعية

ج. نسخة من محضر عدل التنفيذ تثبت أن القانون الأساسي يتضمن البيانات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المرسوم

ويعد عدم حصول الجمعية على معرَف جبائي خرقا للقانون ولا يمكن لهذه الأخيرة تبعا لذلك الانتفاع بالامتيازات الجبائية المخولة للجمعيات، وتبقى الجمعيات المخالفة مهددة بالمراقبة الجبائية التي يمكن أن تنتهي إلى تسليط خطايا مالية بالإضافة إلى الالتزامات الجبائية التي يفرضها القانون.

جمعيتي كل المجالة الم

يجب على الجمعيات القيام بالتصريح الجبائي لمختلف الأداءات التي تخضع لها بعنوان الخصم من المورد والمساهمة في صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء والأداء على القيمة المضافة.

وعلى الجمعية الإيفاء بالتصريح الشهري وذلك حتى في صورة عدم وجود أداءات للدفع، ويعد احترام الواجبات الجبائية من تسجيل وتسجيل شهري شرطا من شروط الانتفاع بالتمويل العمومي.

النظام الجبائي للجمعيات في تونس

على كل جمعية إيداع تصريح مؤجر مقابل وصل تسليم في المبالغ الخاضعة للخصم المُورد لدى مكتب مراقبة الأداءات في أجل 28 فیفری من کل سنة.

النظام الجبائي للجمعيات في تونس

تصريح إيقاف النشاط على كل جمعية إيداع تصريح في إيقاف النشاط في صورة الانقطاع الكلى عن النشاط خلال

15 يوما من تاريخه. ويكون التصريح مرفقا ببطاقة التعريف الجبائي

إن إخضاع الجمعيات لنفس الإجراءات الجبائية المحمولة على الشركات لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب التطوعي والاجتماعي للجمعيات. مما يحمل الجمعيات واجبات تفوق طاقتها في أغلب الأحيان أو يستوجب الالتجاء للمختصين في المجال المحاسبي والجبائي ما قد تفتقر إليه الجمعيات في غياب التأطير والتكوين من قبل الإدارة وما

قد تنجر عنه من أعباء مالية إضافية.

الالتزامات الجبائية للجمعيات

إخضاع الجمعيات لنفس الإجراءات الجبائية المحمولة

على الشركات لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب التطوعي

والاجتماعي

لأنشطتها

إن المنظومة الجبائية التي تخضع لها الجمعيات في تونس يكتنفها عدم الوضوح بالنسبة للعاملين في المجال الجمعياتي لما تتطلبه من معرفة تقنية في مجال المحاسبة والجباية. فبالنسبة

للجمعيات باعتبارها شخصية معنوية فإنها لم تعد منذ صدور المرسوم عدد 88 خاضعة للضريبة على الدخل بعد أن كانت حسب القانون المتعلق بالجمعيات لسنة 1959 خاضعة إلى الضريبة مثل الشركات وقد أحدث هذا التحول اختلافا بين الجمعيات ما قبل وما بعد المرسوم عدد 88 مما جرنا لاعتماد الاستثناء وإخضاع المنظومة الجبائية لتعامل حالة بحالة والاجتهاد في انتظار تحيين النظام الأساسي للجمعيات القديمة -ما قبل المرسوم- وملاءمتها للتشريع الجديد.

وتبقى الأرباح المتأتية من أنشطة الجمعيات والتي يتم بذلها لغاية تغطية مصاريفها غير خاضعة لضريبة على الشركات طالما لا تقوم بتوزيع أرباحها على أعضائها كما لا تخضع الجمعيات للخصم من المورد ولا يستوجب الانتفاع من المورد بل الاستظهار بشهادة في الغرض في حين أنها تخضع لخصم نهائي من المورد بنسبة 20% بعنوان مداخيلها من رؤوس الأموال المنقولة (مثل حسابات الادخار). وتقوم الجمعية بالخصم من المورد على دفعاتها لعامليها ومزوديها وفق

الجمعيات الرياضية والاجتماعية التربوية المنضوية تحت وزارة الشباب والرياضة.

المراقبة الجبائية للجمعيات

مكن للإدارة تجميد تحويلات الجمعيات إذا ثبت لها أنها لم تلتزم بواجباتها الضريبية لذلك وجب على الجمعيات لدى تكوينها مباشرة الحصول على معرف جبائي يثبت وجودها كما يجب عليها القيام بالتصريحات الجبائية المستوجبة ودفع الأداءات مع العلم أن الإدارة مكنها إعادة جدولة الديون بغاية ممكن الجمعيات من سداد الواجبات

بنتظر من الإدارة العامة للأداءات مراجعة النظام الجبائي الجمعياتي لما يتلاءم مع واقع الجمعيات وخاصة التنسيق مع مركز إفادة لتمكين القامين على الجمعيات من دورات تكوينية تساهم في تيسير فهم الإجراءات وخاصة ضرورة تخفيف العبء على الجمعيات ولما لا إقرار إعفاء ضريبي جبائي مثل المنظمات الأجنبية والمراكز الثقافية الدولية. بقلم علي بوزيدة - جمعيتي



يمكنكم الإطلاع علي اخبار المجتمع المدني

التونسي عبر موقع جمعيتي ورزنامتها http://jamaity.org/agenda



الخميس 20 أكتوبر 2016 - العدد 2

والمتدخلين في الشأن التربوي.

عن أهمية تعيين ممثل خاص لدى الأمين العام للأمم المتحدة للاضطلاع بمسألة سلامة الصحفيين

على مدى السنوات العشر الأخيرة، قُتل ما لا يقل عن 800 صحفى ومعاون إعلامي أثناء القبام بنشاطهم المهني. ومنذ بداية عام 2016، أحصت مراسلون بلا حدود61 قتيلاً حتى الآن. أليست هذه الإحصائيات الرهيبة كافية للوقوف على ما تعكسه من اعتداء على حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومة؟ وما السبيل الأمثل لتوفير أفضل حماية للصحفيين الذين يضطرون في كثير من الأحيان إلى المخاطرة بحياتهم من أجل القيام بعملهم الإعلامي؟وما هي المقترحات التي مكن أن يقدمها المجتمع الدولي والمنظمات غير

من أجل مواجهة هذا التحدى الكبير، وجهت منظمة مراسلون بلا حدود في سبتمبر أيلول الماضي نداءً لتعيين ممثل خاص لدى الأمين العام للأمم المتحدة من أجل الاضطلاع عسألة سلامة الصحفيين. وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء آلبة فعالة تحظى بسلطة مستقلة معنوباً ومالباً لتنبيه هيئات الأمم المتحدة، والرأى العام كذلك، بشأن الانتهاكات الخطرة المرتكبة ضد الصحفيين في جميع أنحاء العالم.

وتلقى هذه المادرة إقبالاً متزايداً منذ إطلاقها، حيث تحظى يدعم أكثر من مائة منظمة غير حكومية متخصصة في حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، فضلاً عن شخصيات بارزة من شتى بقاع العالم، وعلى رأسها المديرة العامة لمنظمة البونسكو، إبرينا بوكوفا.

يبد أن هذه التعبئة ليست وليدة الصدفة، بالنظر إلى الفشل في حماية الصحفين، وخاصة في مناطق الصراع، علماً أن القرارات التي اتخذت في هذا الاتجاه، حتى على أعلى المستويات في هرم الأمم المتحدة، لم تُسفر للأسف عن أي تغيير ملموس على أرض الواقع. ففي ماي 2015، أصدر مجلس الأمن القرار 2222 الذي اعتبرته مراسلون بلا حدود تاريخياً، إذ حث الدول على الوفاء بجميع التزاماتها في مسألة حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة و مكافحة الإفلات من العقاب. في سبتمبر أيلول من هذا العام، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً(A/HRC/33/L.6) حول نفس الموضوع، في خطوة أثارت حماس العديد من المنظمات الدولية، باعتباره أول نص يدين إدانة قاطعة الاعتداءات على الصحفيات في سياق ممارسة عملهن، كما طالب بإطلاق سراح جميع الصحفيين المحتجزين بصورة تعسفية، مشدداً في الوقت ذاته على أهمية أدوات

الصحفيين سفيان الشورابي ونذير القطاري، اللذين انقطعت أخبارهما ذويهم، الذين ذهبوا اليوم وحيدين إلى ليبيا بحثاً عن الحقيقة، دون أي

حسب نتائج استفتاء نشر في شهر ديسمبر 2015 قامت به مؤسسة

(International Alert) على 740 شاب وشابة بن 18 و34 سنة من أحباء

دوار هيشر والتضامن تبين أن %2 من بينهم لا يحسنون القراءة والكتابة

و%51,7 تخلوا عن الدراسة من

المعاهد بينما %27,9 مَكنوا من

مواصلة دراسة جامعية. وحسب

نفس الاستفتاء فان الشباب يعيشون

ضمن ظروف صعبة ومعقدة، أبرز

معالمها حالة من الاغتراب الاجتماعي،

والاقتصادي، والسياسي انجرّ عنها

انجراف بعضهم وراء تعاطى الكحول

والمخدرات واللجوء إلى العنف

بيد أن هذه الالتزامات لم تكن كافية للمساعدة مثلا في حل لغز اختفاء منذ ما يزيد عن عامن، مما خلَّف حالة من البأس الشديد في أوساط

دعم من السلطات التونسية.

قلم: ياسمين كاشا مديرة مكتب شمال افريقيا مراسلون بلا حدود

التشفير في ممارسة المهنة.

هل كان وجود آلية وقائية سيغيِّر هذا الوضع؟ من الصعب الجزم. لكن الشيء المؤكد هو أن وجود مكتب لممثل خاص كان سيمكِّن من تنبيه المجتمع الدولي بسرعة أكبر حيال هذه المسألة، علماً أن كل دقيقة تنطوى على أهمية بالغة في التعامل مع قضايا الصحفيين الرهائن. إن هذا سببٌ من الأسباب التي ينبغي أن تدفع تونس إلى الانخراط

بقلم: سلوى غريسة جامعية

معالجة ظاهرة التطرف من الناحيتين الأمنية

والدينية كما هو متبع الآن لن يحل المسألة

لأن الجانب الأمنى والدينى ليسا إلا رافدين

يمثلان جزء من الحل و ليس كل الحل

بشكل أقوى في مسألة سلامة الصحفيين، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، علماً أن الدبلوماسية التونسية نشطة في هذا الصدد داخل منظومة الأمم المتحدة، باعتبارها من الدول الراعية للقرارات 2222و A/HRC/33/L.6، كما أنها أنشأت في ربيع عام 2016، مع خمسة عشر بلداً ما في ذلك اليونان ولبنان وفرنسا، مجموعة من الدول الصديقة للعمل على مسألة سلامة الصحفيين في نيويورك. ولو دعمت تونس رسمياً مبادرة الممثل الخاص - على غرار إسبانيا وأوروغواي أو حتى أفغانستان-فمن شأنها أن تصبح من الدول العربية الوحيدة المساندة لفكرة خلق آلية حماية جديدة تماماً قوامها الفعالية والاستدامة، وذلك في خطوة رائدة على صعيد منطقة تُعد الأكثر فتكا بالصحفيين من بين

والاجتماعي، بل لعله من الافضل القول أن حكومة الشاهد بصدد التسريع في تنفيذ منوال اقتصادي سبقه فيه سلفه، لكن بكثير من الدهاء والمكر. هذا المنوال الذي عنونه الشاهد في خطاباته المتكررة بالتقشف وتأجيل صرف الزيادات في الاجور وتجميد الانتدابات في الوظيفة العمومية ستكون له تبعات وخيمة على هذا الجيل الشبابي، ويرجح كون نسب البطالة في صفوف الشباب ستتجاوز 17 % خلال 2017، علما أن هذه النسبة تتجاوز %30 في صفوف أصحاب الشهائد العليا.

يقلم وسام الصغير (ناشط سياسي)

وقفات احتجاجية واعتصامات للمطالبة بتسوية وضعياتهم المهنية التي بقيت عالقة منذ 2011 فجوبهوا بقضايا وأحكام سجنية في حق عدد من ممثليهم كما هو الحال بالنسبة لمساندى تحرك عمال الحضائر والآلية 16 ماجل بالعباس من ولاية القصرين.

كما تعرض عدد من الشباب المطالب بالحق في التشغيل من مدينة المتلوي للإيقاف يوم الثلاثاء 11 أكتوبر 2016 على خلفية اعتصامهم السلمي من أجل الحق في التشغيل، إضافة لمحاكمة عدد من الشباب من مدينة بلخير والمعتصمين عقر ولاية قفصة الذين يخوض اثنان منهم إضرابا عن الطعام على خلفية احتجاجهم على عدم وجود إطار تربوي بمدارس المنطقة ودفاعا عن حق أبنائهم في الدراسة، هذا بالإضافة لعديد التحركات الأخرى التي تشترك جلها في الاحتجاج على تردى الوضع الاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة، مثل اعتصام الكرامة هاجل بلعباس، اعتصام الصمود بسبيطلة، اعتصام مندوبية التربية بقفصة، اعتصام المعطلين عن العمل بالحنشة، اعتصام هرمنا بالمكناسي، اعتصام شباب ولاية القصرين أمام وزارة التشغيل، اعتصام 21 ديسمبر بوزارة التربية من الناجحين في مناظرة Capep2015، اعتصام الدهماني، اعتصام منزل بوزيان، اعتصام المعطلين

ظاهرة التطرف في تونس:

شباب يتلمس خطاه

تعتبر ظاهرة التطرف وعلاقتها بالإرهاب من أخطر الآفات الاجتماعية التي نعيشها في الوقت الراهن. وقد كثر الحديث عنها مباشرة بعد الثورة في تونس في ظل حرية الإعلام وحرية التعبير بعد إن كانت الظاهرة من المواضيع المسكوت عنها قبل ذلك

والتطرف ليس ظاهرة وليدة الساعة، حيث استشرى قبل عدة سنوات لكنها لم تحظ بالقدر الوافي من الاهتمام وذلك لأسباب سياسية، فالجهات الرسمية توخت التعتيم على المسألة عوضا عن معالجتها واحتوائها.

ومن أهم المؤشرات التي تعكس درجة خطورة هذه الظاهرة تناميها وحضورها على نطاق واسع في مختلف جهات البلاد وأصبحت تهدد أمن العباد واستقرار المجتمع وتماسكه.

وتتخذ هذه الظاهرة دوافع وسلوكيات عديدة منها التربوى والنفسي والمعنوى والجسدي والاقتصادي والاجتماعي والديني بحيث لا يمكن فهمها معزل عن الساقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي. وتمس شريحة عريضة من الشباب والشابات نتيجة الفجوة العميقة بين المؤسسات والأسرة والمجتمع. وفي ظل تعريفات غامضة للتطرف والإرهاب يشوبها اللبس، خاصة وأن

الأصولية والإرهاب اتخذتا أبعادا إقليمية وعالمية بتعلة الجهاد والشهادة، فإنها لا تغدو أن تكون قشرة خارجية لعوامل أخرى لا علاقة لها بالدين وإن كان بعضهم يعتبرها حركات

والجريمة والتطرف. كما أصدر المرصد الوطنى للشباب تقريرا مفزعا يبين أن قرابة المليون شاب وشابة في تونس يعيشون على هامش المجتمع تماما زد عليهم 800 ألف عاطل وعاطلة عن العمل بحيث عثل العدد الجملي لهاتين الفئتين خمس المجتمع التونسي تقريبا. فانسداد الأفق بالنسبة للشباب يجعل منهم عرضة لخطر الاستقطاب المتطرف وأدوات هدم وليس كوادر بناء.

من المسؤول؟

من الأكيد أن الدولة هي المسؤولة بالدرجة الأولى، ولنعترف بأنها فشلت في فهم تطلعات الشباب وتنصلت من مسؤولياتها تجاههم. يأتي بعد ذلك دور الأسرة والمؤسسات وخاصة التربوية والسياسية وكذلك المجتمع المدني.

و يُرجع بعضهم مسألة تنامى التطرف إلى العولمة واختيار الغرب العالم الإسلامي ليكون العدو المفترض خصوصا اثر انهيار الاتحاد السوفيتي. ويُرجع آخرون ذلك إلى جمود الفكر لدى المدارس التقليدية التي تعمل منهج النقل وليس بإعمال العقل وذلك بإفراغ المناهج المدرسية من محتواها

وهو أمر قديم إذ أن المناهج المتبعة لا تخول للتلميذ أو الطالب إمكانية بناء ملكة التحليل لديه. ومردّ ذلك قرارات سياسية نعتبرها خاطئة اتخذت لتكميم الأفواه علاوة على مسألة التكفير من طرف شيوخ الإفتاء ودور ألائمة الذين سفّروا الشباب أو ساهموا في تحريضهم على السفر إلى بؤر التوتر والذين لا يزالون يعتلون المنابر في

صلوات الجمعة. أين الدولة؟ أين وزارة الشؤون الدينية من هذا؟ ولكن يبدو أن الحسابات السياسية الضيقة حالت دون ردعهم أو محاسبتهم.

خلاصة القول

إن معالجة ظاهرة التطرف من الناحيتين الأمنية والدينية كما هو متبع الآن لن يحل المسألة لأن الجانب الأمني والديني ليسا إلا رافدين يمثلان جزء من الحل و ليس كل الحل. أما الحل فيكمن في تضافر كل جهود القوى الحية في

ومجتمع مدني وأسر وأفراد في توفير عيش كريم ورفع الوعي لدى المواطنين والمواطنات لبناء الثقة المفقودة والحدّ من اللجوء إلى التطرف والعنف.

جعلها تستعد لتمرير قانون ما يسمى بالمصالحة مع رموز الفساد في الفترة الصيفية والتي يعرف عنها كونها فترة عطلة سياسية أين تقل فيها الأنشطة السياسية ويصرف خلالها غالبية المجتمع التونسى اهتمامه عن الشأن العام. لكن القوى الشبابية «قطعت الطريق» على «منظّري قصر قرطاج» واستبقت الأحداث بإطلاق أعضاء «مانيش مسامح» حملة ملصقات ومعلقات جدارية ابتداء من يوم 20 ماى 2016 تحت شعار Wanted، وهي عبارة على صور للتنديد بعدد من الرموز السياسيين ورجال الأعمال الذين تعلقت بهم قضايا فساد في عهد بن على، وهو ما قابلته السلطة بكثير من التشنج والاضطراب في التعامل بعد تسجيل عديد الايقافات وتدوين محاضر في صفوف أعضاء الحملة وأنصارها، ثم لتتحول الحملة بمجرد عرض مشروع القانون للنقاش داخل مجلس نواب الشعب لحراك شعبى وطنى في مختلف الجهات والمناطق، حيث نظم أعضاء الحملة مسرات وتحركات ميدانية بالتنسيق مع قوى شبابية وسياسية وجمعياتية ونقابية ونواب، مما اضطر الأحزاب الحاكمة وعبر عدد من وسائل الإعلام «المنضبطة بطبعها لخياراتهم» إلى شن حملة تشكيك ومغالطة للرأى العام، لكن وللمرة الثانية على التوالى فشلت مساعيهم لتمرير هكذا مشروع- جرية قبل العطلة البرلمانية.

تمكنت القوى الشبابية والاجتماعية خلال الفترة الاخيرة من كسر العرف السياسي التونسي، حيث لم

تشهد الصائفة الفارطة عطلة سياسية، وهذا راجع لكون المكر السياسي لدوائر مؤسسة رئاسة الجمهورية

الوضع الشبابي التونسي

المواجهة المواطنية لإرادة القمع والتهميش

تزامنت هذه التحركات، التي أجبرت الإعلام والسياسيين لجعل العطلة الصيفية «موسما سياسيا بامتياز»، مع تحركات أخرى لا تقل أهمية وهي حملة «ولدك في دارك» التي أطلقها عدد من النشطاء الشباب مستلهمين شعارها من المداخلة التي ألقاها النائب عمار عمروسية خلال الجلسة العامة بمجلس نواب الشعب انتقادا منه لسماح رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي لابنه حافظ بالتدخل في المشهد السياسي في البلاد والتغلغل

> خر هذه الحملات الشبابية التي شكلت ثقافة حديدة للتنظّم الأفقى والمناصرة السياسية ما انبثق على الوضع في مدينة جمنة من ولاية قبلي عندما أبدت الحكومة رغبتها في وضع يدها على واحة ستيل التي عمّت خيراتها أرجاء جمنة منذ أن استرجعها الاهالي من مقرّبين من الحكم بعد حصولهم على عقد كراء -هبة تشوبه شبهة فساد وما رافق عملية الاسترجاع من نجاح لمنوال اقتصادي بديل (اقتصاد اجتماعي تضامني)، حيث نظم نشطاء شباب قافلة تضامنية تنقلت لمدينة جمنة مناسبة انعقاد البتة وأسسوا لجنة أطلقوا عليها اسم «الحملة الوطنية لدعم جمنة» ومن خلالها دعم ومناصرة التجارب الاقتصادية الناجحة في علاقة بما يسمى بالأراضي الدولية» والتي لقيت نجاحا نسبيا إلى حد الآن بكسر الحصار الاعلامي والمغالطات التي يعمل على ترويجها إعلام «المخزن».

الحراك الاجتماعي الشبابي في مواجهة القمع

من زاوية أخرى يتواصل الاحتقان الاجتماعي لدى شريحة واسعة من الشباب الذي يمثّل ثقلا ديمغرافيا في آخر عمليات إحصاء، حيث قمثل الفئة العمرية بين 15 و30 سنة 29 بالمائة من حجم السكان، وترتفع هذه النسبة لتصبح 40 بالمائة إذا أضفنا إليها الشريحة العمرية بين 30 و35 سنة، هذا الاحتقان مردّه الوضع الاجتماعي المزرى لهذه الشريحة العمرية والتي يتزايد بأسها كلما تزايد ارتهان الدولة التونسية للخيارات الاقتصادية والاجتماعية التابعة بدورها لصناديق «الابتزاز الدولية»، وكلما أبدعت الحكومات المتعاقبة في ابتكار أشكال «تقشف» وتخلى عن دورها الاجتماعي مقابل خطابات رومانسية لا فعل يتبعها في علاقة بالمتهربين ضريبيا والمارقين عن القانون والناهبين للثروات الوطنية من «الحيتان الكبرى»، وحتى «غزوة نهج الملاحة» لا تعدو أن تكون إلا حلقة صغيرة للمهربين، حيث لم نسمع ولو خبر عن ايقاف ولو «رأس مدبّر» من المهربين الكبار، ولنا في حادثة برط صفاقس خير مثال على ذلك منذ ما يزيد عن السنتين (حجز كميات كبيرة من لباس وألعاب نارية والحديث عن تورط مستثمرين ورجال أعمال كبار، ثم ليقع طمس الملف وغلقه دون تقديم معطيات

والجدير بالذكر أن حكومة يوسف الشاهد وكما سبقتها حكومة الصيد لم يلحظ لها تغير في المنوال الاقتصادي

هذا الوضع المتأزم نتجت عنه عدة تحركات احتجاجية في عديد الجهات بدءا بعمال الحظائر الذين نفذوا

التعامل الرسمى مع ملف الشباب:



بعد التأجيل وبعد الأخذ والرّد جراء التباين الملحوظ بن رئاسة الحمهورية ورئاسة الحكومة (حكومة الحبيب الصيد) لما يقارب عن السنة حول سبل تنظيم ما يسمى « الحوار المجتمعى حول شؤون الشباب وقضاياه» أعلن رئيس الحكومة يوسف الشاهد مساء السبت 01 أكتوبر 2016 عن إطلاق حوار مجتمعي شامل حول الشباب التونسي وقضاياه، يتضمن منابر حوارية ولقاءات وندوات تحت شعار «مسار الحوارات المحلّية المباشرة»، والذي يندرج في إطار الاستعداد لتنظيم المؤتمر الوطنى للشباب الذي أعلنه رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي والذي من المزمع أن يعقد في منتصف جانفي من العام المقبل بهدف ضبط إستراتيجية وطنية للشباب حتى

والجدير بالملاحظة خلال الاعداد لهذه المحطات المهمة والمتعلقة بالشأن الشبابي أن المشرفين على الاعداد من مختلف المتدخلين قد أسقطوا سهوا أو

عمدا شريحة مهمة من الهيئات الشبابية المعنية بالشأن الشبابي، فالمتابع لمختلف مراحل الاعداد منذ انطلاقها يكتشف غياب كلى للقوى الشبابية القطاعية والاجتماعية المؤثرة في الشأن الشبابي، حيث نلاحظ تغسب «الشباب العامل للاتحاد العام التونسي للشغل» والمنظمات النقابية الطلابية (الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد العام التونسي للطلبة...)، واتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل (UDC)، وهيئات المحامين الشبان ومنظمة الصحافين الشبان، والحركات الشبابية الاجتماعية وشباب الأحزاب والجمعيات الشبابية...، وهو ما يعكس التخوف الذي أبدته عديد الهيئات الشيابية من كون هذه البرامج لا تعدو أن تكون إلا فلكلورا سياسيا يطمس حقيقة الوضع السياسي ويعمل على ترويج صورة نمطية مستخرجة من أرشيف قديم وفاشل يحيل على ثقافة «السنة الدولية للشباب» والحوار مع الشباب» وشعار «الشباب هو الحل وليس المشكل» بان زيفها بسقوط ورقة التوت.

إن كل مهتم بالوضع الشبابي الصعب لا يمكن له أن يقتنع بمجرد رفع هذه الشعارات القديمة المتجددة، بل كان الأجدر بالفاعلين السياسيين الخروج من دائرة الأناط الماضوية والبحث على مقاربات جديدة تشاركية تفتح بشكل جدي هذا الملف الحيوي ولتتباحث فيه مع الفاعلين الجدّيين في هذا القطاع من القابضين على الجمر كي يكون للموضوع معنى .

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قراءة لفهم المشروع

* ما قامت به جمعیة

حماية واحات جمنة

من مشاريع تنموية

يمثل خير مثال علي

انغراس المؤسسة

لتضامنية في بيئتها

الاجتماعية وهو ما

بفسر التفاف سكان

هذه القرية حول

جمعيتهم

مكون بقسم التكوين النقابى التثقيف العمالى بالاتحاد العام التونسى للشغل

> أحيت التجربة الناجحة، من حيث التصرف والنجاعة الاقتصادية والانعكاسات التنموية لجمعية حماية واحات جمنة النقاش الواسع المهم المتواصل منذ 2012 في الأوساط النقابية ولدى عدد من جمعيات المجتمع المدنى حول أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ظل الفشل الواضح لنمط الإنتاج الليبرالي والمصاعب المتزايدة التي تواجه هذا النموذج التنموى في بلدان المركز وهي مشاكل أكثر عمقا وخطورة في بلدان الجنوب. وكما كان الاتحاد العام التونسي للشغل رائدا تاريخيا في تركيز عدد مهم من المؤسسات ذات الطابع التضامني فانه أول منظمة اهتمت بالاقتصاد الاجتماعي بعد الثورة وراوح هذا الاهتمام بن رعاية تجارب ميدانية بالتعاون مع بعض الهياكل الداعمة والمرتبطة بالنقابات الصديقة من الحوض الشمالي للمتوسط وبين فتح نقاشات نظرية وأخرى قانونية مع هياكل مدنية ورسمية من أجل إيجاد قانون ينظم الاقتصاد الاجتماعي التضامني

(سنعود لدور الاتحاد في مقال لاحق).

تعود جذور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلي الممارسات التضامنية العفوية التي عرفتها عديد المجتمعات كبناء الجسور والقيام بأعمال فلاحية مشتركة في الصين وروسيا و بلدان أوروبا الغربية في القرون الوسطى وخلال الفترة الحديثة. وكانت هذه الأعمال تعبر عن حاجيات اجتماعية يقع تلبيتها بشكل تضامني. وفي تونس انتشرت في القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين أشكال بدائية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تبرز من خلال التضامن بين نساء الأحياء في المدن والمجموعات الريفية مِناسبة تحضير «العولة»، أو من خلال «المعونة» التي تنتشر في الشمال الحبوبي خلال موسم الحصاد أو مناسبة القيام ببعض أعمال البناء... ولا تزال بعض هذه الممارسات التضامنية متواصلة ولو بشكل محدود جدا وفي عدد قليل من المناطق.

ومع الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر سيتخذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أولى أشكاله المنظمة. لقد أدت الثورة الصناعية إلى إحداث تغير عميق ونوعى في بنية المجتمعات الأوروبية التي أصبحت تتكون من طبقتين

تبنى مجلس المدراء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلم والثقافة «اليونسكو» المكوّن من 58 دولة قرارا

قدمته دولة فلسطين، ينفى أى علاقة أو رابط تاريخي

أو ديني أو ثقافي لليهودية مدينة القدس واعتبارها إرثا

تاريخيا خاصا بالتاريخ الفلسطيني، لتعلنها بأسمائها

العربية كالمسجد الأقصى و الحرم القدسي الشريف، وليس

كما يدعوها اليهود بجبل المعبد وينفى أحقبة إسرائيل

في امتلاك الأماكن التاريخية في القدس، و رفضت وصفها

وصوتت 24 دولة لصالح القرار الفلسطيني مقابل 6

دول فقط عارضته، بينما امتنعت 26 دولة عن التصويت

وغاب ممثلو دولتين. ولم تدعم أي دولة أوروبية القرار

بأسمائها اليهودية.

اليونسكو تعلن القدس إرثا فلسطينيا

أجهزة السيطرة والطبقة العاملة التي لا تمتلك سوى قوة العمل وتعاني من كل مظاهر البؤس المادي والمعنوى وهو ما دفعها إلى التنظم النقابي والسياسي للدفاع عن مصالحها، وبالتوازي مع ذلك انطلقت حركة بعث التعاضديات كشكل مهم من أشكال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ففي 1844 بانكلترا وعلى اثر فشل إضراب عمالي اجتمع عمال مدينة صغيرة محاذية لمانشستر لتأسيس تعاضدية استهلاك (La coopérative de Rochdale) والتي تعد أول من وضع حيز التطبيق مبدأ مهما من مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وهو مبدأ التسيير الديمقراطي (شخص واحد = صوت واحد). وفي فرنسا انطلق الاقتصاد الاجتماعي بقوة في القرن التاسع عشر ففي سنة 1948 بلغ عدد الحمعيات 10000 وارتفع عدد التعاونيات إلى 400 تعاونية وتضاعف هذا العدد بعد الحرب العالمية الأولى، وقد استفاد الاقتصادى الاجتماعي

والتضامني في ذلك من صدور سلسلة من القوانين أهمها

عن حاجة اجتماعية ملحة بها أن الطبقات الشعبية

كانت تعانى من انعكاسات أزمة اقتصادية حادة ضربت

البلاد بعد الحرب العالمية الأولى. ورغم توقف المشروع

التعاوني لمحمد علي الحامي بسبب التحاقه بالعمل

النقابي وتأسيسه جامعة عموم العملة التونسية سنة

عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة

رئيس الوزراء البرتغالي السابق أنطونيو

وتبريس امينا عاما جديدا للامم

المتحدة خلفا للأمن العام المنتهية

وينص القرار على أن غوتيريس سيتولى

مهام الأمين العام للمنظمة الأممية

لفترة تبدأ في 1 جانفي 2017 وتنتهي

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أنطونيو

ولايته بان کي مون .

في 31 ديسمبر 2021.

1924، فإن الاقتصاد التعاوني تطور في الثلاثينات والأربعينات حيث تشكلت

وبعد الاستقلال شهدت البلاد بداية من 1962 تجربة تعاضديه تواصلت إلى

1969 وتميزت ببعث تعاضديات بالقطاع الفلاحي أساسا وبأقل درجة في مجال

عشرات الجمعيات الخبرية والثقافية والتعاونيات.

الفلسطيني، حيث انتقلت فرنسا والسويد وسلوفينا

والهند والأرجنتين وتوغو، من موقف المؤيد إلى الممتنع

عن التصويت، وعارض القرار كلّ من الولايات المتحدة

وفي تصريح للمديرة العامة لليونسكو، إيرينا بوكوفا،

بشأن مدينة القدس القديمة وأسوارها، المدرجة على قاممة

اليونسكو للتراث العالمي تعتبر أن التراث في مدينة القدس

غير قابل للتجزئة، وتتمتّع كل من الديانات الثلاث في

القدس بالحق بالاعتراف بتاريخها وعلاقتها مع المدينة. فإنّ

أي محاولة لإنكار وإخفاء وطمس أيّ من التقاليد اليهوديّة

أو المسيحيّة أو الإسلاميّة تعرّض الموقع للخطر ما يتعارض

مع الأسباب التي دفعت إلى إدراجه في قامَّة التراث العالمي.

وبريطانيا ولاتفيا وهولندا وإستونيا وألمانيا.

قانون 1901 حول حرية تكوين الجمعيات. لقد ارتبط التطور التاريخي للاقتصاد الاجتماعي التضامني، لا سيما بعد الثورة الصناعية بالطبقة العاملة وتنظيماتها النقابية. ولم يشذ تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس عن هذه القاعدة حيث ظهرت أولى التعاونيات على يد محمد على الحامى مؤسس الحركة النقابية في تونس الذي ومجرد عودته من ألمانيا متشبعا بالفكر الاجتماعي والدمقراطي بادر في بداية وهو ما يفسر التفاف سكان هذه القرية حول جمعيتهم. العشرينات إلى تأسيس أولى التعاونيات التي كانت تعبر عدم قابلية المدخرات للتقسيم: ملك جماعي غير قابل للتقاسم

تمثيلية فعلية على المستويين الترابي والقطاعي.

طريقة دمقراطية في الإدارة واتخاذ القرار: صوت واحد لكل عضو بقطع

عضوية مفتوحة وطوعية فالمؤسسة التضامنية لا تضم إلا صاحب المصلحة في الانخراط والذى تعبر المؤسسة التضامنية على حاجة فعلية وملموسة بالنسبة

غوتيريس تولى منصب رئيس وزراء

بلاده خلال الأعوام 2002-1995،

وعمل رئيسا للمجلس الأوروبي عام

2000، وكان رئيسا لمنظمة «الاشتراكية

كما كلف غوتيريس بمهمة المفوض

السامى للأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين، منذ عام 2005 إلى 2015

الدولية» من 1999 إلى 2005.

حبث عمل على معالجة أزمة اللاجئين في الشرق

الخدمات. وقد انتهت هذه التجربة بفشل ملحوظ لعدة أسباب أهمها هيمنة رئيسيتين الطبقة البرجوازية التي تملك وسائل الإنتاج المختلفة وتتحكم في كل نظام الحكم على المؤسسات التعاضدية عبر كوادر وأتباع الحزب الاشتراكي الدستورى الحاكم وعدم ارتباط عملية بعث التعاضديات بحاجة اجتماعية ملحة وواعية وغياب قواعد التسيير الديمقراطي... وإجمالا فقد مثلت هذه التجربة عبئا تاريخيا على البلاد وهي تمثل نوعا من العوائق أمام انطلاقة حقيقية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس بعد الثورة نتيجة تمثلها السلبي الراسخ في الذهنية التونسية الى اليوم، وهو ما يحتم مضاعفة الجهد الذي قام ويقوم به المهتمون بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس من أجل شرح أسس ومبادئ هذا النمط التنموي وإبراز اختلافه الجذري عن تجربة التعاضد في الستينات.

يقوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي يمثل قطاعا ثالثا إلى جانب القطاعين العام والخاص على مبادئ معترف بها كونيا وهي:

استقلالية تجاه السلط العمومية والأحزاب السياسية فالمؤسسة التضامنية (تعاضدية - تعاونية - مجمع تنمية - جمعية) تخضع في تسييرها وفي وضع وتنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية إلى الهياكل المنتخبة دعقراطيا من قبل منخرطيها وهو ما كان غائبا تماما خلال التجربة التعاضدية في الستينات. أولوية الإنسان على رأس المال، فالاقتصاد الاجتماعي غايته خدمة المجتمع وتلبية حاجيات المجموعات البشرية المرتبطة بالمؤسسة التضامنية أو الواقعة في محال تدخلها ولعل ما قامت به جمعية حماية واحات جمنة من مشاريع تنموية عثل خير مثال على انغراس المؤسسة التضامنية في بيئتها الاجتماعية

أنطونيو غوتيريس أمينا عاما

جديدا للأمم المتحدة

النظر عن حجم المساهمة في رأس المال وهو ما يميز المؤسسة التضامنية على المؤسسات الرأسمالية التقليدية التي توزع فيها المسؤوليات داخل مجلس الإدارة حسب حجم المساهمة في رأس المال.

إليه. ولعل من بين أسباب فشل التجربة التعاضدية في الستينات غياب هذا

وانخفضت نسبة البطالة إلى 4.5 % سنة 2015.

* ظهرت أولى

التعاونيات على يد

محمد على الحامي

مؤسس الحركة

النقابية حيث كانت

الطبقات الشعبية

تعانی من انعکاسات

أزمة اقتصادية حادة

ضربت البلاد بعد الحرب

العالمية الأولى

وفى تونس يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التعاضديات والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية الفلاحية والجمعيات والوداديات، وهذه الأخيرة ينظمها قانون وحيد يعود إلى 1954.

وأحدثت بموجب قانون 1999 مجامع التنمية والصيد البحرى (GDA) وتتمثل مهمتها الأساسية

ويبلغ عدد التعاونيات 48 تعاونية توفر في معظمها خدمات صحية لمنظوريها وتشغل حوالي 3000

تحرري في 2011 فقد تضاعف عددها ليتجاوز 17000 جمعية (ليس هناك رقم نهائي دقيق) من بينها 1000 جمعية تنموية فقط يمكن تصنيفها ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ودون إنكار الدور المهم الذي تقوم به هذه الهياكل المختلفة، فإن معظمها تشكو من نقاط ضعف عديدة تحد من مردوديتها ومن تأثيراتها

لسلطة باعتبار أن أغلبها أشرفت الإدارة العمومية على بعثها واستخدمت أساليب الترغيب لجلب منخرطن لها خاصة بالنسبة لهياكل الفلاحة والصيد

البحرى. كما أن غياب قانون إطارى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وضعف بل وانعدام معرفة قسم هام من مسؤولي الدولة خاصة في الجهات بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعدم تمثل الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه هذا النمط الاقتصادي في إيجاد حلول لمشاكل مثل البطالة و ضعف مردودية الأرض و تدهور المحيط الطبيعي. ولعل من بين الأفضال الكثيرة للجدل القائم في علاقة بجمعية حماية واحات جمنة هو تسليط الضوء على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتعريف به وهو جهد اقتصر حاليا أو يكاد على الاتحاد العام التونسي للشغل بهياكله المركزية والجهوية.

يبلغ عدد التعاضديات، التي ينظمها أساسا قانون 1967 بصنفيها المركزية والقاعدية 175 تعاضدية ولا تضم سوى 04 % من الفلاحين وتعانى معظمها من انخرام في موازناتها المالية و من طرق حوكمة بالية.

أما الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA) والتي ينظمها قانون 2005 المثير للجدل فيبلغ عددها حوالي 173 شركة تعاونية بصنفيها الأساسي والمركزي وتتركز 60 % منها على الشريط الساحلي الشرقي وتوفير مستلزمات العمل الفلاحي لحوالي 11 % من الفلاحين و تجميع وترويج حوالي ثلث كميات الحليب المجمع، كما تمكن من جمع وخزن حوالي 45 % من كميات الحبوب المجمعة وترويج ما يناهز 80% من منتجات الكروم.

في التصرف في الموارد الطبيعية.

أما الجمعيات التي استفادت من سن مرسوم

الايجابية المنتظرة على المحيط الطبيعي والبيئة

الاجتماعية نتيجة غياب الحوكمة الرشيدة وعدم استقلالية معظمها عن

نوافذ

من «التربية القومية» إلى المحاضن الدراسية!!



بقلم: ضياء تقتق

التونسي... اختار أن يختلط بالحزب الحاكم إلى حد التماهي فاختزل نفسه في مجاهده الأكبر. الجيل الثاني... اكتفى بنصيبه أو غادر في صمت باحثا له عن وطن آخر

أنجبت تونس جيلا... مؤسسا هدفه خدمة الدولة والارتقاء بالإنسان

يضمن له تحقيق مآرب أخرى. أما الثالث... اختار المناداة بأفكار غير مسبوقة واختار لنفسه الطريق الشاق بأن ينتفض على أبوية "الزعيم"...

هذه الأجيال دون استثناء، نهلت من مدارس فكرية وإيديولوجية متعددة وأفرزت مشهدا تونسيا "مملغما" مازال يلقى بظلاله على الواقع

أتذكُّر أن المربّى كان سندا لعائلته ماليا وله من السلطة الأدبية الكثير ممًا بوأه مكانة مرموقة في المجتمع جعلت منه قدوة في تكريس الانتماء

ثم أطلّ علينا الإصلاح التربوي ...

قادما من وراء البحار... ملقيا بالمتعلّم والمعلّم وسط معادلة "اقتصادوية' بحتة تسلعن المعرفة أفرزت ما لم تخطر ببال احد: أمراض مزمنة أصابت مجتمعا يضفى قداسة على دروس التدارك ليصبح "الاستثناء مبدأ!

أصبحنا نتحدث عن ضرورة رسم استراتيجيا لمقاومة الاعتداءات على المربين... عن فقر مادى للمربين وأخر معرفي للتلاميذ وللطلبة. وتحولت المدرسة إلى «حضانة» للأطفال فضلا عن بروز طوابير لا متناهية

للمعطلين بمختلف أصنافهم ... بالمناسبة بحثنا عن مسكن لاوجاع المجتمع التربوية... لا يقطع مع الامراض المستفحلة... اطل علينا كتاب يحمل لونا بنكهة ماكدونالد.. ومن بعده تلون به كتاب المرحوم صاحب اسراطين!

آه يا عراقي ...كتابنا «الأبيض» كمثل الشارب من كأس دون قعر... على حد تعبير بوب المتوج حديثا بنوبل في احدى اشعاره المغناة!! الثورة وتونس اتفقتا على «أكل» اولادها! لكني لا انفي عنهما الخصوبة ومواصلة انجاب من ينقذ مساراتها.

فرجاء»سيدي»: قف لتونس الآن من أجل جيل جديد لا يحمل أمراض قف على ناصية الحلم وقاتل! كما قال درويش.

الشّباب العامل والالتزام النّقابي في تونس بعد الثّورة من أجل وضع إستراتجية اتصاليّة للمنظمة الشغيلة

نظم قسم الدراسات والتوثيق بالاشتراك مع قسم المرأة والشباب العامل والجمعيات وبالتعاون مع اتحاد النقابات الدغاركية يوما دراسيا بتاريخ 28 سبتمبر 2016 بقاعة احمد التليلي-المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل. حيث شارك فيه ممثلون للشباب العامل من كل الجهات. وتعلق هذا اللقاء بتقديم دراسة حديثة أعدها الأستاذ الجامعي والباحث المولدي قسومي وموضوعها «الشّباب العامل والالتزام النّقابي في تونس بعد الثّورة».

الجانب الطوعي... كما أن معظم هياكل الاقتصاد الاجتماعي التضامني الموجودة حاليا ولا سيما في المجال الفلاحي لا تحترم هذا المبدأ وهو ما يفسر

ضعف تأثيرها في محيطها الاجتماعي وغياب إشعاعها (تعاونيات فلاحية

ومجامع تنمية لها منخرطين في سجلات غير محينة وهي هياكل بعثتها

تسيير دمقراطي وهياكل منتخبة بصفة دورية وجلسات عامة تنجز في

مواعيدها وهو من النقائص المهمة في الوضع الحالي لمؤسسات الاقتصاد

احترام البيئة ومراعاة حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية وتثمن

المنتجات المحلية والتعريف بالخصوصيات الثقافية للمحيط الجغرافي

عدم جعل مبدأ الربح الأقصى، وهو مبدأ رأسمالي تقليدي أولوية. ولكن لا

يعنى ذلك عدم العمل على تحقيق المؤسسة التضامنية أرباحا، أو إهمال

جانب النجاعة لأن دعومة المؤسسة التضامنية لا تكون مضمونة إلا عا

الإدارة و لم تنبع من حاجة فعلية).

والبشرى الذي تنشط فيه المؤسسة التضامنية.

تحققه من أرباح. وعلى عكس الوهم الشائع فان المؤسسة

التضامنية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا صلة له

بالاقتصاد الاشتراكي الموجه وإنما يشتغل في إطار منظومة

رأسمالية ولكنه يمثل خيارا مغايرا للاقتصاد الرأسمالي

التقليدي المحكوم بقانون السوق ومبدأ الربح دون غيره.

وللاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الوضع الراهن مكانة

مهمة اقتصاديا واجتماعيا في عديد مناطق العالم ففي

فرنسا يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بـ 6.7 % في

الناتج الداخلي الخام وبـ 10.5 % في التشغيل سنة 2013.

وفي هولندا يساهم هذا النمط الاقتصادي ب 10.2 %

في الناتج الداخلي الخام و يشغل 13 % من العمال

وتعد ايزلندا نموذجا لبلد أنهكته الأزمة الاقتصادية سنة

2008 وشهد انهبارا ماليا حيث أفلست أكبر ثلاثة ينوك

وارتفعت البطالة إلى 10 %. واعتمادا على الاقتصاد

الاجتماعي وفي إطار الديمقراطية التشاركية التي أرستها ثورة 2008

(Révolution descassoroles مَكنت ايزلندا في ظرف 05 سنوات من

التحول إلى بلد من اغنى بلدان العالم بدخل فردى يفوق حاليا 47 ألف دولار

الاجتماعي و التضامني.

غطت عينات الدّراسة ولايات تونس الكبرى و شملت 245 مستجوبا (146 من المخرطين و 99 من غير منخرطين). واحتوت الدراسة فصلين: جاء الفصل الأوّل بعنوان « قراءة في مواقف الشباب العامل تجاه العمل النّقابي بالاعتماد على التّقييم الذّاتي للمسيرة النّقابيّة» وقد

وراءة في مواقف الشباب العامل حيال العمل النّقابي بالاعتماد على التّقييم الذّاتي للمسيرة النّقابيّة. - تقييم الشّباب العامل النّقابي للعمل النّقابي.

الإشكاليّات التي تعترض الشّباب العامل في مسيرته النّقابيّة.

حسب تقييم الشّباب العامل النّقابي. أما الفصل الثاني فقد تناول «اتّجاهات الرّأي العام الشّبابي غير النّقابي

العلاقات السّائدة بين النّقابيّين في نظر الشّباب العامل النّقابي. سمات العمل النّقابي في علاقة بالواقع المهنى بالنّسبة إلى الشّباب. مكانة العمل النّقابي بالنّسبة إلى الشّباب العامل في واقع اليوم. الاتّصال والتّواصل والخطاب النّقابي في الإتّحاد العام التّونسي للشغل

الأسباب التي تقف وراء عدم انخراط الشّباب العامل في العمل النّقابي صلب الاتّحاد العام التّونسي للشغل. تقييم الشّباب العامل لدور الاتّحاد العام التّونسي للشغل في الدّفاع

عن حقوق العمّال والاستحقاقات الاجتماعيّة. سمات العمل النّقابي في علاقة بالواقع المهنى بالنّسبة إلى الشّباب

ومواقفه تجاه العمل النّقابي والاتّحاد العام التّونسي للشغل»، وجاء

ماذا هِتُّل العمل النَّقابي بالنِّسبة إلى الشِّباب العامل في واقع اليوم؟ مقارنة بين عيّنتي الدّراسة حول المواقف والاتّجاهات إزاء العمل النّقابي صلب الاتّحاد العام التّونسي للشغل.

الخميس 20 أكتوبر 2016 - العدد 2

العامل غير النّقابي.

الخميس 20 أكتوبر 2016 - العدد 2

En finir avec 2 10 l'impunité pour les crimes contre les journalistes **2016**

2 نوفمبر

ندوة وطنية بمناسبة اليوم العالمي ُ لإنهاء ظاهرة الافلات من العقاب '' <mark>في الجرائم ضد الصحفيين</mark>

تنظم النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والنقابة العامة للإعلام وعددا من شركائهما، من المنظمات الوطنية والدولية، ندوة وطنية يوم 2 نوفمبر مناسبة اليوم العالمي "لإنهاء ظاهرة الافلات من العقاب في الجرائم ضد

وتأتي هذه المناسبة لهذا العام في ظل وضع سيّء يعيشه الصحافيون في عدد كبير من مناطق العالم خاصة تلك التي تعرف نزاعات مسلّحة. ويعمل الائتلاف المنظم لهذا النشاط على الضغط على أصحاب القرار في تونس من أجل مزيد الالتزام بالتشريعات الدوليّة وتكييف القوانين الوطنية مع مقتضياتها.

كما يطالب الائتلاف بضرورة محاكمة الصحافيين طبقا لقوانين النشر وعدم مثولهم أمام محاكم ليس لها اختصاص على غرار المحاكم العسكرية. وستنظم النقابة الوطنية للصحافيين زيارات ميدانية لعدد من المؤسسات الإعلامية قصد فتح حوارات مع الصحافيين تهتم بظروف عملهم وآليات التصدّى القانونية لكلّ أشكال التضييق على أنشطتهم المهنية.

الموقف

النوفمبريون الجدد والنيونفمبرية!!

بقلم سمير أحمد

السيّد «الروبو الحكومي» أنت مبرمج بشكل شيء (نعلم أنك تتلذَّذ ذلك) ونعلم أنك تريدنا أن نتفرّج على مسلسل طويل، وانتم تلاحقون عشرات الآلاف من باعة البضاعة المهرّبة وبدايتها «غزوة نهج العملة المضفّرة». أنتم تعلمون أَنَّهم سيعودون لأنَّهم «يسْتُقَاتُوا» لا أكثر ولا حلِّ لهم غير هذا المصير المُرّ. أنت على يقين من هذا الأمر وأنت تجلس لبعض مزوديهم في إطار اجتماعاتك الحزبية وتحالفاتك السياسيّة ولفيفك الحكومي.

حضرة «الروبو الحكومي» أيّها «النيو نوفمبري» إنّنا نعلم أنّ الأمر يتطلب وقتا أقلّ مما تدّعى. إنّهم بعض عشرات ولو كان في «القصبة» «ديسمبري» حرّ لحسم الأمر.

لا يحكن التأسيس للجمهورية الثانية والحال أنّ اللوبي النوفمبري والنيونوفمبري يسيطر على مفاصل الدولة ومواقع القرار.

هل تعلم أنّ:

- «النوفمبريون الجدد» انتهازيون أهملهم بن على.
- «النوفمبريون الجدد» سيتركونك تقول ما تريد وسيفعلون ما يشاؤون.
- «النوفمبريون الجدد» أكثر شراسة وأقلّ تشنّجا، حيث تمّت رسكلتهم وجمهور خلف الباب يهتف ضدّهم.
- الكثير من «النوفمبريون الجدد» كانوا يعلنون معارضتهم للنظام واتضح أنّهم جزء من «السيستام».
- المنظومة النوفمبرية مازالت تتحكم في مفاصل الدولة بسلوكها وعسسها وبالمحسوبية والصفقات المشبوهة و»الماكينة « الإدارية ومقاهى الضواحي.
- بعد حلّ الأمن الجامعي تمّ انتاج البوليس/ الأكادمي

«النوفمبريون الجدد» تفضحهم اليوم إرادة التغيير وجمهور المطالبين بالحقوق وارتباطاتهم المشبوهة وسمسرتهم المفضوحة الهياكل المدنية والاجتماعيّة المناضلة، والمنتصرة لقضايا الوطن والشعب، تتصدى اليوم لإرادة «النوفمبريين الجدد» وتفضح خياراتهم المافويزية وغير الوطنيّة.

«النوفمبريون الجدد» لم يتعلموا من الدرس الأوّل، وتعثروا في

هل تعلمون أنّ أغلب النوفميرين الجدد كانوا بيننا. وكان لنا معهم هتاف مشترك وعرائض وتنديد وهياكل حزبية ونقابية ومدنية وماء وملح؟

«النوفمبرية» هي ثقافة الانتهازية والفردانية والوصولية والتسلّق. أغلب «النوفمبريين الجدد» كانوا ينشدُون «النوفمبرة» ولم يدركوها مع بن على فأصابوها بعده.

كان «النضال» عندهم مدخلا حين لم يجدوا منفذا وموقعا في هياكل التجمع المنحل. وإن أرادت التونسيات والتونسيون من الحراك الديسمبري مدخلا للتحرّر، وجد فيه النوفمبريون سببا لتحقيق حلم قديم ف»هرولوا» و»تسلقوا» و»ركبوا».

النوفمبرية الجديدة هي أيضا تجمعون بحُلل ديسمبرية يؤرخون بـ»الثورة» لكنّهم يُجدون زمان القمع مِنطق سيدهم فيقايضون: الأمن أو الجوع.. الخبز أو الحريّة. وفيهم صفاقة لا يمكن وصفها ولا خجل يعتريهم ولا يد تُخرس عُهرهم.

إنّهم يستثمرون في عثرات الانتقال نحو الديمقراطية، وحيث يستوجب الواجب الوطنى البحث عن سبل التقدّم من أجل إرساء الجمهورية المدنيّة الديمقراطية الاجتماعية فأنّهم ينتهزون الخيبات بالدعوة إلى «هيبة الدولة».

هل يرفض عاقل «هيبة الدولة»؟ ولكنّها تعنى عندهم القمع ولا تصلح إلا ضدّ المُفقرين والمحرومين والمحتجين طلبا للحقوق. وصاحب «هيبة الدولة» لا يُحرّك ساكنا (بعضُهُ لا يُريد وبعضه لا يستطيع) وحوله مافيوزيون يتكلمون باسم الدولة ويتحكمون في القرار الوطني.

المافيا تؤسس اليوم إلى «ما بعد النوفمبرية»، فمع بن على كان شرط الفساد ولاءٌ للعائلة الحاكمة وشراكة معهم، واليوم أصبح لخدمهم شبكات خاصة متنافسة وخطيرة.

هل من «هيبة الدولة» أن يكون رجل أعمال فاسد مقرّبا من «القصر» الذي يعلمُ عن فساده أكثر مما نعلم ويعرف أنَّ له أعوان في البرلمان والإعلام والمحاماة والقضاء والأمن.

لم يكن الدكتاتور بن على ليسمح بهذا، ف «النوفمبرية الكلاسيكية» كانت تسمح بالفساد دون الهيمنة على القطاعات السيادية كانت تحت هيمنة الدكتاتور وعائلتيه فقط. إنّنا اليوم إزاء «نيو نوفمبرية».

انظروا إلى الخطاب «الروبوتيكي» لـ»الروبو الحكومي» عندما أعلن مقاومة الفساد.

الامتحان الحكومي الأخير.

سفيان الشورابي ونذير القطاري

مختفیان فی لیبیا منذ سبتمبر 2014